جمهورية العراق
وزارة التربية
المديرية العامة للمناهج

الاقتصاد

للصف السادس الأدبي

تأليف

أ.د. عبدعلي كاظم المعموري

أ.د. جواد كاظم البكري   أ.د. عماد محمد علي العاني

أ.م.د. حمدية شاكر الايدامي

الطبعة الثالثة   ١٤٤٣هـ/ ٢٠٢١م

المشرف العلمي: بــراء عبد الــحي جــبار

المشرف الفنــي: م.م. علـي مصطفى كمال رفيق

مصمم الكتاب : م.م. علي مصطفى كمال رفيق

الموقع والصفحة الرسمية للمديرية العامة للمناهج

www.manahj.edu.iq

manahjb@yahoo.com

Info@manahj.edu.iq



manahjb

manahj



المقدمة

انطلاقاً من رؤية الفلسفة التربوية الحديثة، تسعى وزارة التربية الى أداء رسالتها المتضمنة تطوير المناهج الدراسية، بغية تحقيق التعلم النوعي المتميز على النحو الذي يلائم الاحتياجات الفعلية للطلبة، وإعداد جيل من المتعلمين على قدر من التمكن من المهارات الأساسية اللازمة لمواجهة متطلبات الحياة الحالية، مزودين بمعارف ومهارات وقيم تساعدهم على بناء شخصياتهم من جوانبها المختلفة، ليكونوا واثقين بأنفسهم ومنتجين ومتعلمين في مدى الحياة.

لذا بني هذا المنهج على وفق النظرية البنائية المعرفية، من أجل النهوض بالمعرفة الاقتصادية من خلال حصولهم على المعرفة والمفاهيم والادوات والمهارات الكافية التي تعينهم فيما بعد في حياتهم العملية.

ولا شك في أن إدراج مادة الاقتصاد من ضمن المناهج الدراسية للصف السادس الادبي، هو أكثر الطرائق كفاية وفاعلية في الوصول إلى الشباب على نطاق واسع، بشكل يكفي لتحسين المفاهيم والعادات الاستهلاكية والمالية للأجيال الحالية والمستقبلية، وقد روعي عند تأليف هذا الكتاب الفروق الفردية بين الطلبة، وذلك بتنويع الانشطة والامثلة بما يتلاءم مع قدراتهم المختلفة، والإمكانات المتوافرة في البيئة التعليمية، فضلاً عن ذلك يمكن من خلال تلك الأنشطة تنمية مهارات التفكير المختلفة، ولا سيّما مهارات التفكير الاستدلالي والناقد، عن طريق اختيار الموضوعات القريبة نوعاً ما إلى الواقع الحياتي اليومي للطلبة، بما يحفزهم ويحثهم على العمل التعاوني.

عزيزي المدرس ...

عليك أن تجتهد في توضيح الأفكار وتطبيق الانشطة على وفق خطوات محددة منظمة مترابطة الاجزاء، وبغية تحقيق الأهداف الخاصة بهذا الكتاب، وعليك اختيار الطرائق التدريسية المناسبة، التي تساعد على تحديد أفضل الممارسات لتنفيذ خطوات الدرس وتقييمه بما يحقق الهدف المرجو منه.

علما أن عملية تطوير المناهج الدراسية عملية مستمرة، لذا نرجو من زملائنا المدرسين وأولياء الأمور تزويدنا بأي ملاحظات تغني الكتاب وتساعد على تحسينه، بما يلبي حاجات طلبتنا الاعزاء، ويخدم مستقبل عراقنا العزيز.

والله ولي التوفيق

المؤلفون

كانون الأول / ٢٠١٧

محتويات الكتاب

الفصل	العنوان	الصفحة
الأول	**علم الاقتصاد، المشكلة الاقتصادية، ملامح من الفكر الاقتصادي**	٦
	المبحث الأول: علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية المطلب الأول: علم الاقتصاد وعلاقاته بالعلوم الاخرى المطلب الثاني: المشكلة الاقتصادية (الندرة والاختيار)	٧-١٢
	المبحث الثاني: ملامح من تاريخ الافكار الاقتصادية المطلب الأول: التنظيم الاقتصادي في حضارة وادي الرافدين المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي عند الاغريق المطلب الثالث: الفكر الاقتصادي للرأسمالية التجارية المطلب الرابع: الفكر الاقتصادي للرأسمالية الصناعية المطلب الخامس: الفكر الاشتراكي وفكر العالم الثالث	١٣-٢٢
	المبحث الثالث: المفاهيم الاقتصادية المعاصرة	٢٣-٢٥
	أسئلة الفصل الأول	٢٦-٢٧
الثاني	**العرض والطلب وسلوك المستهلك**	٢٨
	المبحث الأول: الطلب والتغيرات في الطلب المطلب الأول: الطلب: شروطه ومحدداته المطلب الثاني: قانون الطلب والتغيرات في الطلب	٢٩-٣٢
	المبحث الثاني: العرض والتغيرات في العرض المطلب الاول: العرض: شروطه ومحدداته المطلب الثاني: قانون العرض والتغيرات في العرض	٣٣-٣٨
	المبحث الثالث: توازن السوق وسلوك المستهلك المطلب الأول: توازن السوق المطلب الثاني: سلوك المستهلك	٣٩-٤٤
	أسئلة الفصل الثاني	٤٥-٤٦
الثالث	**الدخل والاستهلاك والادخار**	٤٧
	المبحث الأول: الدخل القومي والتدفق الدوري المطلب الأول: مفهوم الدخل القومي وأهميته المطلب الثاني: التدفق الدوري للدخل المطلب الثالث: التسرب والحقن	٤٨-٥٢
	المبحث الثاني: الاستهلاك والميل للاستهلاك المطلب الأول: الاستهلاك والعوامل المؤثرة فيه المطلب الثاني: دوال الاستهلاك والميل للاستهلاك	٥٣-٥٨

الفصل	الموضوع	الصفحة
	المبحث الثالث: الادخار: أهميته وعلاقته بالاستهلاك المطلب الأول: مفهوم الادخار وأهميته المطلب الثاني: الميل للادخار وعلاقته بالاستهلاك	٥٩-٦١
	أسئلة الفصل الثالث	٦٢
الرابع	**المالية العامة والسياسة النقدية**	٦٣
	المبحث الأول: عناصر المالية العامة ودور الحكومة المطلب الأول: المالية العامة والحاجات العامة المطلب الثاني: النفقات العامة: قواعدها والرقابة عليها المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة	٦٤-٦٨
	المبحث الثاني: الايرادات العامة المطلب الأول: مفهوم الايرادات وتقسيمها المطلب الثاني: الإيرادات الاقتصادية المطلب الثالث: الموازنة العامة	٦٩-٧١
	المبحث الثالث: النقود والسياسة النقدية المطلب الأول: النقود: أنواعها وجهة إصدارها المطلب الثاني: البنك المركزي والسياسة النقدية المطلب الثالث: المصارف التجارية والأسواق المالية	٧٢-٧٧
	أسئلة الفصل الرابع	٧٨
الخامس	**التخلف والتنمية الاقتصادية والتنمية البشرية**	٧٩
	المبحث الأول: التخلف والتنمية الاقتصادية المطلب الأول: مفهوم التخلف ومؤشراته المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية ومقوماتها المطلب الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية ومصادر التمويل	٨٠-٨٧
	المبحث الثاني: التنمية البشرية والتنمية المستدامة واقتصاد المعرفة المطلب الأول: التنمية البشرية: المعايير والقيم المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وابعادها المطلب الثالث: طبيعة اقتصاد المعرفة وخصائصه	٨٨-٩٣
	أسئلة الفصل الخامس	٩٤
السادس	**التجارة الخارجية والمنظمات الاقتصادية الدولية**	٩٥
	المبحث الأول: أهمية التجارة الخارجية والنظريات المفسرة لها المطلب الأول: أهمية التجارة الدولية وأسباب قيامها المطلب الثاني: نظريات التجارة الدولية	٩٦-١٠٢
	المبحث الثاني: المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية المطلب الأول: المنظمات الاقتصادية الدولية المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية الدولية	١٠٣-١٠٩
	أسئلة الفصل السادس	١١٠-١١١

الفصل الأول

علم الاقتصاد، المشكلة الاقتصادية، ملامح من الفكر الاقتصادي

أهداف الفصل

في نهاية الفصل يكون الطالب قادراً على أن:

١- يفهم أهم انجازات الحضارات القديمة في تنظيم الحياة الاقتصادية .
٢- يدرك التطور الفكر الاقتصادي عبر مراحل تاريخية مبكرة.
٣- يتعرف إلى الأسباب التي أدت إلى انهيار الاقطاع ونشوء الرأسمالي.
٤- يفهم جذور الفكر الاقتصادي الرأسمالي التي هيأت لنشوء الدول الصناعية.
٥- يبين ملامح الفكر الاقتصادي السائد في الاقتصادات المعاصرة.
٦- يتعرف إلى أهم المفاهيم الاقتصادية الأساسية الأكثر تداولاً في الدراسات الاقتصادية.
٧- يفهم ملامح للأفكار الاشتراكية وفكر العالم الثالث التي تعارض الفكر الرأسمالي.

المبحث الأول

علم الاقتصاد والمشكلة الاقتصادية (الندرة والاختيار)

المطلب الأول: علم الاقتصاد وعلاقته بالعلوم الأخرى

أولاً: أهمية علم الاقتصاد: كثيرة هي الأسباب التي تدفعنا إلى دراسة علم الاقتصاد، سواء على مستوى الفرد أو المجتمع أو مؤسسات المجتمع (الحكومة)، ففي كل يوم تتخذ ملايين القرارات الاقتصادية من قبل الافراد والحكومات معاً، في عالم باتت القوة الاقتصادية معياراً للقوة والمنعة، ومسنداً لترتيب وضع الدولة في هرم النظام الاقتصادي العالمي، بجانب عدها أحد مرتكزات القوة الشاملة للدولة. عليه فأن جوهر علم الاقتصاد هو تدبر كيفية تنظيم المجتمع بشكل يسمح له بتحقيق أعلى درجات الكفاية في استغلال الموارد المتاحة له، وهذا هو الإسهام الفريد الذي يقدمه علم الاقتصاد لمنظومة الحضارة البشرية.

لذلك لم تعد القوة البشرية (عدد السكان) ولا أعداد (الجيش)، هو المعيار لمكانة الدولة وقوتها، بل هي القوة الاقتصادية، لذلك تحرص أغلب دول العالم على جعل السياسة في خدمة الاقتصاد، من أجل الحصول على المكاسب الاقتصادية المتمثلة بالاستثمارات لشركاتها وتصدير سلعها لهذه الاسواق.

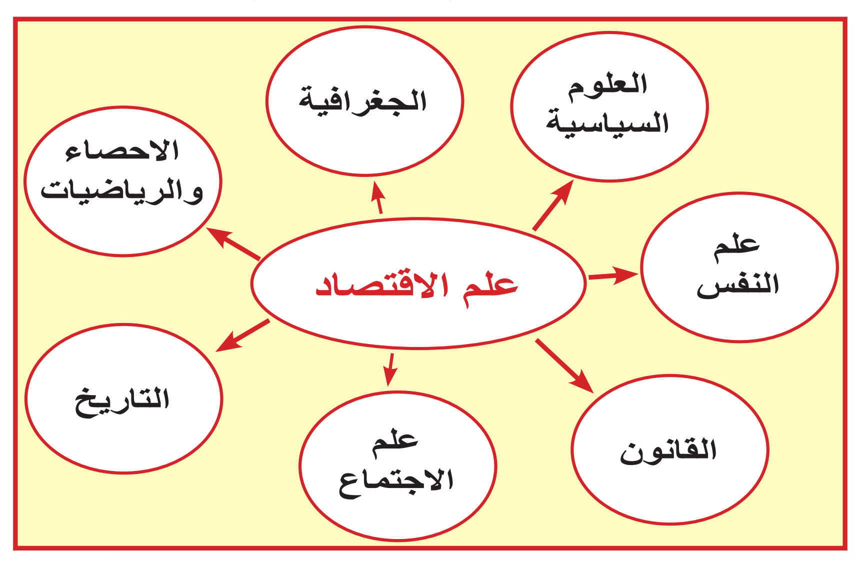
وعليه يمكن تعريف علم الاقتصاد، بأنه ذلك العلم الذي يبحث في كيفية استعمال الموارد النادرة (المحدودة) لإشباع الحاجات الإنسانية المتعددة و(غير المحدودة). أو كما عرَّفه الاقتصاديون الكلاسيكيون (التقليديون)، بأنّه علم الثروة: أي العلم الذي يدرس الوسائل التي تمكن الأمة من أن تغتني مادياً.

ويعد تعريف (ساميلسون) لعلم الاقتصاد أكثر التعريفات قبولاً، الذي ينص على: ((دراسة الكيفية التي يختار فيها الافراد والمجتمع، الطريقة التي بوساطتها تستخدم الموارد الانتاجية (النادرة)، لإنتاج السلع المختلفة وتوزيعها لغرض الاستهلاك حاضراً ومستقبلاً)).

ثانياً: علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى

يرتبط علم الاقتصاد بالعديد من العلوم الأخرى، وهذا يتأتى من ارتباطه بسلوك الإنسان وبيئته، لذلك فهو ينحو منحى اجتماعياً هنا، كما أنه يرتبط بالعلوم الأخرى كالرياضيات والإحصاء، كونها تقدم معطيات وحلولاً للكثير من المشكلات التطبيقية، وهنا يأخذ طابعاً علمياً صرفاً.

شكل (١) : علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاخرى



١- علم الاقتصاد والعلوم السياسية: يشكل الاقتصاد أحد أهم جوانب القوة في الحياة السياسية المعاصرة، وبات يؤدي دوراً كبيراً في تحديد مكانة الدولة ودورها على الصعيدين الإقليمي والدولي، وتوصف العلاقة بين السياسة والاقتصاد بأنهما طرفا مقص إذ لا يجوز الاستغناء عن أحدهما، وكلما تطورت الدولة وبلغت مبلغاً مهماً من التقدم، لاحظنا اهتمامها بالنشاط الاقتصادي، كما أن تقدم الحياة الاقتصادية في أية دولة يظل رهناً بالاستقرار السياسي ونجاح الإدارة الحكومية والسياسات المعتمدة.

٢- علم الاقتصاد وعلم الاجتماع: علم الاجتماع هو العلم الذي يدرس علاقة الإنسان بالبيئة والمجتمع والثقافة، بينما يهتم علم الاقتصاد بمعرفة كيفية تصرف الإنسان والآثار المترتبة على تصرفاتهم، لذا تبدو علاقة الاقتصاد بالاجتماع قوية؛ لأنَّها قائمة على أساس التأثير المتبادل بينهما.

٣- علم الاقتصاد والقانون: يرتبط الاقتصاد بالقانون بقوة لما لهذا من تأثير في ضبط علاقات الملكية والعقود وفرض الضرائب، وهذه من شأنها تسهيل عمل الاقتصاد ومؤسساته، كونها توفر بيئة تشريعية وقانونية داعمة له، وحتى الموازنة العامة للدولة تصدر بقانون وتصوَّت عليها السلطة التشريعية (مجلس النواب)، حتى تكتسب صفتها الإلزامية التي تحتم على السلطة التنفيذية (الحكومة) تنفيذها.

٤- علم الاقتصاد وعلم النفس: يرى علم الاقتصاد أن الجوانب النفسية والسلوكية للمستهلك تؤثر في اختياراته، إلا أنه لا يهتم بالأحاسيس الداخلية كما يفعل علم النفس، بل يركز في السلوك الخارجي للأفراد الذي يتمثل في اختياراتهم الاقتصادية.

٥- العلاقة بالرياضيات والإحصاء: ارتبط علم الاقتصاد بالرياضيات والإحصاء ولاحقاً بالحاسبات، في إطار البحث عن إمكانية التعبير عن العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية

واختزال العدد الكبير منها بصيغ رياضية، وهو ما أتاح للمتخصصين تقدير العلاقة بين هذه المتغيرات الاقتصادية، والذي بات يعرف ب(القياس الاقتصادي).

٦- علم الاقتصاد والتاريخ: يعد التاريخ الاقتصادي مرتكزاً لتفسير الظواهر الاقتصادية في ضوء الخبرة التاريخية المكتسبة، مما يتطلب تحليل سلوك المؤشرات الاقتصادية من أجل التنبؤ بمسارات الاقتصاد في المستقبل.

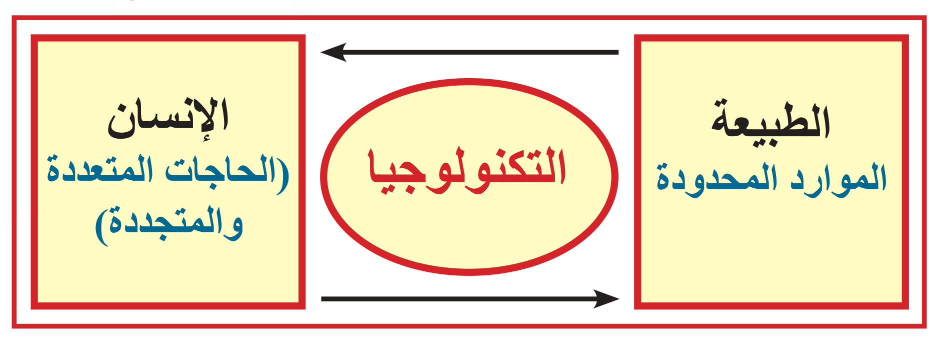
٧- علم الاقتصاد والجغرافية: الجغرافية هي علم دراسة المكان وتتقارب مع علم الاقتصاد، من خلال الجغرافية الاقتصادية التي تدرس العلاقة بين العوامل الطبيعية والظروف الاقتصادية، ودراسة إنتاج الحرف والنشاط الاقتصادي، لتشمل الزراعة والصناعة والنقل والتجارة، وتذهب نظرية الحتمية الجغرافية إلى الاعتقاد بأنّ الظروف الطبيعية، هي من تصوغ مجمل الحياة الاقتصادية، والسياسية، والثقافية، للمجتمعات البشرية.

المطلب الثاني: المشكلة الاقتصادية (الندرة والاختيار)

كل علم من العلوم القائمة يختص بالبحث عن مشكلة معينة لغرض ايجاد الحلول لها، وعلم الاقتصاد يختص بالمشكلة الاقتصادية ومحاولة ايجاد الحل لها، وهي مشكلة عامة تعانيها كل المجتمعات بغض النظر عن طبيعة نظمها السياسية أو الاقتصادية، ولا تختلف أسبابها ولا عناصرها من مجتمع لآخر، بل الاختلاف يكمن في طريقة حلها، التي تتمثل في إشكالية توزيع الموارد المحدودة (القليلة) بين استعمالات المجتمع الكثيرة والمختلفة، بسبب أن الموارد المتاحة لأي مجتمع لن تكفي باستمرار لتلبية واشباع الاحتياجات البشرية المتعددة، أذا ما أخذنا بنظر الاعتبار العوامل المؤثرة في ازدياد الاحتياجات وتنوعها، ومنها:

١- زيادة عدد السكان .
٢- ارتفاع درجة التطور والتحضر.
٣- ظهور سلع جديدة باستمرار لتلبية حاجات الافراد.

شكل (٢) : المشكلة الاقتصادية (الإنسان والطبيعة)(للاطلاع)



وعليه بات من غير الممكن لأية دولة مهما بلغت من التقدم العلمي والصناعي، توفير جميع السلع والخدمات لمواطنيها، لاختلاف توزيع الموارد على الأرض وما بين الدول، لذلك تتباين المواقف من حلها تبعاً لفلسفة النظام الاقتصادي المتبع، ولكنها جميعاً تتفق على أن العناصر الأساسية للمشكلة الاقتصادية هي ثلاثة عناصر.

أولاً: العناصر الأساسية للمشكلة الاقتصادية:

١ـ الندرة النسبية للموارد الاقتصادية:

أـ الندرة : Scarcity من الحقائق التي ظلت تواجهها البشرية على مر تاريخها بغض النظر عن درجة التطور الذي بلغته في الجوانب الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية ومستوى التكنولوجيا، هو الصراع المستمر بين الإنسان والطبيعة، وسعيه الدائم والحثيث لبلوغ الكيفية التي يستطيع بها زيادة سيطرته عليها، بيد أن الندرة تعد حالة نسبية وليست مطلقة، وهي حالة تتسم بها جميع المجتمعات وفي كل مراحل تطور البشرية، فالندرة هي من يعطي للمورد صفته الاقتصادية، والموارد النادرة هي موارد اقتصادية لها (سعر) ينبغي دفعه مقابل الحصول عليها، مثل الأخشاب والمعادن والنفط وخدمات الطبيب والملابس، أما الموارد غير النادرة فهي موارد غير اقتصادية، لا يتطلب الأمر دفع أي مبلغ لقاء الحصول عليها فهي متاحة بالمجان لجميع البشر من مثل الهواء وأشعة الشمس، ويعد السعر معياراً لمستوى ندرة الموارد.

بـ خصائص الندرة : تتميز ظاهرة الندرة بعدد من الخصائص هي:

١ـ إنها ظاهرة نسبية، فكثير من السلع- مثل النفط على سبيل المثال -ينتج بكميات كبيرة، إلا أنه يبقى سلعة نادرة، لأنّ الحاجة إليه تفوق ما ينتج منه، وكذا الحال للذهب والماس.

٢ـ إنها ظاهرة مستمرة لا يمكن التغلب عليها أو القضاء عليها بشكل نهائي.

٣ـ إنها تمثل علاقة بين متغيرين هما الإنتاج والرغبات البشرية.

٤ـ إنها لا تعني الفقر، لأنَّ الفقر هو عدم الحصول على الدخل المادي لإشباع الحاجات الإنسانية الضرورية لحياة الإنسان.

٢ـ تعدد الحاجات البشرية وتجددها:

منذ أن وطأ الانسان برجليه الارض تولدت مجموعة من الحاجات كالمأوى والمأكل والأمن، التي سعى إلى إشباعها في ظل ما هو متاح له من وسائل آنذاك، وكلما اشبع حاجة تولدت حاجة جديدة تنتظر اشباعها، والحاجة الإنسانية هي (الرغبة التي يسعى البشر لإشباعها)، وتنقسم هذه الحاجات من حيث أنواعها، على حاجات (خاصة) فردية، وأخرى عامة (جماعية)، وتقسم من حيث أهميتها على ضرورية وأخرى ثانوية (كمالية)، كما أنها تقسم من حيث ديمومتها على حاجات متكررة، وأخرى متجددة (متطورة) مع التقدم الفني والتكنولوجي.

أن رغباتنا في الأشياء هو أكبر مما هو متاح منها لنا، فكل البشر يرغبون في زيادة رفاهيتهم من خلال شراء أحدث موديلات الملابس، وركوب أحدث السيارات، واستهلاك الأطعمة الغالية، ونتطلع إلى السفر إلى بلدان عديدة، ولكن كل ذلك يحتاج إلى أموال ندفعها لغرض تحقيق ذلك، لهذا نقدم على استهلاك/ أو اقتناء ما نستطيع تحمل تكاليفه/ أو دفع مقابله.

٣- الاختيار (Choice): طالما يواجه الفرد والمجتمع حالة عدم كفاية الموارد المتاحة لتلبية الحاجات المتعددة والمتجددة باستمرار، فإن هذا يترتب عليه التضحية ببعض الحاجات من أجل إشباع حاجات أخرى، أي إن قرار الفرد والمجتمع سيذهب إلى وضع أولوية للحاجات من أجل تلبيتها، وتأجيل الحاجات التي ليست لها الأولوية القصوى، هذا التصرف جزء من حلول المشكلة الاقتصادية، أي أن يتم التضحية ببعض الحاجات مقابل تأمين بعضها الآخر، تبعاً لدرجة أهميتها لدى الفرد أو المجتمع.

وهذا يمثل الاختيار بين الحاجات، فمثلاً في العراق وعلى مستوى المجتمع، هل الأولوية إلى تأمين الكهرباء أو الانترنت الضوئي؟. وعلى مستوى الفرد والعائلة، هل الأولوية لتوفير الغذاء أو حضور حفل غنائي؟، لذا فأن على المجتمع أن يتخذ الوسائل المناسبة التي تضمن إشباع الحاجات الأكثر أهمية أولاً، ثم الأقل منها أهمية ثانياً. ويدخل علم الاقتصاد عبر ما يسمى (الكفاءة الاقتصادية): لإشباع أكبر ما يمكن من الحاجات بأقل ما يمكن من الموارد. وهذا يخضع لمحددات هي:

أ- إن عملية الاختيار يجب أن تهدف للحصول على أقصى منفعة / إشباع بأقل الموارد.

ب- إن عملية الاختيار هذه يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار، مشكلات عدم تلبية الحاجات الأخرى التي يحتاج اليها الفرد أو المجتمع.

ثانياً: حدود إمكانية الانتاج:

إن أي مجتمع ليس بمقدوره أن يلبي جميع احتياجاته في وقت واحد، لعدم توافر الموارد المتاحة، لذلك يميل إلى العمل في حدود المتاح من الموارد، وفي ظل مستوى معين من التكنولوجيا، أو يحدد حجماً معيناً من الموارد النادرة، لذلك توضع بإزاء قرارته ثلاثة أسئلة جوهرية وهي:

١- ماذا (What) ننتج وما مقدار السلعة التي تُنتج؟

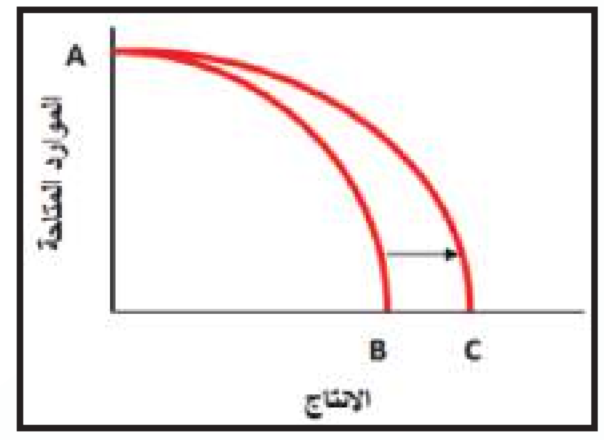
٢- كيف (How) ننتج السلعة؟ ما طرائق انتاج هذه السلع ؟

٣- لمن (For Whom) تُنتج السلع ؟ وما مستوى العدالة في التوزيع؟

ولكل دولة حدود لإمكانية الانتاج (The limits for Possibility of Production) في زمن معين، وهو يختلف داخل الاقتصاد الواحد من مرحلة زمنية إلى أخرى، ويختلف من اقتصاد إلى آخر، وتتأثر حدود إمكانية الانتاج بما يحصل من تطور في الدخل القومي، نتيجة تغير حجم الموارد المتاحة، ومستويات التكنولوجيا المستعملة، وهو ما

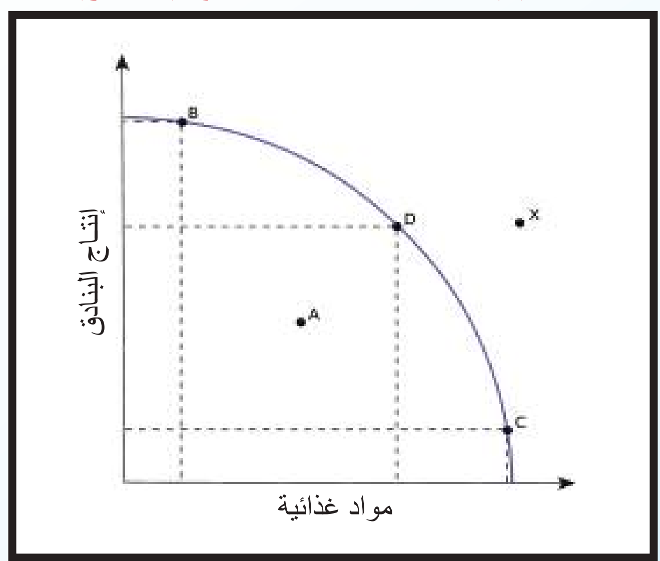
يؤدي إلى انتقال منحنى إمكانية الإنتاج نحو اليمين، نتيجة زيادة الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (Gross Domestic Product) الشكل (٣)، إذ نلحظ أن منحنى حدود إمكانية الانتاج وبالموارد نفسها (A) انتقل إلى اليمين من النقطة (B) إلى (C).

شكل (٣) : توسع حدود إمكانية الانتاج (للاطلاع)



كما أن الاختيار على مستوى المجتمع يتم من خلال تخصيص الموارد في المفاضلة بين هذه السلعة أو تلك، أو انتاج كميات منهما بحسب حاجة المجتمع، ولغرض التبسيط سيتم التعبير عن إنتاج سلعتين فقط هما: المواد الغذائية التي تعبر عن السلع ذات الطابع المدني، بينما إنتاج البنادق يمثل الإنفاق العسكري، فأما أن تتوجه الموارد كلها إلى انتاج المواد الغذائية أو لإنتاج البنادق، فيما يتم انتاج كميات من السلعتين معاً عند النقاط (B أو D أو C)، وهي تشكيلات مختلفة من السلعتين، كما في الشكل (٤).

شكل (٤) : منحنى إمكانية الإنتاج (للاطلاع)



المبحث الثاني

ملامح من تاريخ الأفكار الاقتصادية

المطلب الأول: التنظيم الاقتصادي في حضارة وادي الرافدين

١- ظهور السلطة/الدولة: إن دراسة تأريخ حضارة وادي الرافدين تكشف عن وجود تنظيمات وقوانين وإجراءات اعتمدت في حقبة تاريخية طويلة، ولما كان المجتمع منظماً على هيئة طبقات، لابد من وجود سلطة / دولة، لهذا تفردت هذه الحضارة بكونها احتضنت أول ظهور للسلطة/ أو الدولة في التاريخ، وهي دولة المدينة في (الوركاء– أور– نفر– بابل- الحضر)، وهي أول شكل من أشكال الحكم في التاريخ البشري.

طبقاً للفكر السياسي القديم في بلاد وادي الرافدين، فأن الإله الأعلى هو الذي يمسك بكل السلطات، وكان يعين الحاكم/ الملك الذي يكون بديله في الأرض، والذي يودع له قوته ويكون مجرد منفذ لإرادته، هذا من شأنه أن يحمل الناس على الالتزام وطاعة الملوك، خوفاً من غضب الآلهة وثورتها. هذه السلطة/ الدولة كان لها تنظيمها وأجهزتها وقوانينها التي تحاول من خلالها ضبط الأوضاع، فهي تمارس التدخل في كل شيء اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. وقد نتج عن دور السلطة/ الدولة هذا وظائف أساسية هي:

أ- وظيفة تنظيم مياه الري وشق الأقنية وتنظيف الأنهار.

ب- حماية خطوط التجارة الخارجية مع الأقاليم المجاورة.

ت- وضع التشريعات والقوانين اللازمة لضمان سير عمل النظام العبودي.

ث- حماية السكان من المجاعة عند حصول الأزمات أو القحط.

٢- الملكيـة: شهدت مدن وادي الرافدين أشكالاً عدة من الملكية الزراعية، كون السمة الغالبة للنشاط الاقتصادي هو الطابع الزراعي:

أ - ملكية المعابد: مزارع تدار وتخضع لإشراف كاهن المعبد (Sanga – سانغا) .

ب- ملكية الحكام المستقلة: التي كان هدفها تلبية حاجيات الحاكم وحاشيته. فقد كان الملوك باستمرار يضعون أيديهم على بعض الحقول والمراعي لأغراضهم الخاصة.

ت- ملكية المزارع العامة: ظهرت عن اندماج مزارع الحكام المحليين مع مزارع

المعابد في مزرعة ملكية موحدة تشمل المنطقة برمتها.

ث- الملكية الفردية: وظهرت نتيجة تدهور نظم الملكية الأخرى، فيما شهد النشاط الاقتصادي الفردي تطوراً كبيراً نتيجة النمو التدريجي لملكية الارض والعبيد.

٣- **الضرائب:** كان للملك الحق باسم الآلهة فرض الضرائب، ومصادرة العبيد و(الحيوانات) والعربات، وله حق الإعفاء أو الاستثناء، وكان هناك عمال مختصون بجمع الضرائب، ويذهب جزء من الضرائب إلى المعابد والآخر إلى المَلِك، وتُفرَض الضرائب على:

أ - التمور والاسماك والماشية والاراضي الزراعية.

ب- القنوات المائية.

ت- ضريبة (الرأس) وهي تفرض على كل مواطن من ضمن القرى والمدن البابلية والسومرية والاشورية، وتدفع في أغلب الاحوال بشكل محاصيل زراعية وخاصة (الشعير).

٤- **القروض والفائدة:** عرفت مدن بلاد وادي الرافدين أشكالاً مختلفة من القروض، وشهدت مدينة بابل أول ظهور للمصارف التي تقوم بالإقراض مقابل الفائدة، وكان من يمارس الاقراض هم الأثرياء والتجار البابليون من مثل «بيت ايكيبي»* (Egibi) في مدينة بابل، كذلك موراشو (Murasu) وَأولاده**، الذين كانوا يمتلكون مصرفاً في مدينة (نفر).

٥- **النقـود:** استعمل البابليون الشعير مقام النقود في تسهيل المبادلات التجارية، ومن ثَّم أدخلت الفضة مع الشعير في تحديد قيم السلع المتبادلة، وتشير المصادر إلى أن سنحاريب (٦٨١-٦٠٧ ق. م) أمر بضرب النقود من قطع صغيرة من الفضة، وكانت العملات البابلية مختومة ببعض الشعارات من مثل رأس عشتار أو رأس شمس.

٦- **التجـارة:** فرضت قلة بعض المواد الأولية على سكان وادي الرافدين، إنشاء علاقات تجارية مع مختلف الدول ومنها: عيلام (بلاد فارس)، وآسيا الصغرى، ودلمون (البحرين)، ومصر، وكان عصرها الذهبي في زمن سرجون الآشوري، ومعظم التجارة تجري لحساب المعابد والملوك لتأمين احتياجاتهم، وتتركز في: الأخشاب للمعابد والأحجار لنحت التماثيل.

نشـــاط ١ **يكلف مدرس المادة الطلبة كتابة ورقة عن الاحوال الاقتصادية في إحدى مدن حضارة وادي الرافدين (بابل، أور، الوركاء، الحضر)**

* معلومة اثرائية (للاطلاع)

** عوائل ثرية مارست الأقراض مقابل فائدة.

المطلب الثاني: الفكر الاقتصادي عند الاغريق

قدمت أثينا للعالم مختلف صنوف المعرفة كالفلسفة والسياسة والأخلاق، وإلى حد ما في الاقتصاد، متقدمة في ذلك على الكثير من المدن الأوربية الأخرى، بحيث أضحت الفلسفة اليونانية قاعدة للثقافة الأوربية حتى عصر النهضة والتنوير، وأول بوادر الحديث عن (الشأن الاقتصادي)، بدأ عند الإغريق في القرن الخامس (ق. م)، حتى أن كلمة (اقتصادي) هي كلمة يونانية استعملها كسينافون (Xenophon)، لأول مرة عنواناً لكتابه الذي خصصه لدراسة أسس (إدارة المنزل)، ويمكن تناول الأفكار الاقتصادية عند الأغريق من خلال الآتي:

١- **العبودية:** تمثل أثينا أنموذجاً تقليدياً (كلاسيكي) للعبودية التي سادت أوربا، بسبب الحروب والفقر وتفاقم النزاعات بين المدن الإغريقية آنذاك، ومن ثَمَّ ما بين فئات المجتمع اليوناني، وبخاصة الطبقة التجارية وملاك العبيد، فكانت الفلسفة والفكر تعبيراً عن ذلك.

ولما كان المجتمع اليوناني عبودياً، فقد انحازت الدولة بما تمتلكه من إمكانات (القوة والنفوذ والتشريعات القانونية) لحماية التجار وملاك العبيد، مسوغة ذلك في إطار فلسفي وفكري وسياسي، لهذا جاءت أفكار فلاسفة اليونان معبرة عن هذه الحاجة. وهو أول انحياز فكري في التاريخ من خلال ملاحظة ما يلي:

أ - إن اليونانيين ولدوا أحراراً ولا يمكن أن يكونوا عبيداً مثل الآخرين.

ب- إن اليونانيين لن ينشغلوا بأمور الاقتصاد والسعي المادي، بل يتفرغوا للتأمل الفلسفي والاهتمامات السياسية.

ت- إرساء دعائم حكم سياسي يضمن للمجتمع الإغريقي القوة والمنعة إزاء العدو الخارجي (إسبارطة وبلاد فارس).

٢- **الدولة:** ينطلق افلاطون من افتراض ثبات الطبيعة البشرية كون (الإنسان بطبيعته مخلوق سياسي)، وهذا ما يدفع الناس جميعاً إلى أن يساعد بعضهم بعضاً، بشكل غريزي في محاولة لإنشاء حياة مشتركة، هذا الدافع الطبيعي للناس نحو التقارب أدى إلى تشكل العائلة والتجمعات البشرية ومن ثَمَّ الدولة، ويشترط افلاطون أن تكون الدولة متدخلة في شؤون الحياة العامة لكي توطد الأمن والاستقرار.

٣- **طبقات المجتمع:** قسَّم افلاطون المجتمع على طبقات ثلاث هي:

أ - الحُكَّام ومثَّلهم (بالرأس الذي يمثل الذكاء)، ويحرم عليهم الملكية وتكوين الأسرة.

ب- الجند ومثَّلهم (بالقلب الذي يمتاز بالقوة).

ت- المزارعون والصُّنَّاع ومثَّلهم (بالسواعد التي تعمل وتنتج).

٤- **الزراعة والملكية:** عدَّ الاغريق الزراعة المهنة الرئيسة في النشاط الاقتصادي، ومصدر عيش الشعب، ونظروا بنظرة أقل إلى الحِرَف (الصنائع)، واختلفوا بشأن الملكية فقد شجَّع افلاطون الملكية المشاعية، في حين عارضه تلميذه (أرسطو)، لاعتقاده أن الملكية العامة غير عملية، ولا تلبي ميول النفس البشرية وطبيعتها، لذلك وجدت نوعان من الملكية:

١- ملكية الدولة (ملكية عامة).

٢- ملكية الأفراد (ملكية خاصة).

٥- **النقود والفائدة:** اعتقد الإغريق أن النقود ماهي إلا وسيلة لتبادل السلع وتسهيل التجارة، وأن النقود تحظى بقبول عام بسبب المادة التي تصنع منها (الذهب أو الفضة). وعارضوا بشدة إقراض النقود من أجل الحصول على الفائدة، لاعتقادهم أن النقود نفسها عقيمة وغير منتجة، (فالنقود لا تلد نقوداً) وعليه فالفائدة تخلق من النقود نقوداً جديدة، وهذا يتناقض مع طبيعة الاشياء.

نشــاط ٢ **تقديم ورقة عمّا قدمه مفكرو الاغريق (افلاطون، أرسطو) في المجال الاقتصادي.**

المطلب الثالث: الفكر الاقتصادي للرأسمالية التجارية

أولاً: الاوضاع التي سهلت نشوء الرأسمالية التجارية

يُجمِع الباحثون في تاريخ الافكار الاقتصادية إلى أن هناك عوامل عدة، تظافرت فيما بينها لتضعف المرحلة الاقطاعية التي تحالف فيها الاقطاع مع الكنيسة، لتلاقي مصالحهم في السيطرة على مقدرات الدول الاوربية، لا سيّما وأن الكنيسة تعد من أكبر الملاك العقاريين؛ إذ كان بحوزتها أراضٍ زراعية كبيرة وغابات ومزارع شاسعة وخيول وقطعان، فضلاً عن جباية العشر (عشر المحاصيل المنتجة) من كل فلاح لصالح الكنيسة. التي ظلت متحالفة ومناصرة للإقطاع، وبجانب ذلك أدت حياة الترف والبذخ والإسراف التي يعيش فيها

الإقطاعيون، إلى زيادة الاستغلال والقهر للأقنان (عبيد الأرض)، وهو ما دفعهم إلى الهرب صوب المدن للتخلص من قسوة الاقطاعيين عليهم. وهذا جاء لصالح نشوء الدولة القومية والملوك والتجار، ويمكن بيان الأسباب التي شاركت في انهيار الاقطاع، وهي:

١- طابع الاستغلال الذي مارسه الاقطاعيون إزاء الفلاحين (الأقنان عبيد الأرض).
٢- تراخي سلطة الكنيسة وظهور دعوات الاصلاح الديني.
٣- الاستكشافات الجغرافية التي جلبت الذهب والفضة من الدول المكتشفة، والتي تحولت إلى مستعمرات تابعة لإسبانيا والبرتغال وهولندا وانكلترا.
٤- ظهور الدول القومية في غرب أوربا نتيجة معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ في فرنسا، وهو ما أطاح بسلطة الاقطاع والكنيسة معاً.
٥- استعمال البارود الذي جُلِبَ من الصين لدك حصون النبلاء (الاقطاعيين) وقلاعهم.

ثانياً: الفكر الاقتصادي للرأسمالية التجارية (الماركنتيلية)*

تُستعمل الرأسمالية التجارية (الماركنتيلية) لوصف الحقبة التي تمتد في أوربا من عهد النهضة حتى ظهور الفكر الكلاسيكي أي ما بين (١٥٠٠- ١٧٧٦)، وهي تعد مرحلة انتقالية مهدت إلى ظهور الرأسمالية الصناعية التي تمثل الشكل المكتمل للرأسمالية.

واتسم الفكر الاقتصادي لهذه المرحلة بأنه تعبير عن حاجة التجار أي (مصالحهم وحمايتهم)، لذلك نلاحظ الاهتمام بالحماية الجمركية وفرض رسوم على السلع المستوردة من الخارج، بجانب تشجيع الصادرات، وهذا تطلب أن يكون للدولة دور قوي، حتى يكون بمقدورها حماية التجار في الخارج من منافسيهم الأوربيين.

وما يميز الفكر الاقتصادي للمرحلة التجارية هو الآتي:

١- عد الثروة في أي دولة محصورة بمقدار ما متوافر لها من ذهب وفضة.
٢- ظهور الدولة القومية الأوربية التي سعت إلى امتلاك الجيوش ومصادر القوة الأخرى.
٣- الدعوة إلى استغلال المستعمرات واحتكار التجارة معها، وإخضاع اقتصادها كلياً لاقتصاد الدولة الأوربية التي تستعمره.
٤- أدت حاجة الرأسمالية التجارية إلى ولادة المؤسسة الرأسمالية الأولى، وهي المشغل اليدوي الصغير (المانيفكتورة)**، التي أصبحت نظاماً سائداً في الصناعة الأوربية.
٥- انحسار دور الاقطاع والكنيسة مع اتساع مساحة النشاط الرأسمالي وقوة الدولة.
٦- ازدياد التعاملات الربوية (اسعار الفائدة)، فنشأت طبقة مرابين جمعت ثروات كبيرة.

* - مذهب سياسي - اقتصادي ساد اوربا بداية القرن السادس عشر، لتعزيز ثروة الدولة من الذهب والفضة عن طريق هيمنة الدولة.

** - (الورشة - المعمل الصغير)   **معلومة اثرائية (للاطلاع)**

المطلب الرابع: الفكر الاقتصادي للرأسمالية الصناعية

أولاً: العوامل التي مهدت لظهور الرأسمالية الصناعية

١ـ **التطورات الفكرية:** شكَّل الفكر الاقتصادي الرأسمالي على يد الآب الروحي للرأسمالية (أدم سميث)، انتقالة كبيرة وخطوة نحو ظهوره كعلم كشأنه شأن العلوم الأخرى، استناداً إلى ما جاء به في كتابه (بحث في أسباب ثروة الأمم عام ١٧٧٦)، الذي أشار فيه إلى (أن الاقتصاد تحكمه قوانين تفعل فعلها بعيداً من التدخل فيها)، كما هو الحال بوجود قوانين طبيعية تحدد سلوك الأشياء في هذا الكون وتضبط حركتها، وعلى خلفية عصر النهضة والتنوير في أوربا، وجد هذا الفكر الأرضية المناسبة لقبوله وانتشاره. ويمكن بيان بعض من الخصائص الفكرية التي ساعدت على شيوعه هي:

أ ـ ظهور المنهج التجريبي وصعود الحقائق العلمية على حساب الميتافيزيقيا.*

ب- ظهور أطروحات عديدة تدعو إلى إعادة التفكير السياسي وتقييد صلاحيات الدولة والحاكم، من مثل (مونتسيكو، جان جاك روسو، هوبز.. الخ).

ت- احترام الملكية الخاصة والمصلحة الفردية وعدهما القاعدة الأساسية للمصلحة العامة.

ث- قيام الثورة الفرنسية.

٢ـ **التطورات المادية:** وتتمثل بالاختراعات ونشوء بعض الصناعات وهي:

أ ـ توالي الاختراعات في مجال النسيج، مما أدى إلى ظهور صناعة نسيج قوية في بريطانيا، مكنتها من السيطرة على صناعة المنسوجات في العالم.

ب- الاختراعات في قطاع الحديد والصلب، لا سيّما طريقة إذابة الحديد، وتأسيس أول معمل تعدين في العالم.

ـ اختراع الآلة البخارية عام ١٧٦٤ من قبل (جيمس وات)، الذي عُدَّ أهم حدث صناعي في ذلك الوقت، وكان له الأثر في إحلال الآلة محل اليد العاملة وزيادة الإنتاج.

ثانياً: الآراء الاقتصادية للفكر الكلاسيكي

١ـ **المصلحة الفردية:** تشكل المصلحة الذاتية للفرد مكمن القوة في النظام الرأسمالي؛ لأنها كما يقول آدم سميث (هي المصدر الأكبر للخير العام)، لكون تصرفات الأفراد ترتكز على معطيات نفسية، تتلخص في تعلقهم بصفة عفوية بمصالحهم الخاصة، نتيجة لدافع الغريزة البشرية الصرف، ويرى (سميث) أن من مصلحة المجتمع حماية هذه العفوية والحفاظ على الحرية الشخصية؛ لأن مصلحة المجتمع تتحقق من التقاء المصالح الفردية مع بعضها البعض.

* ـ ما وراء الطبيعة.

٢- **تدخل الدولة:** يعارض آدم سميث تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، ويدعو إلى تحديد دورها، وهذا تعبير عن مصالح الطبقة الرأسمالية، ويسوغ ذلك بالآتي:

أ - إن تدخل الدولة يقيد الحريات بما فيها الحرية الاقتصادية.

ب- تعتمد الدولة في نشاطاتها على (الإيرادات) المتأتية من الضرائب على الأفراد والمؤسسات، فكلما ازداد دور الدولة ازدادت الضرائب.

ت- إن مجمل أنشطة الدولة هي استهلاكية؛ فالدولة مبذرة للأموال وادارتها سيئة للموارد الاقتصادية المتاحة.

لذلك يذهب آدم سميث إلى تقييد دور الدولة بقوة، من خلال تحديد وظائفها على النحو الآتي:

الوظيفة الأولى: حماية الحدود الخارجية للدولة من الاعتداء الخارجي (جندي حدود).

الوظيفة الثانية: ضبط الأمن والنظام وحماية ممتلكات ومصالح الطبقة الرأسمالية (شرطي أمن).

الوظيفة الثالثة: المحافظة على تطبيق القوانين والأنظمة التي شرعتها الدولة (قاضٍ).

٣- **الثروة:** قدَّم آدم سميث فهماً مختلفاً للثروة انطلاقاً من كتابه الذي سماه (دراسة في أسباب ثروة الأمم)، منتقداً مبدأ التجاريين (الماركنتيليين) من أن التجارة هي مكمن الثروة، فبحسب اعتقاده أن الثروة هي في الانتاج، وبالأخص (الانتاج المادي)، وأن الانتاج كمصدر للثروة يعتمد على رأس المال والتخصص وتقسيم العمل لزيادته وتطويره، لكي يشارك في إشباع الحاجات الإنسانية، والتي يحصل عليها الأفراد نتيجة عملهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق المبادلة. وجل هذه الثروة يحصل عليها الرأسماليون، والتي يستعملونها لتوسيع مشروعاتهم بغية الحصول على الارباح.

٤- **الأجور:** يرى آدم سميث أن الأجر المدفوع إلى العامل، هو تعبير عن تكلفة الحفاظ والإبقاء على حياته وحياة أسرتهِ، ولكي يستمر بتقديم عمله إلى المنتج الرأسمالي، وهو بذلك يقر (نظرية أجر الكفاف) تعويضاً من جهد العامل، وهو ما جعل الانتقادات تطال أسلوب الانتاج الرأسمالي، من المدارس الاشتراكية المدافعة عن حقوق العمال، كون هذا الأسلوب ذا طبيعة استغلالية للعمال، من خلال احتجاز جزء من أجر العامل (أجور غير مدفوعة) لصالح الرأسمالي.

* - أجر الكفاف - هو الأجر الذي يلبي أدنى المتطلبات لإبقاء العامل حياً.

٥- **التجارة الخارجية:** تعود الى آدم سميث أول محاولة جادة لتفسير التجارة الدولية تفسيراً علمياً، من خلال تركيزه في التخصص وتقسيم العمل، على مستوى العلاقات الاقتصادية بين الدول؛ إذ يجبر تقسيم العمل الدولة على التخصص في إنتاج السلع التي تمكنها احوالها الطبيعية من انتاجها، ومبادلة ما يفيض عن حاجتها، مع الدول الأخرى عن طريق التجارة.

ثالثاً: الآراء الاقتصادية للرأسمالية الحديثة

١- **الفكر الاقتصادي للمدرسة الكينزية:** جاءت أفكار هذه المدرسة في ظل دخول النظام الرأسمالي أزمة اقتصادية خانقة ما بين (١٩٢٩-١٩٣٣)، ولم تستطع آلية السوق التي يستند إليها النظام الرأسمالي من ايجاد حلول ناجعة للأزمة، لذلك جاءت أفكار (جون مينارد كينز) للخروج من الأزمة، وارتكز الفكر الكينزي على جملة أفكار هي:

أ - إن آلية السوق (التفاعل بين العرض والطلب)، غير قادرة على إعادة التوازن إلى الاقتصاد.

ب- لابد للدولة أن تتدخل لدعم الاقتصاد عن طريق الانفاق الحكومي.

ت- إن البطالة هي المشكلة الرئيسة التي تواجه الاقتصاد الرأسمالي، ولابد من قيام الدولة بزيادة الاستخدام (التشغيل) عن طريق سياسة الاشغال العامة.

ث- إن النقود ليست حيادية كما كان يعتقد ولا يقتصر دورها على المبادلة فقط، بل هي مخزن للقيمة ومقياس لقيم الاشياء.

٢- **المدارس النيو كلاسيكية:** ظهرت أفكار تنتقد التدخل الحكومي والقطاع العام، وتمجد القطاع الخاص، ودعت إلى رفع يد الدولة عن النشاط الاقتصادي، لأنها تتسبب من خلال تدخلها، بإعاقة عمل آلية السوق (ميكانيكية السوق)، ولابد من إطلاق الحرية الاقتصادية على مصراعيها للقطاع الخاص. وأبرز هذه المدارس هي المدرسة النقودية والأب الروحي لها هو الاقتصادي الأميركي (ميلتون فريدمان)، وشكلت أفكارها الأساس الاقتصادي للعديد من الادارات الأميركية منذ عام ١٩٨٢، بل عملت بها المنظمات الاقتصادية الدولية مثل (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، وكان من نتائج أفكار هذه المدرسة الآتي:

أ - إضعاف دور الدولة في النشاط الاقتصادي في أغلب دول العالم.

ب- القبول بالبطالة والفقر عند تطبيق السياسات الاقتصادية لهذه المدرسة، واقتراح اجراءات لتخفيفها.

ت- تسهيل انفتاح الاقتصادات بعضها على بعض، من خلال تحرير التجارة وانتقال رأس المال.

ث- النقود هي محور الاقتصاد ولابد من ضبط كمية النقود في التداول، وأن زيادتها عما هو متناسب مع حاجة الاقتصاد من شأنه أن يؤدي إلى حدوث الأزمات والمشكلات.

نشاط ٣ **يوزع مدرس المادة الطلبة في مجموعات لكتابة اوراق بحثية في مجال تطور الفكر الرأسمالي.**

المطلب الخامس: الفكر الاشتراكي وفكر العالم الثالث

أولاً: الفكر الاشتراكي

لا يمكن الحديث عن الفكر الاشتراكي من دون تناول الفكر الماركسي وكارل ماركس (١٨١٨-١٨٨٣)، أو ما يسميه اتباعه مؤسس الاشتراكية العلمية تميزاً من الاشتراكية المثالية، والعامل الاساسي الذي دفع ماركس لبناء منظومته الفكرية هو الطابع الاستغلالي للرأسمالية ضد الطبقة العاملة، لذلك كرس جهده لتحليل القوانين الاقتصادية للحياة الاجتماعية، والشروط الموضوعية للإنتاج التي تعد الأساس لنشاط الإنسان تاريخياً، وبهذا الأسلوب وجَّه الفكر الماركسي ضربة إلى النظريات المثالية السائدة آنذاك، ويعد(التفسير الاقتصادي للتاريخ) الذي جاء به من أعظم الانجازات الفردية التي حققها علم الاجتماع، والتي تعد ثمرة تطور العلم والفلسفة، وهي مزيج ما بين المثالية والمادية.

اعتمد ماركس على منهج منطقي تاريخي في تحليل الظواهر الاقتصادية، من خلال تحليل أسلوب الإنتاج الرأسمالي وقوانينه الحاكمة، بدءً من تحليل الأهمية الرئيسة للسلعة في النظام الرأسمالي التي سماها(وثنية السلعة)، وانتهاء بتحليل علاقات الإنتاج الرأسمالي، التي تشكل مرحلة عليا في تطور العلاقات السلعية .

وتوصل كارل ماركس مع رفيقه فريدريك انجلز، إلى أن النظام الرأسمالي في سعيه للحصول على الارباح من خلال زيادة الانتاج، يخلق فيضاً كبيراً من السلع في الاسواق يصعب تصريفها، وهو ما يقود النظام الرأسمالي نحو المزيد من الأزمات المتتالية. ومرد ذلك إلى الاسلوب الذي يعتمد عليه الرأسماليون في انتزاع (فائض القيمة- الذي هو الفرق بين الأجر المستحق والأجر المدفوع) من العمال.

نشاط ٤ **شكلت الماركسية تناقضاً فكرياً مع أفكار الرأسمالية: يكتب الطالب في أي تناقض فكري يرجحه.**

ثانياً: الفكر الاقتصادي في العالم الثالث

لقد اخضعت الدول الرأسمالية، الدول في آسيا وافريقيا وأميركا اللاتينية لسيطرتها السياسية والاقتصادية، وسخرت أمكانات هذه الدول النامية لمشيئتها واستنزاف ثرواتها، ونقلها إلى أوربا، ونظمت العلاقة بينها وبين هذه الدول على قاعدة القوي والضعيف، لذلك ظهر اللاتكافؤ فيما بينهما، فأصبحت الدول الأوربية هي المركز والدول النامية هي الدول التابعة. فنشأت بذلك التبعية التي ظلت إلى يومنا هذا، ووفقاً لهذا ظهرت مدرسة التبعية كإحدى المدارس الفكرية التي نمت في الدول النامية، على خلفية استعمار الدول الأوربية لدولها؛ إذ تؤكد هذه المدرسة أن الدول الرأسمالية المتقدمة، كانت متقصدة في خلق آليات وسياسات من شأنها أن تؤدي إلى استمرار تبعية الدول النامية إلى الدولة المتقدمة في المجالات كافة، ومنها: التكنولوجية – المالية – الثقافية... الخ، وأن ما تدعيه الدول المتقدمة من أن زيادة العلاقات الاقتصادية بينها وبين الدول النامية (دول العالم الثالث)، سوف يؤدي إلى تحويل مجتمعاتها التقليدية إلى مجتمعات حديثة، محض افتراء، وما حدث هو العكس تماماً، إذ باتت الدول النامية أكثر اعتمادية على الدول المتقدمة في كل شيء، ويعود هذا إلى طبيعة السياسات التي اعتمدتها الدول المتقدمة وشركاتها، ومنها:

١- فُرِضَ على الدول النامية التخصص بإنتاج المواد الأولية والأنشطة الزراعية والرعوية.

٢- اعتمدت الدول المتقدمة سياسات تجارية منحازة لصالح منتجاتها وشركاتها، وهي معيقة لدخول سلع الدول النامية لأسواقها.

٣- اعتمدت اسلوب التبادل اللامتكافىء، ويتمثل هذا باستيراد المواد الأولية من البلدان النامية بأثمان بخسة (رخيصة)، وتصنيعها وتصديرها إلى اسواق الدول النامية بأسعار مرتفعة.

نشاط ٥ يكتب الطالب ورقة بحثية عن طبيعة العلاقات الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والدول النامية.

المبحث الثالث

المفاهيم الاقتصادية المعاصرة

١ـ **السياسة الاقتصادية** وهي استعمال مجموعة من الأدوات (المالية– النقدية– السعرية ... الخ)، (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، وأدوات السياسة الاقتصادية هي:

* **أدوات السياسة المالية:** من مثل:
- السياسة الضريبية
- السياسة الايرادية
- السياسة الانفاقية
- السياسة الائتمانية

* **أدوات السياسة النقدية:** من مثل :
- سعر الصرف
- سعر الخصم
- سعر الفائدة
- الاحتياطي النقدي القانوني

وتهدف السياسة الاقتصادية إلى تحقيق الأهداف الآتية:

أ - تحقيق الاستخدام (التشغيل) الكامل للموارد المادية والبشرية المتاحة.
ب- تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
ت- تحفيز النمو الاقتصادي.
ث- تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات (أي معاملات الدولة الاقتصادية مع العالم الخارجي).

٢ـ **النظرية الاقتصادية** هي مجموعة قواعد ومبادئ اقتصادية تكون مرشداً (دليل) في اتخاذ القرارات في ظل مجموعة من الظروف.

٣ـ **الفعاليات الاقتصادية** في ظل سعي الإنسان بشكل خاص أو المجتمعات بشكل عام لإشباع الحاجات المتعددة، والانتفاع من الموارد التي تتسم بالندرة، والتي تجري فعاليات اقتصادية عدة هي:

أ ـ **الإنتاج:** هو خلق القيم المادية النافعة أو زيادتها، والتي تشارك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إشباع حاجات الإنسان التي تعد إنتاجاً، ومن الناحية العملية إن أغلب ما يستهلكه الإنسان لابد أن يمر بمراحل متعددة، فالخبز يأتي من زراعة الحنطة والشعير، ثم يطحن، ومن الدقيق يصنع الخبز، ثم يُسَّوق إلى منافذ التوزيع للمستهلك، وهذه جميعاً تُعدُّ إنتاجاً، ويتوقف حجم الإنتاج على الكيفية التي يستطيع فيها المجتمع توظيف الموارد المتاحة لديه، وبالوسائل الفنية والأساليب التنظيمية المعتمدة في الإنتاج.

ب- **التبادل:** لا يوجد فرد أو مجتمع بإمكانه أن ينتج كل شيء، لذلك لابد من مبادلة السلع الفائضة عن حاجته بسلع أخرى يحتاج اليها، وقد استعملت النقود لتسهيل عملية المبادلة، وتاريخياً كانت هناك المقايضة سلعة مقابل سلعة، ثم جرى الاهتداء إلى النقود للتخلص من قيود المقايضة، وظهرت النقود المعدنية ثم الورقية.

ت- **التوزيع:** ويقصد به توزيع الدخل الناتج عن عملية الإنتاج على المشاركين في عملية الإنتاج، أو هو توزيع الدخل القومي (كما سيوضح الفصل الثالث) على عناصر الإنتاج التي شاركت في خلق الناتج القومي، وفي كلا الحالتين فالتوزيع يعني عوائد الإنتاج أو مكافآت عناصر الإنتاج (الأرض والموارد الطبيعية- العمل– رأس المال- التنظيم)، كالآتي:

عنصر الإنتاج	الموارد الطبيعية والأرض	العمل	رأس المال	التنظيم
نوع المكافأة	الريع	الأجر	الفائدة	الربح

ث- **الاستهلاك:** وهو غاية النشاط الاقتصادي، وهو الهدف النهائي من العملية الإنتاجية، لغرض انتفاع الإنسان من السلع والخدمات لإشباع حاجاته، ويتوقف الطلب على السلع والخدمات؛ لأغراض الاستهلاك على القدرة الشرائية التي يتمتع بها المستهلكون، والمعبر عنها بالدخل وبمستوى الأسعار (مستوى التضخم).

٤ـ طرائق التحليل الاقتصادي: هناك طرائق عدة للتحليل الاقتصادي تتوزع على النحو الآتي:

أ. الطريقة الوصفية: استعمال المنطق والتحليل الاقتصادي.

ب. الطريقة البيانية: استعمال الرسوم البيانية.

ج. الطريقة الرياضية: وضع المتغيرات الاقتصادية في شكل معادلات رياضية.

٥- **الرفاهية الاقتصادية:** تُعدُّ الرفاهية الاقتصادية جزء من الرفاهية الاجتماعية العامة للمجتمع، والذي نستطيع قياسها من خلال النقود (نقدياً)، سواء تم ذلك بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وبهذا يمكن للرفاهية الفردية أن تؤدي مع الزمن إلى ارتفاع مستوى رفاهية المجتمع، وهذا يرتبط بارتفاع مستوى متوسط دخل الفرد المتأتي من ارتفاع الدخل القومي.

٦- **العدالة الاقتصادية:** وتعني إتاحة الفرصة كاملة لأفراد المجتمع كافة وبشكل متساوٍ للمشاركة في النشاط الاقتصادي، وإزاحة كل العوائق التي تحول دون اغتنام الفرصة المتاحة، وتسعى الدول المتقدمة إلى الانتقال من المفهوم الضيق للعدالة الاقتصادية إلى مفهوم أوسع، يتضمن عدالة توزيع الإنفاق العام أو العائد ما بين الأقاليم أو بين الأجيال المتعاقبة أو بين الرجال والنساء.

٧- **العدالة الاجتماعية:** هي تلك الحالة التي ينعدم فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة والسلطة أو من كليهما، والتي يغيب فيها الفقر والتهميش والإقصاء الاجتماعي، وتنعدم فيها الفروق غير المقبولة اجتماعياً بين الأفراد والجماعات والأقاليم داخل الدولة، ويتمتع فيها الجميع بحقوق اقتصادية واجتماعية وسياسية وبيئية متساوية وحريات متكافئة.

٨- **التوازن الكلي:** يتحقق التوازن في الاقتصاد بتساوي الطلب الكلي مع العرض الكلي. فإذا زاد الطلب على العرض عند مستوى التشغيل الكامل، أدى ذلك إلى حدوث فجوة تضخمية. أما إذا حدث قصور في الطلب عن العرض عند مستوى التشغيل الكامل، فسيؤدي ذلك إلى حدوث فجوة انكماشية.

٩- **التيار (التدفق):** وهي كمية مستمرة من السلع المادية أو المتحصلات النقدية، يجري قياس حجمها أو تغيرها خلال مدة زمنية معينة من مثل (الساعة– اليوم– الأسبوع– الشهر– السنة)، من مثل الدخل (الأجر أو الراتب) فهو يقاس إما يومياً أو أسبوعياً أو شهرياً، وكذا الحال للإنفاق الحكومي الذي يقاس سنوياً وسعر الفائدة التي تحدد بالسنة.

١٠- **الرصيد:** هو كمية ثابتة يمكن قياسها في لحظة زمنية معينة، من مثل: الآلات، المخزون السلعي، رأس المال، الثروة (كمية الذهب- الرصيد في البنك- الأسهم).

اسئلة للفصل الأول

س١: عرف خمساً مما يأتي:

النظرية الاقتصادية، الاستهلاك، كسينافون، ضريبة الرأس، علم الاقتصاد، الحاجة الإنسانية، التيار (التدفق).

س٢: ما وظائف كل من :

أ- السلطة / الدولة في حضارة وادي الرافدين.

ب- الدولة عند أب الفكر الرأسمالي (آدم سميث).

س٣: قارن بين افكار المدرسة الكينزية والمدرسة النيوكلاسيكية.

س٤: علل ما يأتي:

أ- يختلف منحنى امكانية الانتاج من دولة الى دولة أخرى؟

ب- لا تُعَدُّ الموارد غير النادرة مثل (الهواء) موارد اقتصادية؟

ت- توجد علاقة وثيقة بين علم الاقتصاد وعلم النفس؟

ث- لماذا عارض (ارسطو) استاذه (افلاطون) في مجال الملكية العامة؟

ج- يؤمن كارل ماركس أن النظام الرأسمالي في سعيه لزيادة الانتاج يخلق المزيد من الأزمات؟

ح- يعارض آدم سميث بشدة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي؟

خ- تؤدي السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها البلدان المتقدمة الى المزيد من اعتمادية البلدان النامية عليها؟

س ٥: أجب عن فرعين:

أ- عدّد الخصائص التي تتسم بها ظاهرة الندرة .

ب- عدّد الأسباب التي ساعدت على انهيار الاقطاع في أوربا.

ت- عدد الاهداف الأساسية التي تعمل السياسة الاقتصادية على تحقيقها.

س٦: هناك عوامل أدت الى ظهور الرأسمالية الصناعية في أوربا؟ وضحها بالتفصيل.

س ٧: أملاء الفراغات الآتية بما يناسبها :

أ- وجدت في حضارة وادي الرافدين عوائل تقوم بعملية الاقراض مقابل فائدة هي عائلة .... في بابل وعائلة .... في مدينة نفر.

ب- تتوزع طرائق التحليل الاقتصادي الى ثلاث طرائق هي: .... و .... و ....

ت- تنقسم الحاجات من حيث أنواعها على حاجة .... وحاجة.........، ومن حيث أهميتها على حاجة.......... وأخرى ....

ث- تشمل عوائد (مكافئات) عناصر الانتاج .... و .... و .... و ....

ج- يقسم افلاطون المجتمع على ثلاث طبقات هي: .... و .... و ....

الفصل الثاني

العرض والطلب وسلوك المستهلك

أهداف الفصل

في نهاية الفصل يكون الطالب قادراً على أن:

١- يبين دور السوق وتفاعلات العرض والطلب في تحديد الاسعار لمختلف السلع والخدمات.
٢- يعدد العوامل المؤثرة في طلب الفرد لأي سلعة أو خدمة.
٣- يتعرف على العوامل المؤثرة في عرض السلع والخدمات من قبل المنتجين.
٤- يبين المحددات التي تحكم طبيعة السلعة ودرجة أهميتها.
٥- يفهم ماهية العوامل التي تحدد سلوك المستهلك.
٦- يدرك دور السوق في مختلف اقتصادات عالمنا المعاصر.
٧- يوضح أهمية سلوك المستهلك في التأثير في السلع والخدمات.

المبحث الأول

الطلب والتغيرات في الطلب

المطلب الأول: الطلب شروطه ومحدداته

أولاً: تعريف الطلب: يُعرف الطلب على سلعة ما، بأنه الكميات من سلعة معينة أو خدمة معينة التي يكون المستهلكون راغبين وقادرين على شرائها بالأسعار السائدة في السوق خلال مدة زمنية معينة.

ثانياً: شروط الطلب: إن الطلب لا يكون طلباً إلا إذا توافرت فيه مجموعة شروط وهي:

١- **الرغبة في الشراء:** أي إن لدى المستهلك رغبة في اقتناء السلعة أو الخدمة التي يريد شراءها.

٢- **القدرة على الشراء:** ينبغي أن يمتلك المستهلك القدرة المادية على شراء السلعة التي يرغب في شرائها، ومن دون تلك القدرة لا يعد ذلك طلباً، فالرغبة وحدها لا تكفي لاقتناء السلعة أو الخدمة.

٣- **وجود سعر محدد للسلعة أو الخدمة** التي يروم المستهلك شراءها.

٤- **وجود سوق يتم فيه تبادل السلع والخدمات بنقود.**

٥- **يكون الطلب خلال مدة زمنية محددة:** أي إن الطلب في مدة محددة يختلف عنه في مدة أخرى نتيجة لتغير محددات الطلب، فعلى سبيل المثال يقال (إن الطلب على الملابس المدرسية يزداد خلال شهر أيلول).

ثالثاً: محددات الطلب: المقصود بمحددات الطلب، هي العوامل المؤثرة في الطلب على سلعة أو خدمة ما، أي هي العوامل التي تؤدي إلى زيادة أو انخفاض الكمية المطلوبة من سلعة ما، ومن الممكن إجمالها بالآتي:

١- **سعر السلعة:** فكلما زاد سعر السلعة، انخفض طلب المستهلك عليها، والعكس صحيح، كلما انخفض سعر السلعة، ازداد الطلب عليها.

٢- **دخل المستهلك:** كلما ارتفع دخل المستهلك، ازداد طلبه على السلع والخدمات، أما إذا انخفض دخله فمن الطبيعي أن يخفض طلبه على السلع والخدمات.

٣- **أسعار السلع الأخرى (البديلة أو المكملة):** السلع البديلة هي التي يمكن أن تحلَّ بعضها محلَّ بعض، والتي يهتم المستهلك باقتناء إحداها عندما ترتفع اسعارها

الأخرى (الشاي والقهوة)، فزيادة سعر السلعة الأولى (الشاي) يقلل الطلب عليه، ويزيد الطلب على السلعة الأخرى البديلة (القهوة).

أما السلع المكملة فهي السلع التي تكمل بعضها بعضاً، فهي السلع المرتبطة ببعضها، وتستهلك معاً (الشاي والسكر) فاذا ازداد سعر السكر ينخفض الطلب على الشاي.

٤- **ذوق المستهلك:** إن ذوق المستهلك وتفضيلاته لا تبقى ثابتة بل تتغير على الدوام، لأسباب عديدة، فزيادة رغبة المستهلك في اقتناء سلعة محددة تؤدي إلى زيادة طلبه على تلك السلعة، ويحدث العكس إذا انخفض ذوق المستهلك تجاه سلعة محددة، ويعد الترويج والإعلان من أهم العوامل المؤثرة، في ظل وسائل الاتصال المتاحة (التلفزيون– الانترنيت ... الخ).

المطلب الثاني: قانون الطلب والتغيرات في الطلب

أولاً: قانون الطلب: يوضح قانون الطلب العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها، إذ إن الكمية المطلوبة من سلعة معينة تتغير بتغير سعر تلك السلعة، وتكون العلاقة عكسية بين السعر والكمية المطلوبة، فنقول [إن الطلب على سلعة ما قد انخفض نتيجة ارتفاع سعرها، والعكس صحيح، أي أن الطلب على تلك السلعة يزداد نتيجة لانخفاض سعرها]، وبعبارة أخرى أن قانون الطلب ينص على أن المستهلك يطلب كمية أكبر من السلعة عند سعر منخفض، وكمية أقل منها عند سعر مرتفع على شرط بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

مثال تطبيقي: لدينا الجدول الآتي الذي يمثل أسعار مختلفة لمحصول البرتقال والكميات المطلوبة منه:

جدول (١) جدول الطلب

سعر الكيلو الواحد من البرتقال (دينار)	الكمية المطلوبة (كغم)
٥٠٠	١٠
٧٥٠	٩
١٠٠٠	٨
١٢٥٠	٧
١٥٠٠	٦
١٧٥٠	٥
٢٠٠٠	٤

من خلال الجدول (١) الذي يسمى بـ(جدول الطلب)، والذي يعبر عن الكميات المطلوبة من سلعة ما عند أسعار مختلفة خلال مدة زمنية معينة، مع بقاء العوامل المؤثرة في الطلب ثابتة، نستنتج الآتي:

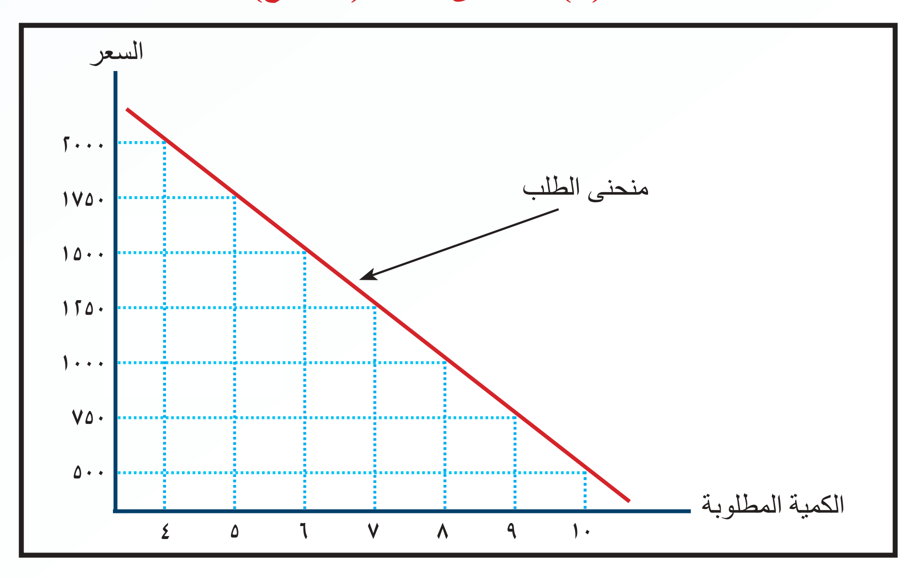
١- إن سعر الكيلو غرام الواحد من البرتقال كان (٥٠٠) دينار، وكانت الكمية المطلوبة منه في هذا السعر (١٠) كغم، وعندما ارتفع سعر الكيلو غرام الواحد إلى (٧٥٠) ديناراً، انخفضت الكمية المطلوبة إلى (٩) كغم، لتبلغ (٤) كغم عند سعر ٢٠٠٠ ديناراً، وهذا يعني كلما ارتفع سعر الكيلو غرام الواحد من البرتقال، انخفضت الكمية المطلوبة منه.

٢- إن هناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة من البرتقال وسعره، وهذه العلاقة يطلق عليها (قانون الطلب)، الذي ينص على أن هناك علاقة عكسية بين سعر سلعة معينة والكمية المطلوبة منها.

ثانياً: منحنى الطلب: منحنى الطلب يمثل العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها بيانياً، وهو منحنى ينحدر من أعلى إلى أسفل، ويعكس ميل المنحنى السالب قانون الطلب، أي العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها.

ولو حاولنا تمثيل العلاقة القائمة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها، التي وردت في جدول الطلب السابق (١) بيانياً، لسوف يظهر لدينا الشكل الآتي:

شكل (٥) : منحنى الطلب (للاطلاع)



يلاحظ من الشكل البياني (٥) أن منحنى الطلب (باللون الاحمر) سالب الميل أي ينحدر من الأعلى إلى الأسفل ومن اليسار إلى اليمين، ويعكس شكل المنحنى منطق قانون الطلب، الذي يؤكد وجود العلاقة العكسية بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها.

ثالثاً: التغير في الطلب والتغير في الكمية المطلوبة، من الممكن أن ينتقل منحنى الطلب إلى الاعلى أو الاسفل في الحالات الآتية:

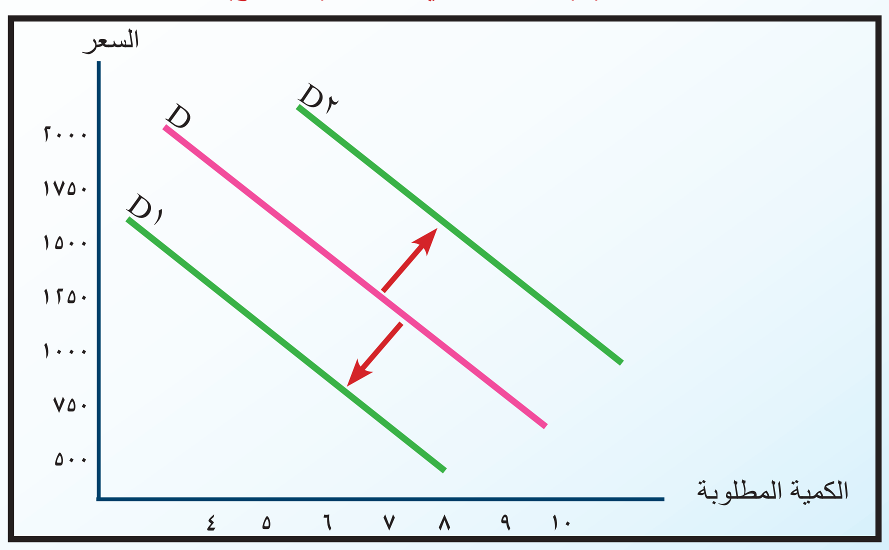
١- ارتفاع دخول المستهلكين.
٢- زيادة عدد المشترين أو مستهلكي السلعة.
٣- تغير أذواق المستهلكين لصالح السلعة.
٤- زيادة أسعار السلع البديلة.
٥- انخفاض أسعار السلع المكملة.

أما تغير الكمية المطلوبة نتيجة تغير السعر، فيكون الانتقال من نقطة إلى أخرى على المنحنى نفسه.

رابعاً: الفرق بين التغير في الطلب والتغير في الكمية المطلوبة: يمكن التمييز بين التغير في (الطلب) والتغير في (الكمية المطلوبة) وكالآتي:

١- إن التغير في الطلب يتم نتيجة لتغير أحد العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب غير سعر السلعة المعينة، مثل دخل المستهلك، أسعار السلع الأخرى، أو ذوق المستهلك، ويترتب على ذلك انتقال منحنى الطلب إلى اليمين (في حالة الزيادة)، أو إلى اليسار(في حالة الانخفاض).
٢- أما التغير في الكمية المطلوبة فيتم نتيجة لتغير سعر السلعة المعينة مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، والانتقال في هذه الحالة يكون من نقطة إلى نقطة أخرى، على منحنى الطلب نفسه أي الانتقال على منحنى (D) أو (D١) أو (D٢) نفسه وليس الانتقال من منحنى إلى آخر كما في الشكل الآتي.

شكل (٦) : التغير في الطلب (للاطلاع)





المبحث الثاني

العرض والتغيرات في العرض

المطلب الأول: العرض : شروطه ومحدداته

يمثل العرض الجانب الآخر من السوق، فبينما كان الطلب يخص المستهلك، فأن العرض يخص المنتج؛ إذ يقوم المنتج بإنتاج السلع والخدمات المختلفة وبيعها.

أولاً: تعريف العرض وشروطه

١ـ **تعريف العرض:** يُعرّف العرض بأنه رغبة المنتج وقدرته على إنتاج كميات معينة من السلعة أو الخدمة، وعرضها في السوق لبيعها بالسعر السائد خلال مدة زمنية معينة.

٢ـ **شروط العرض:**

أ ـ **الرغبة في الانتاج:** أي إن لدى المنتج رغبة في انتاج سلعة أو خدمة يتطلبها السوق لتقديمها للمجتمع.

ب ـ **القدرة على الانتاج:** ينبغي أن يمتلك المنتج القدرة المادية على انتاج السلعة التي يطلبها السوق.

ت ـ **وجود سعر محدد للسلعة أو الخدمة** التي يروم المنتج انتاجها وبيعها.

ث ـ **وجود سوق يتم فيه تبادل السلع والخدمات بنقود.**

ج ـ **يكون العرض خلال مدة زمنية محددة،** أي إن العرض في مدة محددة يختلف عنه في مدة أخرى نتيجة لتغير محددات العرض.

ثانياً: محددات العرض: المقصود بمحددات العرض هي العوامل المؤثرة في عرض سلعة أو خدمة ما، بمعنى آخر هي العوامل التي تؤدي إلى زيادة أو انخفاض العرض (وليس الكمية المعروضة) من سلعة ما، ومن الممكن إجمالها بالآتي:

١ـ **أسعار عناصر الإنتاج:** يؤدي ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج المستعملة في عملية إنتاج السلعة أو الخدمة على رفع تكلفة الإنتاج مما يؤدي بالمنتج إلى إنتاج كميات أقل منها

مما يدفع العرض للانخفاض، ومن ثم انتقال منحنى العرض بالكامل إلى الأعلى وإلى اليسار، مما يعني أن الكميات المعروضة ستكون أقل من السابق عند كل مستوى سعري، من جهة أخرى، فإن انخفاض أسعار عناصر الإنتاج يعني انخفاض تكلفة إنتاج هذه السلعة، وهذا يساعد المنتج على إنتاج كميات أكبر منها، مما يؤدي إلى انتقال منحنى العرض إلى الأسفل وإلى اليمين، مما يعني كميات معروضة أكبر عند كل مستوى سعري للسلعة.

٢- **عدد المنتجين:** كلما ارتفع عدد منتجي السلعة ارتفع العرض من هذه السلعة، ومن ثم انتقال منحنى العرض إلى الأسفل وإلى اليمين، وكلما انخفض عدد منتجي السلعة، انخفض العرض منها، ومن ثمَّ ينتقل منحنى العرض إلى الأعلى وإلى اليسار.

٣- **التكنولوجيا المستخدمة:** إن تطور مستوى التكنولوجيا المستخدم في عملية إنتاج السلعة يعمل على تخفيض تكلفة الإنتاج، ومن ثم ارتفاع العرض منها، ومن ثَمَّ انتقال منحنى العرض بالكامل إلى الأسفل وإلى اليمين، أما انخفاض مستوى التكنولوجيا المستخدم أو تراجعه فسيؤدي إلى زيادة تكلفة الإنتاج، أي انخفاض عرض السلعة وانتقال منحنى العرض للأعلى وإلى اليسار.

٤- **الضرائب والمعونات الحكومية:** عند قيام الحكومة بفرض ضريبة على الإنتاج، فإن ذلك يعني ارتفاع تكلفة الإنتاج، ومن ثَمَّ قيام المنتج بإنتاج كميات أقل من السلعة، وهو ما يؤدي إلى تخفيض عرض السلعة، وانتقال منحنى العرض بالكامل إلى الأعلى وإلى اليسار، أما عند قيام الحكومة بإعطاء معونات للمنتج، فإن هذا يعني انخفاض تكلفة الإنتاج، مما يساعد المنتج على إنتاج كميات أكبر من السلعة، وزيادة العرض وانتقال منحنى العرض بالكامل إلى الأسفل ونحو اليمين.

نشـاط ٦ **عبد الله طالب في الصف السادس الادبي طلب إليه مدرس مادة الاقتصاد جلب دفتر لغرض تدوين الملاحظات حول المادة، ذهب عبد الله إلى المكتبة لشراء الدفتر، كان بحوزته خمسة آلاف دينار، وجد مجموعة مختلفة من الدفاتر لكل دفتر سعر مختلف، أعجبه دفتر بسعر ستة آلاف دينار ورغب في شرائه، ولكن المبلغ الذي يمتلكه لا يكفي، هل يُعد ذلك طلباً أو لا، ولماذا؟**

المطلب الثاني: قانون العرض والتغيرات في العرض

أولاً: قانون العرض، هو العلاقة بين سعر سلعة ما والكمية المعروضة منها، وينص قانون العرض على أن: تزداد الكمية المعروضة من سلعة ما بارتفاع سعرها وتنخفض بانخفاضه في مدة زمنية معينة، بشرط ثبات العوامل المؤثرة في العرض عدا سعر السلعة نفسها، وهذا يعني أن هناك علاقة طردية بين السعر والكمية المعروضة من السلعة المحددة.

مثال: الجدول الآتي يمثل أسعاراً مختلفة لمحصول البرتقال والكميات المعروضة منه:

جدول (٢) جدول العرض

سعر كغم من البرتقال (دينار)	الكمية المعروضة (كغم)
٥٠٠	١٠
٧٥٠	١١
١٠٠٠	١٢
١٢٥٠	١٣
١٥٠٠	١٤
١٧٥٠	١٥
٢٠٠٠	١٦

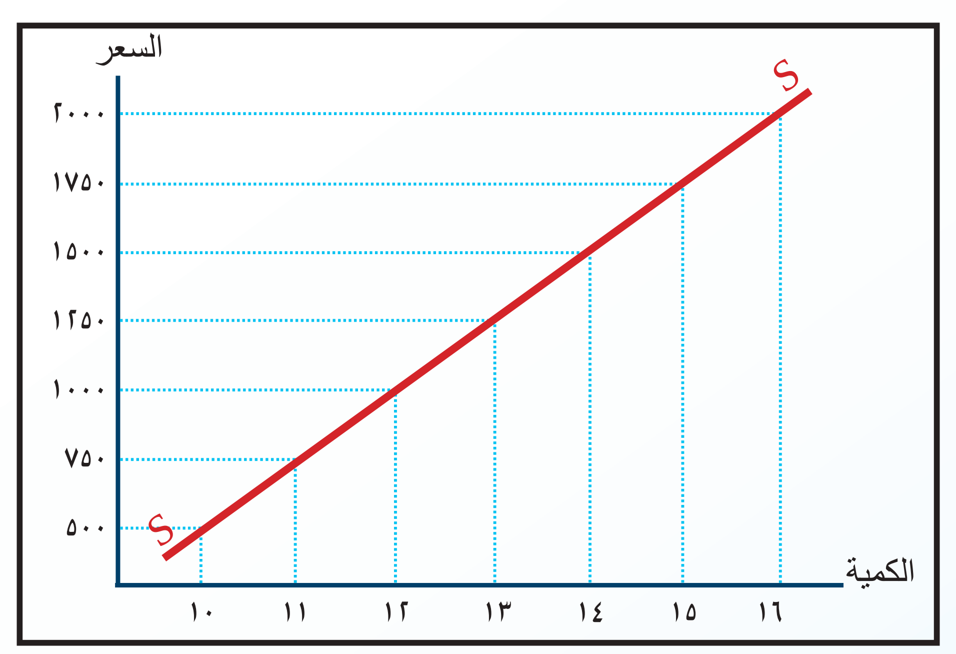
من خلال الجدول (٢) الذي يسمى بـ(جدول العرض)، والذي يعبر عن الكميات المعروضة من سلعة ما عند أسعار مختلفة خلال مدة زمنية معينة مع بقاء العوامل الأخرى المؤثرة في العرض ثابتة، نستنتج الآتي:

١. إن سعر الكيلو غرام الواحد من البرتقال كان (٥٠٠) دينار، وكانت الكمية المعروضة منه من قبل المنتجين في هذا السعر (١٠) كغم، وعندما ارتفع سعر الكيلو غرام الواحد الى (٧٥٠) ديناراً، ارتفعت الكمية المعروضة إلى (١١) كغم، وهكذا يصل العرض إلى (١٦كغم) عند سعر (٢٠٠٠) دينار، لهذا كلما ارتفع سعر الكيلو غرام الواحد من البرتقال، ارتفعت الكمية المعروضة منه.

٢. إن هناك علاقة طردية بين الكمية المعروضة من البرتقال وسعره، وهذه العلاقة يطلق عليها (قانون العرض)، الذي ينص على أن هناك علاقة طردية بين سعر سلعة معينة والكمية المعروضة منها.

ثانياً: منحنى العرض: منحنى العرض يمثل العلاقة بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها بيانياً، وهو منحنى موجب الميل، ويعكس ميل المنحنى الموجب قانون العرض، أي العلاقة الطردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها. ولو حاولنا تمثيل العلاقة القائمة بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها التي وردت في جدول العرض السابق (٢) بيانياً، لظهر لدينا الشكل الآتي:

شكل (٧) : منحنى العرض (للاطلاع)



يلاحظ من الشكل البياني (٧) أن منحنى العرض (باللون الاحمر) موجب الميل، ويعكس شكل المنحنى منطق قانون العرض، الذي يؤكد وجود علاقة طردية بين سعر السلعة والكمية المعروضة منها.

ثالثاً: التغيرات في العرض والتغير في الكمية المعروضة

١ـ **التغير في العرض:** من الممكن أن ينتقل منحنى العرض بكامله نحو اليمين (أي زيادة العرض) في عدة حالات من أهمها الآتي:

أ ـ زيادة عدد البائعين (المنتجين) للسلعة.

ب- تحسن في مستويات التقنية (التكنولوجيا) المستعملة في الإنتاج.

ت- انخفاض أسعار عناصر الإنتاج المستعملة.

ث- انخفاض الضرائب أو زيادة المعونات الحكومية.

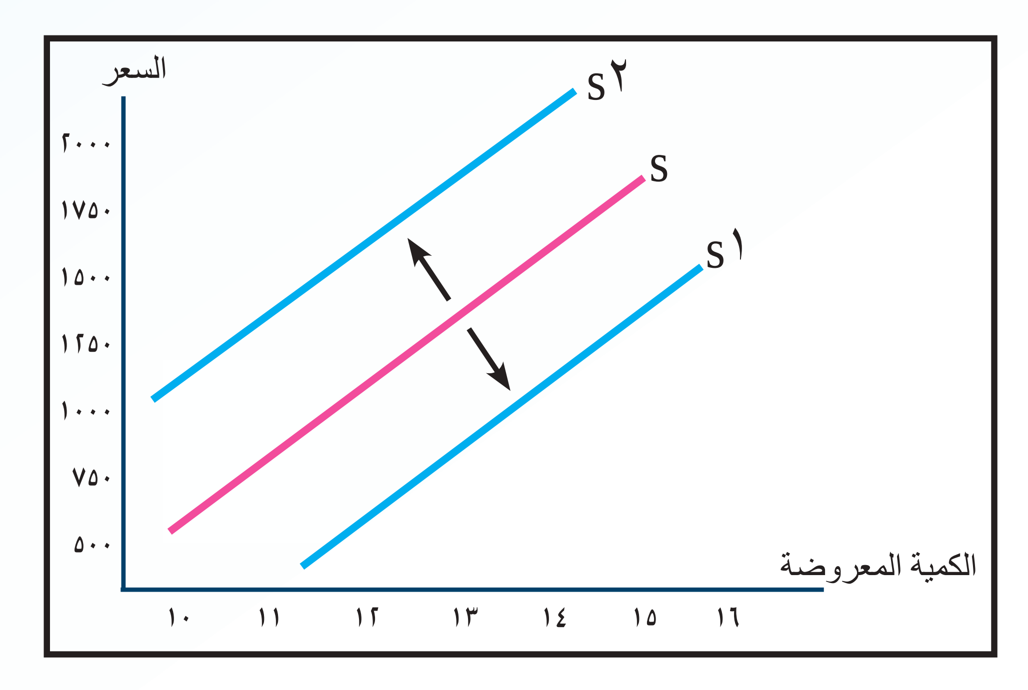
أما ارتفاع وانخفاض سعر السلعة نفسها (أي تغير الكمية المعروضة)، فلا ينقل منحنى العرض إلى الأعلى أو إلى الأسفل، بل يكون الانتقال من نقطة إلى أخرى على المنحنى نفسه.

٢- **الفرق بين التغير في العرض والتغير في الكمية المعروضة**، يمكن التفريق بين التغير في (العرض) والتغير في (الكمية المعروضة)، كالآتي:

أ- **التغير في العرض:** وهو ناتج عن التغير في العوامل الأخرى غير سعر السلعة نفسها، وهي التي أسميناها محددات العرض، ويتمثل بيانياً في انتقال منحنى العرض بأكمله إلى اليمين (أسفل) من S إلى S١ في حالة زيادة العرض، وإلى اليسار (أعلى) من S إلى S٢ في حالة نقص العرض، كما يتضح من الشكل البياني (٨).

ب- **التغير في الكمية المعروضة:** يتم نتيجة لتغير سعر السلعة نفسها مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، والانتقال في هذه الحالة يكون من نقطة إلى نقطة أخرى على منحنى العرض نفسه، أي الانتقال على منحنى (S) أو (S١) أو (S٢) نفسه، وليس الانتقال من منحنى إلى آخر كما في الشكل (٨).

شكل (٨) : التغير في العرض (للاطلاع)



نلحظ من خلال الشكل البياني (٨) أن المنحنى (S) يمثل منحنى العرض الأصلي قبل حدوث التغيير، أما منحنى (S١) فيمثل منحنى العرض بعد زيادة عرض السلعة، بينما يمثل المنحنى (S٢) منحنى العرض بعد نقص عرض السلعة، نتيجة للتغير في محددات العرض.

نشاط اثرائي	
العرض	مقدار ما يتوفر من سلعة ما.
الطلب	مقدار ما يطلب المستهلك من سلعة ما.
طلب مرتفع	عدد كبير من الناس يرغبون في الحصول على السلع.
عرض منخفض	(الكمية المتوفرة قليلة)، مما يؤدي إلى ارتفاع السعر.
طلب منخفض	عدد قليل من الناس يرغب في الحصول على السلع.
عرض مرتفع	(الكمية المتوفرة كبيرة)، مما يؤدي إلى انخفاض السعر.

نشاط ٧ املأ الفراغات باستعمال الجمل الآتية:

(عرض منخفض، طلب مرتفع، عرض مرتفع، طلب منخفض)

١- عندما يرغب عدد كبير من الناس في الحصول على سلعة ما فأن هذا يؤدي إلى ....

٢- عندما يرغب عدد قليل من الناس في الحصول على سلعة ما فأن هذا يؤدي إلى ....

٣- عندما تكون الكمية المتوفرة لسلعة ما قليلة فأن هذا يؤدي إلى ارتفاع السعر وهذا ما يسمى ....

٤- عندما تكون الكمية المتوفرة لسلعة ما كبيرة فأن هذا يؤدي إلى انخفاض السعر وهذا ما يسمى ....

المبحث الثالث

توازن السوق وسلوك المستهلك

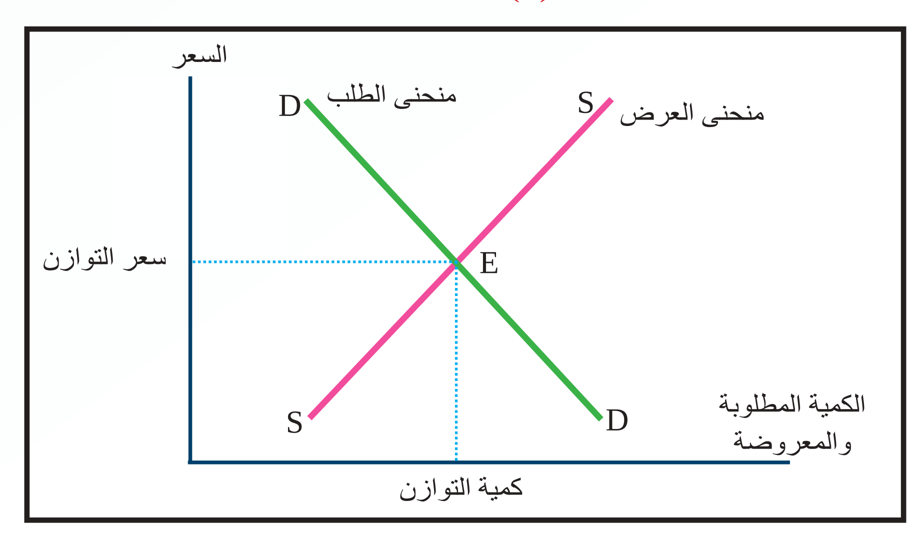
المطلب الأول: توازن السوق

في الاقتصاد يحدث التوازن عند تساوي الطلب مع العرض، ومن المعروف أن جانب الطلب يأتي من المستهلكين للسلعة المنتجة في الاقتصاد، وجانب العرض يأتي من المنتجين لجميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد.

إننا نقوم بدراسة التوازن على أساس تساوي طلب السوق لسلعة واحدة مع عرض هذه السلعة خلال مدة زمنية معينة، ويحدث التوازن بيانياً عند تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض، وينتج عن هذا التوازن ما يسمى بالسعر التوازني (Equilibrium Price)، وكمية التوازن (Equilibrium Quantity)، ويقصد بسعر التوازن هو السعر الذي يتحقق عند تساوي الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة في السوق، لسلعة معينة في زمن معين، فهو الذي يعكس التوافق بين رغبة البائعين ورغبة المشترين.

ويتحقق هذا السعر (سعر التوازن) عند نقطة تقاطع منحنى الطلب مع منحنى العرض مثل النقطة (E) في الشكل (٩):

شكل (٩) : توازن السوق



المطلب الثاني: سلوك المستهلك Consumer Behavior

إن أهم النظريات الاقتصادية التي تحلل سلوك المستهلك نظريتان رئيستان، هما:- نظريـة المنفعـة، ونظرية منحنيات السواء، وفيما يلي نتناول بشيء من التفصيل كلتا النظريتين:

أولاً: تحليل سلوك المستهلك باستعمال نظرية المنفعة: إن المنفعة Utility هي الأداة التي تفسر طلب المستهلك على السلع، وتفسر العلاقة العكسية بين ثمن السلعة والكمية المطلوبة منها، ولتحليل سلوك المستهلك باستعمال نظرية المنفعة يلزم في البداية أن نتعرف معنى المنفعة والمفاهيم المختلفة لها، ونعرف قانون تناقص المنفعة الحدية.

مفهوم المنفعة: المنفعة هي الإشباع **Satisfaction** الذي يحصل عليه الفرد من استهلاكه للسلعة أو الخدمة، وهذه المنفعة تختلف من شخص لآخر نظراً لاختلاف الأذواق والأعمار والدخول النقدية، وهناك فرق بين المنفعـة الكليـة والمنفعـة الحدية وكما يلي:

- **المنفعة الكلية Total Utility:** هي تعبير عن إجمالي ما يحصل عليه المستهلك جراء استهلاكه لكمية معينة من سلعة معينة في زمن معين، والمنفعة الكليـة لأربع برتقالات هي الإشباع الذي يحصل عليه المستهلك من استهلاكه للبرتقالات الأربع كلها.

- **المنفعة الحدية Marginal Utility:** وهي مقدار الزيادة في المنفعـة الكليـة، نتيجة لزيادة الكمية المستهلكة من السلعة بوحدة واحدة أو هي منفعـة الوحـدة الإضـافية، التـي يستهلكها المستهلك من السلعة، بمعنى آخر أنها مقدار التغير في المنفعة الكليـة نتيجـة لتغيـر عـدد الوحدات المستهلكة من السلعة بوحدة واحدة، فمثلاً المنفعة الحدية الرابعة تعني ما حصل عليه المستهلك من منفعة نتيجة استهلاكه للبرتقالة الرابعة، ويمكن قياس المنفعة الحديـة بالطريقة الآتية:

$$\text{المنفعة الحدية} = \frac{\text{مقدار التغير في المنفعة الكلية}}{\text{مقدار التغير في الكمية المستهلكة من السلعة}}$$

$$MU = \frac{\Delta TU}{\Delta Q}$$

إذ إن:

MU : المنفعة الحدية

TU : المنفعة الكلية

Q : الكمية المستهلكة من السلعة

Δ : مقدار التغير

مثال : الجدول (٣) يتضمن الكميات المستهلكة من سلعة معينة والمنفعة الكلية والحدية التي يحصل عليها المستهلك:

جدول (٣) : المنفعة الكلية والمنفعة الحدية

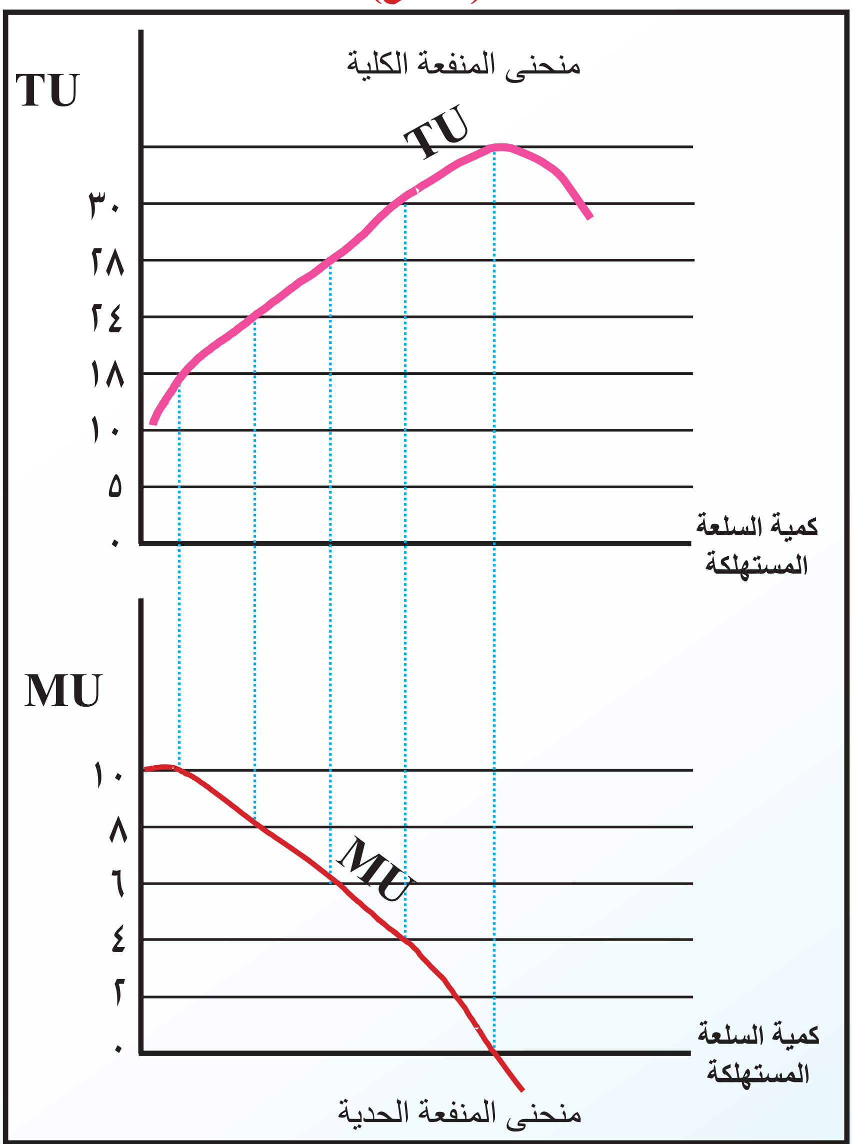
الكمية المستهلكة من السلعة Q	المنفعة الكلية TU	المنفعة الحدية MU
١	١٠	١٠
٢	١٨	٨
٣	٢٤	٦
٤	٢٨	٤
٥	٣٠	٢
٦	٣٠	٠

والملاحظ من الجدول (٣) أن المنفعة الكلية تتزايد مع زيادة الكمية المستهلكة من السلعة، ولكنها تتزايد بمعدل متناقص أو بكميات متناقصة؛ لأن المنفعة الحدية أي منفعة كل وحدة إضافية من السلعة تتناقص مع زيادة كمية الاستهلاك، وهذا ما يعرف بمبدأ أو قانون تناقص المنفعة الحدية.

٢- **قانون تناقص المنفعة الحدية:** إن مضمون قانون تناقص المنفعة الحدية هو أن الإشباع، الذي يحصل عليه المستهلك يتناقص مع كل وحدة إضافية يستهلكها، أو أنه مع زيادة الكمية المستهلكة من السلعة تتناقص المنفعة الحدية. أي إن المستهلك سوف يحصل على منفعة أقل من كل وحدة إضافية يستهلكها من السلعة، وتفسير هذا القانون يرجع إلى أن الحاجات الإنسانية بطبيعتها قابلة للإشباع، ومن ثَمَّ مع استهلاك المستهلك لوحدات متتابعة من السلعة تبدأ حاجته في التشبع تدريجياً، وعليه تتناقص منفعة كل وحدة إضافية يقوم المستهلك باستهلاكها من السلعة خلال مدة معينة.

والشكل البياني (١٠) يوضح اشتقاق منحنى المنفعة الحدية من منحنى المنفعة الكلية:

شكل (١٠) : اشتقاق منحنى المنفعة الحدية من منحنى المنفعة الكلية (للاطلاع)



والملاحظ من الشكل البياني في أعلاه أن المنفعة الحدية تكون قيمتها (صفر) عندما تكون المنفعة الكلية في أعلى قيمة لها، ففي الجدول (٣) السابق نجد أنه عندما وصلت المنفعة الكلية إلى (٣٠) وحدة منفعة، عند استهلاك الوحدة السادسة من السلعة، فأن المنفعة الحدية بلغت صفراً.

ويتضح من قانون تناقص المنفعة الحدية أن هناك علاقة عكسية بين كمية الاستهلاك والمنفعة الحدية، فكلما زادت كمية الاستهلاك من السلعة تناقصت المنفعة الحدية، وإذا قلَّت كمية الاستهلاك تزداد المنفعة الحدية.

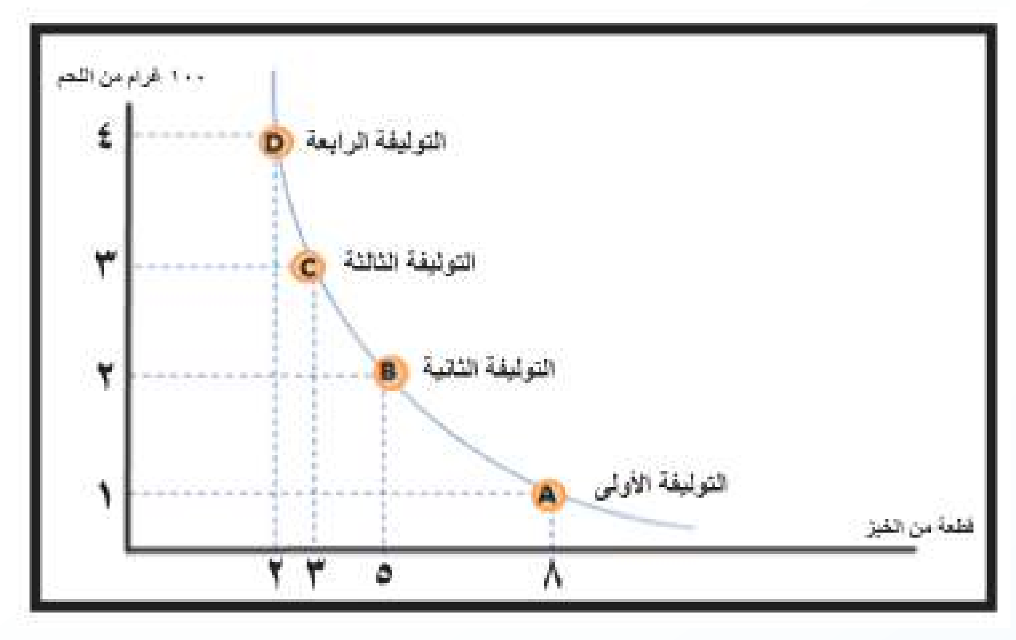
ثانياً: تحليل سلوك المستهلك باستعمال نظرية منحنيات السواء: اعتمدت نظرية المنفعة على افتراض غير واقعي، وهو قابلية المنفعة للقياس الكمي، أي إمكانية التعبير عنها بشكل أرقام عددية، لذلك وُجِّهت انتقادات عديدة إلى نظرية المنفعة، وبدأ فريق من الاقتصاديين يعتمد على نظرية حديثة في تحليل سلوك المستهلك، تقوم على أساس مقارنة درجة المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من استهلاكه للسلع، أي ترتيب درجة المنفعة التي يحصل عليها المستهلك من الاستهلاك، وهي نظرية منحنيات السواء. وَسَنَتعرَّف في البداية على منحنيات السواء، ومعرفة استخدامها بعد ذلك في تحليل سلوك المستهلك.

يمثل منحنى السواء: (توليفات) مختلفة من سلعتين تحقق للمستهلك المستوى نفسه من الإشباع أو المنفعة، بمعنى آخر فأن أية نقطة واقعة على منحنى السواء، تشتمل على توليفة سلعتين تُعَدُّ سواء في نظر المستهلك، أي تعطي الاشباع نفسه، ومن الطبيعي أن هذه التوليفات تختلف من شخص لأخر تبعاً لاختلاف أذواق المستهلكين وتفضيلاتهم، والجدول (٤) يمثل تفضيلات أحد المستهلكين لسلعتين (الخبز واللحم)، وبتمثيل الجدول بيانياً نحصل على منحنى السواء:

جدول (٤) : جدول السواء

التوليفات	قطعة من الخبز	١٠٠ غرام من اللحم
التوليفة الاولى	٨	١
التوليفة الثانية	٥	٢
التوليفة الثالثة	٣	٣
التوليفة الرابعة	٢	٤

شكل (١١) منحنى السواء (للاطلاع)



إن جدول (٤) ومنحنى السواء شكل (١١) السابقين يوضحان توليفات أو مجموعات مختلفة من السلعتين (الخبز واللحم) تحقق كل منهم للمستهلك المنفعة نفسها، أي أن أية نقطة واقعة على منحنى السواء، مثل النقطة (A) أو(B) أو(C) أو(D) تُعَدّ سواءً في نظر المستهلك، أي إن حصول المستهلك على التوليفة الأولى، التي تشتمل على (١) وحدة من اللحم و(٨) وحدات من الخبز تحقق له الإشباع نفسه، الذي تحققه له أية توليفة أخرى مثل(B) و(C) و(D))، وكلها تُعَدُّ سواءً في نظره، ولذلك يسمى المنحنى الممثل لتلك التوليفات بـ(منحنى السواء).

نشاط ٨ **يفترض المدرس أن كل طلاب الصف الدراسي يمتلكون المبلغ نفسه، ويقترح سلعتين ليشتريها الطلاب، السلعة الأولى (قطعة واحدة من الصمون)، والسلعة الثانية (قطعة من الهمبركر)، ويقترح توليفات مختلفة لتلك السلعتين، ويبدأ الطلاب بالاختيار بحسب أذواقهم وتفضيلاتهم.**

أسئلة الفصل الثاني

س١ : عرف خمساً مما يأتي:

السلعة المكملة، منحنى الطلب، العرض، السعر التوازني، المنفعة الحدية، منحنى السواء. المنفعة.

س٢: بيّن بالرسم مع التأشير فقط الآتي:

أ- منحنى الطلب، والتغيرات التي تطرأ على منحنى الطلب.

ب- منحنى العرض، والتغيرات التي تؤدي الى انتقال منحنى العرض.

ت- منحنى المنفعة الكلية والحدية.

ث- توازن السوق.

ج- منحنى السواء

س٣: علل ما يأتي:

١- لا تمثل الرغبة وحدها طلباً فعلياً.

٢- تؤدي المعونات الحكومية المقدمة للمنتجين الى زيادة العرض.

٣- تتسبب العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب (غير السعر) الى انتقاله الى الاعلى أو الاسفل.

٤- لماذا ترتفع اسعار الملابس المدرسية في شهر ايلول من كل عام.

٥- لماذا تنخفض منفعة المستهلك كلما ازداد عدد وحدات السلعة المستهلكة.

س ٤: أجب عن فرعين:

أ- بيِّن الفرق بين التغير في الطلب والتغير في الكمية المطلوبة.

ب- وضِّح المحددات الأساسية (العوامل المؤثرة) للطلب، وضحها.

ت- ما الفرق بين التغير في العرض والتغير في الكمية المعروضة.

س ٥: أملاء الفراغات الآتية بما يناسبها:

أ- تكون العلاقة بين الكمية المطلوبة من السلعة وسعرها علاقة ......

ب-تؤدي الضرائب الحكومية على المنتجين الى ..... الانتاج وبالتالي المعروض من السلع.

ت- يؤدي زيادة طلب الافراد (المستهلكين) على سلعة معينة الى ..... سعرها.

ث-يؤدي امتناع عدد من المنتجين من انتاج سلعة ما الى .... عرضها في الاسواق.

ج- يترتب على زيادة دخل الفرد (المستهلك) ..... طلبه على السلع.

ح- يتسبب تغير الكمية المعروضة نتيجة تغير سعرها الى الانتقال من نقطة الى أخرى على منحنى ..... نفسه.

الفصل الثالث

الدخل والاستهلاك والادخار

أهداف الفصل

في نهاية الفصل يكون الطالب قادراً على أن:

١- يفهم مفهوم الدخل القومي والعوامل المؤثرة فيه.
٢- يُعدِّد العوامل المؤثرة في كل من الاستهلاك والادخار.
٣- يفهم الكيفية التي يتم فيها تدفق الدخل في اقتصاد مغلق وبقطاعين.
٤- يفهم آلية تدفق الدخل في اقتصاد مفتوح للتجارة الخارجية وبأربعة قطاعات.
٥- يطبق كيفية حساب الميل للاستهلاك والميل للادخار والعلاقة بينهما.
٦- يبين مجالات التسرب من الدخل القومي وكذلك المجالات التي تشكل اضافة للدخل القومي.

المبحث الأول

الدخل القومي والتدفق الدوري

المطلب الأول: مفهوم الدخل وأهميته

أولاً: مفهوم الدخل القومي

١- تعريف الدخل القومي

هو مجموع الدخول النقدية لأصحاب عناصر الانتاج، لقاء مشاركتهم في انتاج السلع والخدمات التي تكون الناتج القومي، خلال مدة زمنية أمدها سنة واحدة.

ويعد الناتج القومي والدخل القومي وجهين لعملة واحدة

الوجه الأول: هو الناتج القومي المتمثل بالسلع والخدمات المنتجة خلال سنة واحدة، وهي متنوعة ومختلفة (سيارات- الآلات– ألبسة– والاقمشة– الألبان– اللحوم- الخضراوات- والخدمات المختلفة .... الخ)، وهو(الناتج القومي)، وهذه جميعاً سلع غير متجانسة لذلك تستعمل النقود كوحدة قياس للتعبير عن قيم السلع والخدمات التي انتجها المجتمع خلال مدة زمنية، عادة سنة.

الوجه الآخر: يتمثل بعوائد عناصر الانتاج التي شاركت في عملية الانتاج وهي الاجور التي يحصل عليها العمال، الأيجارات التي يحصل عليها اصحاب الاراضي والعقارات، والفوائد التي يحصل عليها أصحاب رؤوس الأموال، والارباح تكون من حصة المنظمين.

ثانياً: أهمية دراسة الدخل القومي

أ - يعد الدخل القومي أحد أهم المؤشرات المعتمدة دولياً في **تتبع تطور النشاط الاقتصادي** لأي مجتمع.

ب- إن حسابات الدخل القومي **أدوات اقتصادية تحليلية لبناء الخطط الاقتصادية.**

ت- توفر حسابات الدخل القومي فرصة لإمكانية **التنبؤ بمعدلات نمو الاقتصاد مستقبلاً.**

ث- يساعد حساب الدخل القومي على **احتساب متوسط دخل الفرد السنوي**، والذي يعد أحد المؤشرات الدالة على **مستوى الرفاهية في المجتمع.**

ج- التعرف إلى **نمط توزيع الدخل القومي** من خلال توزيع حصص عوامل الانتاج من مثل الأجور والرواتب- عوائد رأس المال– الايجارات ... الخ.

نشـــاط ٩ يقوم مدرس المادة بتقسيم الصف الدراسي على أربع مجموعات، المجموعة الأولى تمثل (القطاع العائلي)، والمجموعة الثانية تمثل (قطاع الاعمال) والمجموعة الثالثة تمثل (الحكومة)، فيما تمثل المجموعة الرابعة (القطاع الخارجي)، ثم توضح كل مجموعة مصادر التسرب والحقن التي تخصها.

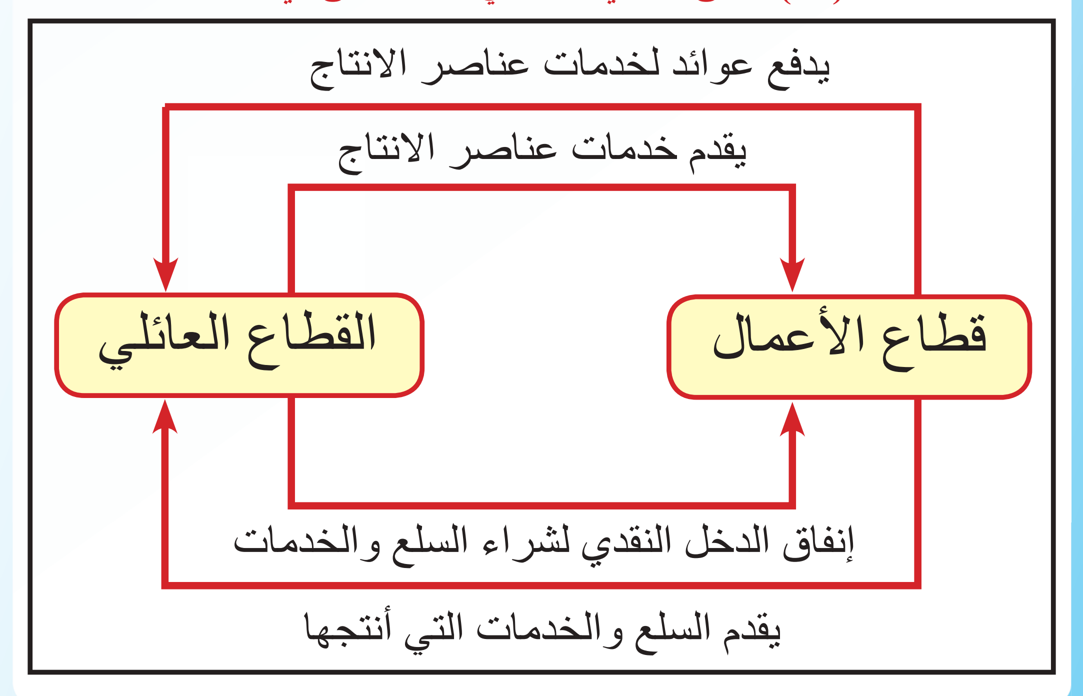
المطلب الثاني: التدفق الدوري للدخل

١- التدفق الدوري للدخل في اقتصاد مغلق

في البداية نفترض أن هناك اقتصاداً مغلقاً مكوناً من قطاعين فقط: الأول هو قطاع الأعمال، والثاني هو القطاع العائلي، في مثل هذا الاقتصاد الافتراضي فأن قطاع الأعمال هو القطاع الانتاجي الوحيد للسلع والخدمات، والانتاج يتم عن طريق تأجير عناصر الانتاج (الارض، العمل، رأس المال، التنظيم) التي يمتلكها القطاع العائلي إلى قطاع الاعمال، ليحصل منها على دخول وهي على التوالي: الريع، الأجر، الفائدة، والربح.

ونفترض ايضاً أن القطاع العائلي هو القطاع الوحيد الذي يشتري السلع والخدمات، وأنه ينفق كل الدخول التي يحصل عليها، من خلال عوائد عناصر الانتاج التي يقدمها لقطاع الاعمال، لغرض شراء تلك السلع والخدمات، والشكل (١٢) يوضح هذه الافتراضات كتدفق دائري:

شكل (١٢) التدفق الدوري للدخل في اقتصاد مغلق ذي قطاعين



فالقطاع العائلي يحصل على الدخول النقدية جراء بيع خدمات عناصر الانتاج لقطاع الاعمال، ويستعمل القطاع العائلي كل الدخول النقدية التي يحصل عليها لشراء انتاج قطاع الاعمال (السلع والخدمات).

أما الشكل (١٣) فيتضمن متطابقتين من التدفق الدوري، فالدخل النقدي الذي يحصل عليه القطاع العائلي يساوي قيمة انتاج قطاع الاعمال، وايرادات قطاع الاعمال تساوي انفاق القطاع العائلي.

شكل (١٣) : متطابقة التدفق الدوري للدخل

الدخل النقدي = قيمة الانتاج

قطاع الاعمال

القطاع العائلي

ايرادات المشروعات = انفاق القطاع العائلي

فاذا كانت ايرادات قطاع الاعمال تعادل مصروفات القطاع العائلي فسيستمر قطاع الاعمال بالإنتاج بمعدلاته الجارية، وبالعكس سيزداد الانتاج كلما زادت ايرادات قطاع الاعمال لأي سبب كان، أما اذا قلّت ايرادات قطاعات الاعمال عن مصروفات القطاع العائلي فهذا يؤدي إلى تخفيض الانتاج.

٢- التدفق الدوري للدخل في اقتصاد مفتوح مكون من أربعة قطاعات

سيضاف قطاع آخر للاقتصاد لكي يكون اقتصاداً واقعياً وهو قطاع العالم الخارجي، وهو القطاع المسؤول عن الصادرات والواردات، والذي فيه يمكن للاقتصاد المحلي بيع بعض السلع والخدمات التي أنتجت محلياً إلى دول أخرى على هيئة صادرات (Exports)، ويقوم في الوقت نفسه بشراء بعض السلع والخدمات من دول أخرى في صورة واردات (Imports). ويوضح صافي الصادرات (Tn)، الفرق بين قيمة الصادرات (X) وقيمة الواردات (M):

$$Tn = X - M$$

إذ إن:

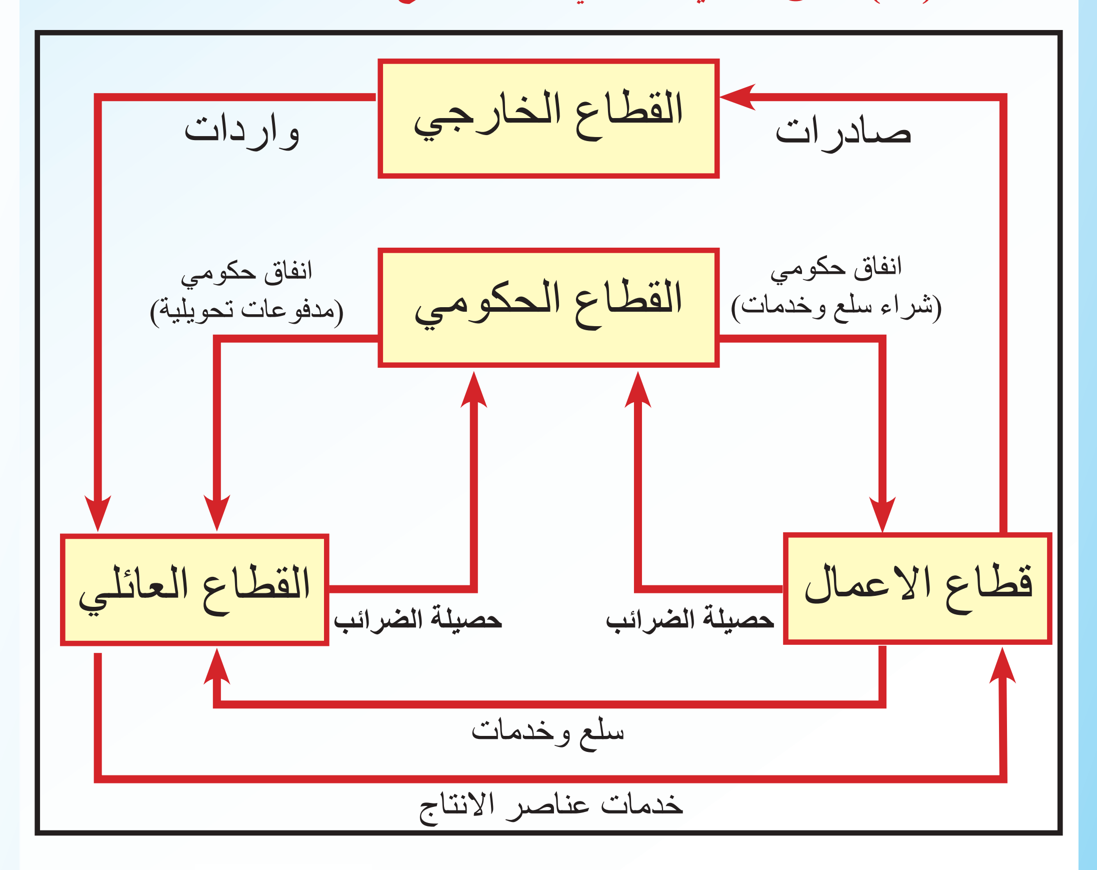
Tn: صافي التجارة الخارجية

X: الصادرات

M: الواردات

والقطاعات الأربعة تتمثل بقطاع الاعمال والقطاع العائلي والقطاع الخارجي جنباً إلى جنب مع القطاع الحكومي، والشكل البياني (١٤) يوضح آلية عمل القطاع الحكومي في سلسلة التدفق الدائري للدخل في اقتصاد مفتوح مكون من أربعة قطاعات.

شكل (١٤) التدفق الدوري للدخل في اقتصاد مفتوح مكون من أربعة قطاعات



وبالاضافة إلى قطاع الأعمال والعائلي فأن القطاعات الجديدة (الخارجي والحكومي) تقوم بالآتي:

- يدفع قطاع الاعمال جزء من ايراداته على شكل ضرائب إلى القطاع الحكومي.
- ينفق القطاع الحكومي جزء مما يحصل عليه من ضرائب من قطاع الاعمال أما في شراء السلع والخدمات ويقدمها للقطاع العائلي أو بهيئة (مدفوعات) اجتماعية (رواتب الرعاية الاجتماعية - دور الايتام - دور المسنين... الخ).
- يُصدّر قطاع الاعمال جزء من انتاجه إلى الدول الأخرى عبر القطاع الخارجي ويستورد سلعاً وخدمات إلى القطاع العائلي.

المطلب الثالث: التسرب والحقن(Injection and Leakage)

أولاً: التسرب، طبقاً لافتراضات الاقتصاد البسيط، فأن عناصر الانتاج تقوم بإنفاق كامل الدخل لشراء السلع والخدمات المنتجة محلياً، ولكن هناك عناصر انتاج تقوم بالادخار، وعناصر انتاج تدفع ضرائب للدولة، وعناصر انتاج تشتري سلعاً منتجة في الخارج (واردات)، لذلك يمكن القول إن الادخار والضرائب والواردات أنفقت من خارج هذه الحلقة.

إذن، فالتسرب هو **الجزء غير المنفق من الدخل على الانتاج المحلي**، ويخرج من دائرة الانتاج ويكون على شكل أموال تدفع إلى الاستيرادات من الخارج (تدفع إلى دول أخرى) والأدخارات خارج المصارف، والضرائب.

ثانياً: الحقن، إن من يقوم بالإنفاق هو ليس القطاع العائلي فقط، فهناك القطاع الحكومي الذي يقوم بالإنفاق في الاقتصاد لتمويل الانشطة عن طريق الضرائب المحصلة، ويسمى هذا الانفاق بالإنفاق الحكومي، وهناك أيضاً قطاع الانتاج الذي يقوم بالإنفاق في الاقتصاد باستعمال مدخراته ومدخرات القطاع العائلي لاستثمارها، ويسمى هذا الانفاق بالإنفاق الاستثماري، كذلك هناك طلب خارجي على السلع والخدمات المحلية في الخارج وتسمى (الصادرات).

إذن، الحقن: **هو إضافة تأتي من إنفاق من مصدر آخر غير الدخل المحلي لعناصر الانتاج، ومصادر الحقن هي الانفاق الحكومي، الانفاق الاستثماري، الصادرات.**

لذلك فأن هناك أثراً لكل من القطاع الحكومي وقطاع العالم الخارجي في الاقتصاد، وتسمى هذه الآثار بـ(التسرب والحقن) ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (٥) الآتي:

جدول (٥) مصادر التسرب والحقن في الاقتصاد

الأثر	مصادر التسرب	مصادر الحقن
أثر الحكومة في الاقتصاد	الضرائب	الانفاق الحكومي
أثر التجارة الخارجية في الاقتصاد	الواردات	الصادرات

المبحث الثاني

الإستهلاك والميل للاستهلاك

المطلب الأول: الاستهلاك والعوامل المؤثرة فيه

أولاً: الاستهلاك وأنواعه:

١ـ **تعريف الاستهلاك:** هو استعمال السلع أو الخدمات من أجل إشباع حاجات أو رغبات معينة، ويُعرِّفه آخرون بأنه ذلك الجزء من الدخل الذى ينفقه المستهلكون على شراء السلع والخدمات النهائية، ويمكن النظر إلى الاستهلاك على أنه الهدف أو الغاية الأساسية لكل النشاطات الاقتصادية، وللاستهلاك علاقة عضوية بالإنتاج، فالاستهلاك يواجه دائماً إما بالسلع التي تنتج في ذلك الوقت وإما بالسلع التي أنتجت من قبل، وللاستهلاك دور أساسي في تركيب البنيان الاقتصادي وفي تحريك العجلة الاقتصادية؛ إذ إن الاستثمارات وفرص العمل هما أمران متعلقان بحجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، وهو متعلق بالاستهلاك أيضاً.

٢ـ **أنواع الاستهلاك:**

أ ـ من حيث الجهة المستهلكة:

الاستهلاك الخاص: إذا كان المستهلك شخصاً اعتيادياً أو هيئة ذات شخصية اعتبارية أو مؤسسة خاصة يُعدّ الاستهلاك استهلاكاً خاصاً.

الاستهلاك العام: إذا كان المستهلك دائرة حكومية أو مؤسسة من مؤسسات الدولة المختلفة يعدّ الاستهلاك حينها استهلاكاً عاماً.

ب ـ من حيث طبيعة الاستهلاك:

الاستهلاك النهائي: وهو يؤدي إلى فناء السلعة المستهلكة باستعمالها مرة واحدة، على أن بعض السلع من الممكن أن تمثل استهلاكاً نهائياً لشخص واستهلاكاً وسيطاً لشخص آخر، على سبيل المثال فأن البرتقال التي تشتريه العائلة يُعد استهلاكاً نهائياً، بينما البرتقال الذي يشتريه صاحب محل لبيع العصير يُعد استهلاكاً وسيطاً، في حين أن العصير الذي يقوم ببيعه إلى المستهلك يُعد استهلاكاً نهائياً.

الاستهلاك الوسيط: وهو الاستهلاك الذي يتم بمقتضاه استعمال السلعة مرة اخرى كسلعة وسيطة لغرض انتاج سلعة نهائية، على سبيل المثال فأن شركات صناعة السيارات تقوم بشراء الاطارات ليس لغرض اعتبارها سلعة نهائية، بل كسلعة وسيطة تستعمل في صناعة السيارة التي تعد هي السلعة النهائية.

جـ ـ من حيث علاقته بالدخل:

الاستهلاك التابع: وهو الاستهلاك الذي يعتمد على الدخل، فيرتفع بارتفاع الدخل وينخفض بانخفاض الدخل.

الاستهلاك الذاتي (المستقل): وهو الاستهلاك الذي لا يعتمد على الدخل فهو قائم حتى لو كان الدخل صفراً، وعادةً ما يستعمل المستهلك مدخراته السابقة أو الاقتراض لتلبية حاجاته الاساسية في حالة كون دخله صفراً.

ثانياً: العوامل المؤثرة في الاستهلاك: هناك عوامل عدة من شأنها التأثير في الاستهلاك كماً ونوعاً، وهي:

١ـ **مستوى الأسعار:** يُعد مستوى الأسعار من العوامل المهمة في التأثير في حجم الاستهلاك؛ إذ إن زيادة الأسعار تؤدي إلى تخفيض الفرد لاستهلاكه، وانخفاضها يؤدي الى زيادة الاستهلاك.

٢ـ **توقعات الأسعار:** تُعد التوقعات من العوامل المهمة في علم الاقتصاد وفي تأثيرها في الاستهلاك، فإذا توقع الأفراد ارتفاع الأسعار في المستقبل فإنهم سيزيدون من استهلاكهم الحاضر على حساب الاستهلاك المستقبلي، والعكس إذا توقع الأفراد انخفاض الأسعار في المستقبل فإنهم سيؤجلون استهلاكهم الحالي إلى المستقبل فينخفض الاستهلاك.

٣ـ **التقليد والمحاكاة:** إن عامل التقليد والمحاكاة من العوامل المهمة التي تؤثر في أنماط الاستهلاك، إذ يتأثر أفراد المجتمع في سلوكهم الاستهلاكي بمن حولهم من أقارب وأصدقاء وجيران، ومحاولة تقليدهم في أنماطهم الاستهلاكية، وقد يلجأ بعضهم إلى شراء سلع لا يحتاج إليها أو لم يعتد استعمالها ليس إلا رغبة في محاكاة أصدقاء أو جيران ولو اضطر إلى إنفاق معظم دخله في سبيل ذلك، كما يلاحظ أحياناً أن محاولة أفراد المجتمع محاكاة مستويات المعيشة السائدة في الدول الغربية والمتقدمة تؤثر كثيراً في نمط استهلاكهم، فتزيد من كمية السلع المطلوبة التي لم يعتادوا شراءها من قبل.

٤ـ **النظرة إلى الادخار:** إن نظرة المجتمع إلى الادخار ووعيه لأهميته تؤثر وبشكل واضح في حجم الاستهلاك ومن ثَمَّ الادخار، وهذه النظرة تحكمها عوامل اجتماعية ونفسية واقتصادية، فلو كان المجتمع ينظر إلى الادخار على أنه أمر مهم فأنه سوف يدخر أكثر ويستهلك أقل كما في معظم المجتمعات المتحضرة، أما إذا كان أفراد المجتمع لا يولون اهتماماً يذكر للادخار أو أنهم محبون للاستهلاك بطبعهم، فإن هذا المجتمع يزيد فيه الاستهلاك وينخفض فيه الادخار.

٥- **العوامل الاجتماعية:** هناك عوامل اجتماعية كالعمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي والثقافي والبيئة التي يعيش فيها الإنسان، كلها عوامل تؤثر في حجم الاستهلاك، فبالنسبة للعمر، نجد أن الدخل الفردي ودخل الأسرة يأخذان في النمو منذ الشباب حتى منتصف العمر، ثم يبدأن بالتناقص في سن الشيخوخة، وتأخذ نسبة الدخل المدخرة نفس النمط إذ يزيد الادخار في سن الشباب، ويصل إلى قمته في منتصف العمر ثم يتناقص، وهذا يدل على أن الجزء الأكبر من الاستهلاك يكون في سن الشباب وسن الشيخوخة، والجزء الأقل منه يكون في منتصف العمر.

٦- **الأذواق والتفضيلات:** تختلف أذواق الأفراد اختلافا متبايناً، فمن الناحية الاقتصادية هناك من يستهلك أكثر وهناك من يستهلك أقل، ويعزى ذلك إلى اختلافات السن والتركيب الأسري والأحوال الاجتماعية، فضلاً عن التغيرات المستمرة التي تحدث في نوعية السلع وجاذبيتها والتغيرات التي تطرأ على وسائل الدعاية والإعلان، وكلها أمور من شأنها تغيير أذواق المستهلكين من حقيقة إلى أخرى.

٧- **نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع:** تستهلك الطبقات الفقيرة الجزء الأكبر من دخلها، وادخارها غالباً ما يكون منخفضاً نسبياً بسبب انخفاض مستويات دخلها، أما الطبقات الغنية فارتفاع دخولها يسمح لها باستهلاك نسبة أقل من دخلها وادخار نسبة أكبر منه، فالميل الحدي للاستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء، لذلك كلما كان توزيع الدخل في صالح الطبقات الفقيرة زادت نسبة ما يوجه للاستهلاك، وانخفضت نسبة ما يوجه للادخار من الدخل والعكس بالعكس.

٨- **الثروة:** إن حصول الفرد على ثروة مفاجئة، كالإرث مثلاً، من شأنه زيادة استهلاكه، محاولاً إشباع سلع كان يتطلع إلى استهلاكها من قبل، ثم بعد مدة يعتاد نمطاً استهلاكياً معيناً فيثبت الاستهلاك نوعاً ما وقد يبدأ في زيادة مدخراته.

٩- **الضرائب:** تؤثر الضرائب التي تفرضها الدولة في مدخرات الأفراد واستهلاكهم، ومن ثَمَّ في تخفيض مستويات الطلب وخاصة السلع غير الضرورية (الكمالية والترفيهية)، وعندما تسعى الدولة إلى تشجيع الادخارات فأنها تقوم بخفض مستويات الضرائب على الافراد والشركات.

المطلب الثاني: دوال الاستهلاك والميل للاستهلاك

أولاً: دالة الاستهلاك

وهي علاقة طردية موجبة بين الاستهلاك والدخل، بمعنى أن زيادة الدخل يصاحبها زيادة في الاستهلاك، كما أن انخفاض الدخل يصاحبه انخفاض في الاستهلاك، في ظل فرضية ثبات العوامل الاخرى التي تؤثر في الاستهلاك بخلاف الدخل، ومن الممكن التعبير عن دالة الاستهلاك كما يأتي:

$$C = f(y)$$

إذ إن: F: دالة

C: الاستهلاك

Y: الدخل

أي أن الاستهلاك دالة في الدخل، ومن الممكن التعبير عنها أيضاً بصورة دالة خطية كالاتي:

$$C = a + by$$

إذ إن:

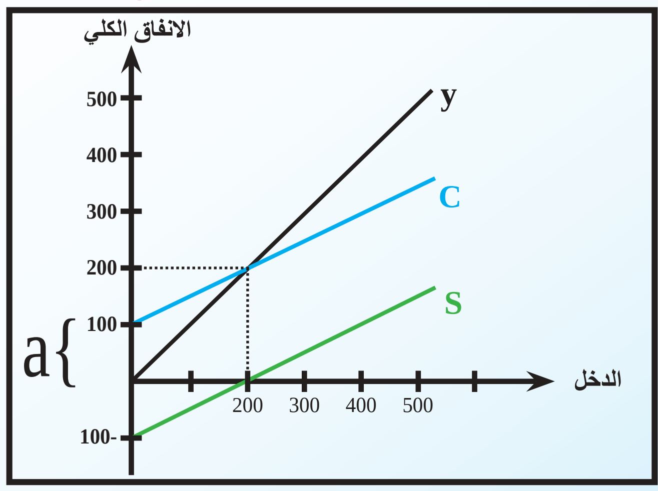
a: الاستهلاك التلقائي، ويمثل مستوى الاستهلاك للفرد لكي يبقى في قيد الحياة حتى وإن كان دخله (صفراً) ويعبر عنه هندسياً بالمسافة (a) على المحور العمودي، والذي يمثل أدنى مستوى للاستهلاك في حالة أن الدخل المتاح للإنفاق يساوي صفراً.

b: الميل الحدي للاستهلاك

by: الاستهلاك التابع

ويمكن توضيح دالة الاستهلاك من خلال الشكل (١٥) الآتي:

شكل (١٥) دالة الاستهلاك (للاطلاع)



إذ نجد أن المسافة (a) تمثل الاستهلاك الذاتي، وهو الجزء المقطوع من المحور العمودي، فيما يمثل منحنى الاستهلاك العلاقة الطردية بين الاستهلاك التابع (bY) والدخل (Y).

ثانياً: الميل للاستهلاك

١ـ **الميل الحدي للاستهلاك:** وهو نسبة التغير في الاستهلاك نتيجة تغير الدخل، وهو مقدار موجب أقل من الواحد الصحيح.

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

٢ـ **الميل المتوسط للاستهلاك:** وهو نسبة ما يوجه للاستهلاك من الدخل، وهو مقدار موجب أقل من الواحد الصحيح، ويستفاد منه لمعرفة نسبة الاستهلاك إلى الدخل، والميل المتوسط للاستهلاك يتناقص مع كل زيادة في الدخل، وقانون الميل المتوسط للاستهلاك هو:

$$APC = \frac{C}{Y}$$

مثال تطبيقي على دالة الاستهلاك: من خلال الجدول (٦) نجد أنه عندما يكون الدخل صفراً فأن الاستهلاك (٨٠) إذ يقوم الفرد بالاستهلاك حتى لو كان دخله صفراً؛ لأنه سيستعمل مدخراته السابقة أو الاقتراض لغرض الاستمرار بالاستهلاك الضروري الذي يبقيه في قيد الحياة.

وكلما زاد الدخل زاد معه الاستهلاك وانخفضت الحاجة لاستعمال المدخرات السابقة أو الاقتراض، إلى أن يصل الفرد للحالة التي يستعمل فيها كل دخله للاستهلاك، ويكون ادخاره صفراً، وبعد ذلك يبدأ الادخار بالتزايد مع تزايد الدخل.

جدول (٦) مثال توضيحي على دالة الاستهلاك

الدخل	الاستهلاك	الادخار
صفر	٨٠	٨٠-
١٠٠	١٦٠	٦٠-
٢٠٠	٢٤٠	٤٠-
٣٠٠	٣٢٠	٢٠-
٤٠٠	٤٠٠	صفر
٥٠٠	٤٨٠	٢٠
٦٠٠	٥٦٠	٤٠
٧٠٠	٦٤٠	٦٠
٨٠٠	٧٢٠	٨٠

وهنا فأن الميل الحدي للاستهلاك هو:

$$MPC = \frac{\Delta C}{\Delta Y}$$

$$MPC = \frac{١٦٠ - ٨٠}{١٠٠ - ٠} = \frac{٨٠}{١٠٠} = ٠,٨٠$$

$$MPC = \frac{٢٤٠ - ١٦٠}{٢٠٠ - ١٠٠} = \frac{٨٠}{١٠٠} = ٠,٨٠$$

وهكذا بالنسبة لجميع مراحل الدخل فأن الميل الحدي للاستهلاك يكون ثابتاً ومقداره (٠,٨٠)، وبذلك يكون الجدول (٧) كالآتي:

جدول (٧) دالة الاستهلاك مع الميل الحدي للاستهلاك

الدخل	الاستهلاك	الادخار	الميل الحدي للاستهلاك
صفر	٨٠	٨٠-	-
١٠٠	١٦٠	٦٠-	٠,٨٠
٢٠٠	٢٤٠	٤٠-	٠,٨٠
٣٠٠	٣٢٠	٢٠-	٠,٨٠
٤٠٠	٤٠٠	صفر	٠,٨٠
٥٠٠	٤٨٠	٢٠	٠,٨٠
٦٠٠	٥٦٠	٤٠	٠,٨٠
٧٠٠	٦٤٠	٦٠	٠,٨٠
٨٠٠	٧٢٠	٨٠	٠,٨٠

نشاط ١٠ **مجتمعان، الأول ميله الحدي للاستهلاك (٠,٨٠)، والثاني ميله الحدي للاستهلاك (٠,٦٠)، ما تأثير ذلك من الناحية الاقتصادية والاجتماعية ؟**

المبحث الثالث

الإدخار أهميته وعلاقته بالاستهلاك

المطلب الأول: مفهوم الادخار وأهميته

أولاً: تعريف الادخار وأنواعه

١ـ **تعريف الادخار:** هو ذلك الجزء من الدخل غير المخصص للاستهلاك، ويسمى (فائض الدخل)، أي إِنه الفرق بين الدخل وما ينفق على الاستهلاك، ويُعد الادخار تنازلاً من قبل المستهلك عن جزء من دخله، وايداعه لدى المؤسسات المالية للاستفادة من الفائدة التي تمنحها تلك المؤسسات، ومن ثم المشاركة في النشاط الاقتصادي.

ويختلف الادخار عن الاكتناز، فالاكتناز هو احتفاظ الاشخاص بالنقود دون وضعها لدى المؤسسات المالية ومشاركتها في النشاط الاقتصادي، وهذا راجع لعدة أسباب منها: انعدام الثقة بالنظام المصرفي، عدم شيوع ثقافة الاستثمار، الوازع الديني، والعادات والتقاليد، فالاكتناز ظاهرة مرضية في الاقتصاد وأما الادخار فيُعد ظاهرة صحية.

٢ـ **أنواع الادخار:** هناك نوعان من الادخار: ادخار اختياري وادخار اجباري:

أ ـ الادخار الاختياري: هو الادخار الذي يقوم به الافراد من دون أية ضغوط من أي طرف وبحرية تامة، إذ تحفز الحكومة الافراد من خلال رفع سعر الفائدة، من أجل دفعهم للادخار، ومن ثم توجه هذه المدخرات (المدخرات العائلية ومدخرات القطاع الخاص) إلى القطاع الإنتاجي.

ب- الادخار الاجباري: هو عكس الادخار الاختياري، إذ تنعدم فيه حرية الفرد، فيفرض على الافراد أو المشاريع بمقتضى قوانين ولوائح لا يستطيعون مخالفتها، فيحتجز جزء من دخلهم، وهذا النوع من الادخار يتم بقوانين وقرارات حكومية مثل الضمان الاجتماعي والتأمينات.

ثانياً: أهمية الادخار: إن أهمية الادخار لا تشمل الفرد فقط، بل المجتمع كله ويتمثل بالآتي:

١ـ من خلال الاستفادة من الفوائد التي تمنحها البنوك على المدخرات، إن الادخار ينمي رؤوس الاموال.

٢ـ توفير الاموال اللازمة لمن هم بحاجة اليها بدلاً من تجميدها، وبذلك فأن الادخار يؤدي إلى زيادة الاستثمارات في الاقتصاد الوطني وزيادة الانتاج.

٣ـ تحسين المستوى المعيشي للأفراد وتقليل معدلات البطالة.

٤- زيادة معدلات نمو الاقتصاد الوطني وازدهار المجتمع.
٥- زيادة حصيلة المدخرات يؤدي إلى فتح أفاق ومجالات اقتصادية جديدة وذات نفع عام، كاستصلاح الأراضي وبناء المدن.
٦- يؤدي تشغيل الأموال المدخرة إلى زيادة الاستثمارات بما يحقق فائضاً في الدخل القومي.
٧- يؤدي الإدخار إلى اكتفاء الدولة تدريجياً مما يمنعها من الحاجة لطلب معونة أو اقتراض من أية دولة أجنبية.

نشاط ١١ **عمار طالب في الصف السادس الادبي، والده يتقاضى راتباً شهرياً مقدارهُ (مليون دينار عراقي)، تنفق العائلة (٧٥٪) من ذلك الراتب كاستهلاك شهري، بماذا ينصح عمار والده بخصوص المبلغ المتبقي من الراتب؟ ولماذا؟**

المطلب الثاني: الميل للادخار و علاقته بالاستهلاك

أولاً: الميل للادخار

١- الميل الحدي للادخار: هو نزوع الفرد لتوفير جزء من دخله ويمثل نسبة التغير في الادخار نتيجة تغير الدخل، وهو مقدار موجب أقل من الواحد الصحيح ويعبر عنه بالآتي.

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

٢- الميل المتوسط للادخار: يعبر عن نسبة ما يوجه للادخار من الدخل، وهو مقدار موجب أو سالب أقل من الواحد الصحيح، ويستفاد منه لمعرفة نسبة الادخار إلى الدخل، والميل المتوسط للادخار يتزايد مع كل زيادة في الدخل، وقانون الميل المتوسط للادخار هو:

$$APS = \frac{S}{Y}$$

مثال تطبيقي على دالة الادخار
بالعودة إلى مثالنا السابق الذي طُبِّقَ في دالة الاستهلاك، فيمكننا الحصول على كل من الميل الحدي للادخار و الميل المتوسط للادخار كالآتي:

من معادلة الميل الحدي للادخار:

$$MPS = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$$

$$MPS = \frac{-٦٠ - (-٨٠)}{١٠٠ - ٠} = \frac{٢٠}{١٠٠} = ٠,٢٠$$

$$MPS = \frac{-٤٠ - (-٦٠)}{٢٠٠ - ١٠٠} = \frac{٢٠}{١٠٠} = ٠,٢٠$$

وهكذا بالنسبة لجميع مراحل الدخل فأن الميل الحدي للادخار ثابت في مدة زمنية معينة، كما يتضح من جدول (٨) :

جدول (٨) الاستهلاك والادخار والميل الحدي للاستهلاك وللادخار

الدخل	الاستهلاك	الادخار	الميل الحدي للاستهلاك	الميل الحدي للادخار
صفر	٨٠	٨٠-	-	-
١٠٠	١٦٠	٦٠-	٠,٨٠	٠,٢٠
٢٠٠	٢٤٠	٤٠-	٠,٨٠	٠,٢٠
٣٠٠	٣٢٠	٢٠-	٠,٨٠	٠,٢٠
٤٠٠	٤٠٠	صفر	٠,٨٠	٠,٢٠
٥٠٠	٤٨٠	٢٠	٠,٨٠	٠,٢٠
٦٠٠	٥٦٠	٤٠	٠,٨٠	٠,٢٠
٧٠٠	٦٤٠	٦٠	٠,٨٠	٠,٢٠
٨٠٠	٧٢٠	٨٠	٠,٨٠	٠,٢٠

ثانياً. العلاقة بين الاستهلاك والادخار

إن العلاقة بين الاستهلاك والادخار تتحدد بالدخل الذي يتوزع بينهما كما تعبر عنه المعادلة الآتية:

الدخل = الاستهلاك + الادخار

$$Y = c + s$$

Y= الدخل　　c = الاستهلاك　　s = الادخار

والمعادلة السابقة تسمى بمعادلة الدخل، فالدخل (Y) يُقسّم عادة بين الاستهلاك (C) والادخار (S)، وهذا يعني أنه توجد علاقة مباشرة بين الدخل والاستهلاك من جهة، وبين الدخل والادخار من جهة أخرى، أي إن الاستهلاك هو دالة في الدخل، وكذلك الادخار هو دالة في الدخل. ومن ناحية أخرى فأن مجموع الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للادخار يساوي الواحد الصحيح وعليه لا يمكن لأحدهما أن يكون واحداً صحيحاً:

$$MPC+MPS=١$$

أسئلة الفصل الثالث

س١ : عرِّف خمساً مما يأتي:
الدخل القومي، التسرب، الاستهلاك الذاتي، دالة الاستهلاك، الادخار الاجباري، الميل للادخار.

س٢: بيِّن بالرسم مع التأشير فقط الآتي:
أ- التدفق الدوري للدخل في اقتصاد مغلق ذي قطاعين
ب- دالة الاستهلاك.
ت- التدفق الدوري للدخل في اقتصاد مفتوح ذي اربعة قطاعات.

س٣: علل ما يأتي:
أ- لماذا نستعمل النقود في حساب الناتج القومي؟
ب- تعد التوقعات من العوامل المهمة في الاقتصاد ولها تأثير في مستويات الاستهلاك.
ت- يستمر الفرد بالاستهلاك حتى لو كان دخله صفراً.
ث- تتسم الطبقات الفقيرة بانخفاض مستويات الادخار على عكس من الطبقات الغنية.
ج-يمكن أن تكون السلعة نفسها ذات استهلاك نهائي ووسيط.

س ٤: أجب عن فرعين:
أ- ما أهمية الادخار للفرد والمجتمع ؟
ب- عدِّد خمسة من العوامل المؤثرة في الاستهلاك واشرح واحدة منها.
ت- ما الاهمية التي تترتب على دراسة الدخل القومي ؟

س ٥: أملاء الفراغات الآتية بما يناسبها:
أ- يحصل القطاع العائلي على الدخول النقدية جراء بيع خدمات ...... لقطاع .....
ب- يتكون الاقتصاد من اربعة قطاعات هي: القطاع.........، وقطاع ....، والقطاع .... ، والقطاع........... .
ت- مصادر الحقن في الاقتصاد تأتي من ....، والانفاق الاستثماري، و.........
ث- اذا كان افراد المجتمع محبين بطبعهم للاستهلاك، فان هذا المجتمع يزيد فيه ....، وينخفض فيه ....
ج-يقسم الدخل عادة ما بين .... و ....
ح-الاكتناز هو احتفاظ الافراد بالنقود دون وضعها في .... مما يحرم النشاط الاقتصادي منها.

س٦: إذا كان لديك الجدول الآتي لكل من الدخل والاستهلاك، المطلوب ايجاد:
أ - الادخار.
ب - الميل الحدي للاستهلاك.
ج - الميل الحدي للادخار.

الدخل	الاستهلاك
٠	١٠٠
١٠٠	١٧٥
٢٠٠	٢٥٠
٣٠٠	٣٢٥
٤٠٠	٤٠٠
٥٠٠	٤٧٥
٦٠٠	٥٥٠
٧٠٠	٦٢٥

س٧: وضّح الفرق بين أنواع الاستهلاك الآتية:
أ - الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام.
ب- الاستهلاك النهائي والاستهلاك الوسيط.
ج- الاستهلاك التابع والاستهلاك المستقل.

الفصل الرابع

المالية العامة والسياسة النقدية

أهداف الفصل

في نهاية الفصل يكون الطالب قادراً على أن:

١- يتعرف إلى المفاهيم الآتية (المالية العامة والسياسة المالية والسياسة النقدية).

٢- يتعرف إلى الحاجات العامة للمجتمع وكيفية اشباعها.

٣- يفهم الدور الحكومي في استعمال الايرادات العامة لخدمة المجتمع .

٤- يفهم الدور الرقابي على الموازنة وكيفية تنفيذ الحكومة لها.

٥- يعدد المجالات التي يمكن من خلالها الحصول على الايرادات العامة.

٦- يطلع على ماهية البنوك المركزية والمصارف التجارية ودورها في النشاط الاقتصادي.

٧- يفهم كيفية تنفيذ البنك المركزي للسياسة النقدية في الدولة.

٨- يدرك أهمية الاسواق المالية ودورها في الاقتصادات المعاصرة.

المبحث الأول

عناصر المالية العامة ودور الحكومة

المطلب الأول: المالية العامة والحاجات العامة

أولاً: علم المالية العامة: هو ذلك العلم الذي يدرس طبيعة الحاجات العامة (حاجات المجتمع المختلفة) وكيفية اشباعها من قبل الحكومة، وبذلك فهو يتضمن نفقات الحكومة (النفقات العامة) ومصادر تمويلها (الايرادات العامة)، وتلك العملية تسمى بالنشاط المالي للحكومة.

ثانياً: أهداف المالية العامة: تتمثل أهداف المالية العامة بالأهداف التي ترغب في تحقيقها الحكومة للمجتمع من خلال نشاطها المالي، وهي أهداف اجتماعية واقتصادية بالدرجة الأساسية والتي تنعكس في تحقيق الرفاهية للمجتمع. من خلال الآتي:

١- حماية المجتمع من العدوان الخارجي.
٢- الحفاظ على الأمن والنظام وحماية الملكية الخاصة.
٣- إعادة توزيع الدخل لتخفيف الفوارق الاجتماعية.
٤- ضمان الاستقرار الاقتصادي بالشكل الذي يساعد على زيادة استعمال الموارد المادية والبشرية.
٥- تحقيق توزيع أمثل للموارد، ودعم النمو الاقتصادي.

ثالثاً: الحاجات الإنسانية: تقسم الحاجات الإنسانية بشكل عام على قسمين هما:

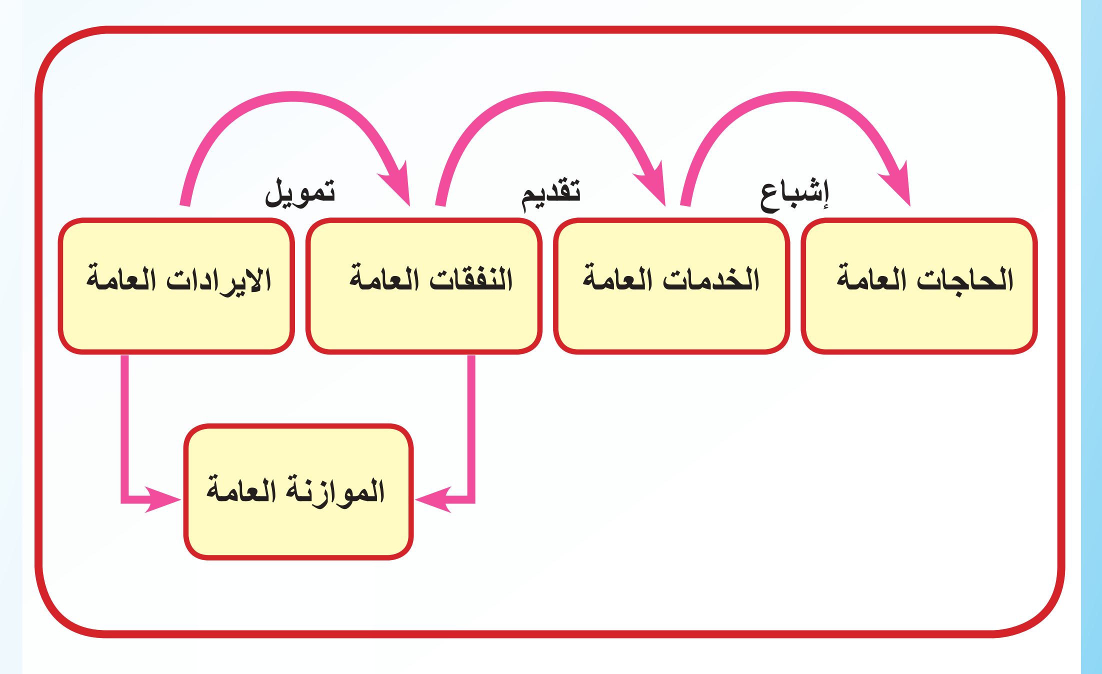
١- **الحاجات الخاصة (الفردية):** هي تلك الحاجات التي يستطيع الفرد إشباعها بمفرده، مثل حاجة الغذاء والسكن والملبس ... الخ .

٢- **الحاجات العامة (الجماعية):** وهي الحاجات التي تقدمها الحكومة أو احدى هيئاتها من خلال قيامها بالأنفاق العام (النفقات الحكومية) التي تستطيع تأمينها عن طريق الايرادات العامة، وترتبط بدور الحكومة، وتشمل المجالات الآتية:

أ - حاجات الأمن والدفاع (القوات المسلحة، قوات الأمن).
ب- حفظ النظام العام (القضاء، الشرطة،...الخ).
ت- العلاقات الخارجية.
ث- الصحة والتعليم.
ج - المرافق العامة (الجسور، الطرق، الصحة، البيئة ... الخ).

رابعاً: دور الحكومة في اشباع الحاجات العامة: تقدم الحكومة من خلال نشاطها المالي الخدمات العامة لأفراد المجتمع كافة، بهدف اشباع حاجاتهم العامة، إذ على سبيل المثال تقدم خدمات الشرطة وخدمات حماية المجتمع من أجل اشباع حاجة الأمن وتوفير الاطمئنان للمجتمع. كما تقدم الحكومة عن طريق الهيئات العامة التابعة لها خدمات تدعى الخدمات العامة، وهي على نوعين: خدمات عامة غير قابلة للتجزئة تقدم لجميع افراد المجتمع مثل الدفاع عن الوطن، مكافحة الامراض السارية، درء مخاطر الفيضانات... الخ، وأخرى خدمات عامة قابلة للتجزئة مثل الخدمات الطبية في المستشفيات العامة والمقدمة بشكل فردي مما يستوجب على الفرد دفع تكاليفها كاملة أو جزء منها أو الاعفاء من دفعها.

شكل (١٦) دور الحكومة في اشباع الحاجات العامة
(النشاط المالي الحكومي)



ومن خلال جمع النفقات العامة والايرادات العامة يتم الحصول على الموازنة العامة، التي تُعدُّها من قبل الحكومة في بداية كل سنة لتحديد طبيعة انفاقها وأوجهه، الذي يهدف إلى اشباع الحاجات العامة، وتحديد مصادر الحصول على الاموال اللازمة لتغطية تلك النفقات، التي تصنف تحت بند الإيرادات العامة.

نشاط ١٢ **ناقش مع التلاميذ الحاجات العامة التي يكون اشباعها من ضمن مسؤولية الحكومة.**

خامساً: عناصر المالية العامة، وتتكون من الآتي:

١- **النفقات العامة:** إن الحكومة في سبيل القيام بوظائفها التي تهدف إلى إشباع الحاجات العامة، لا بد من انفاق قدر من الأموال سواء كان ذلك بشكل انتاج سلع وخدمات من أجل اشباع الحاجات العامة، أو بشكل توزيع دخول تحويلية كمساعدة الأسر محدودة الدخل (الطبقة الفقيرة)، فأن ذلك يدعى بالنفقات العامة التي تهدف الحكومة من خلالها إلى تحقيق أهداف اجتماعية أو اقتصادية.

٢- **الإيرادات العامة:** يلزم للقيام بالنفقات العامة التي تقوم بها الحكومة تدبير الاموال والموارد المالية اللازمة لتغطيتها، وتحصل الحكومة على هذه الإيرادات أساساً من الدخل القومي، ولقد تعددت أنواع الإيرادات العامة، إلا أن الجانب الأعظم منها يستمد من ثلاثة مصادر أساسية هي على التوالي الضرائب، وإيرادات الحكومة من أملاكها، بالإضافة إلى ما تحصل عليه من رسوم نظير قيامها بتقديم الخدمات العامة.

٣- **الموازنة العامة:** هي خطة مالية تتضمن ارقاماً تقديرية لكل من النفقات العامة والايرادات العامة، لمدة مقبلة هي سنة عادة (تسمى بالسنة المالية)، مع استحصال موافقة السلطة التشريعية (البرلمان)، بغية توفير فرصة الإلزام في تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية للحكومة. وتسعى وزارة المالية إلى أن تكون الموازنة متوازنة، أي أن تتساوى النفقات مع الايرادات، أما إذا كانت النفقات العامة (أكبر) من الايرادات العامة، فتكون في حالة (عجز)، في حين إذا كانت النفقات العامة (أقل) من الايرادات العامة فأن الموازنة تكون في حالة (فائض).

نشاط ١٣ **اعمل مقارنة بين الايرادات الاقتصادية والائتمانية والسيادية.**

المطلب الثاني: النفقات العامة قواعدها والرقابة عليها

أولاً: ماهية النفقة العامة: هي مبلغ من المال تقوم بإنفاقه الحكومة أو إحدى هيئاتها بقصد تحقيق نفع عام (المنفعة العامة للمجتمع) واشباع الحاجات العامة، وتشتمل النفقة العامة على عناصر ثلاثة وهي:

١- إن النفقة العامة عبارة عن مبلغ من المال تقوم الحكومة بإنفاقه لتسيير المرافق العامة، وتقديم الخدمات لعموم المجتمع من أجل اشباع الحاجات العامة.

٢- النفقة العامة تقوم بها (هيئة عامة) أي الحكومة أو إحدى هيئاتها العامة؛ وذلك لأن

عمل الحكومة يكون عاماً ولجميع أفراد المجتمع دون تمييز، كون الاموال التي تنفقها الحكومة، هي أموال للمجتمع كله ولا تعد نفقات المشروعات الخاصة والأفراد نفقة عامة حتى إن كان الهدف منها خدمة عامة.

٣- النفقة العامة يقصد بها تحقيق نفع عام: إذ ينبغي أن تتوجه النفقات العامة بشكل أساسي لإشباع الحاجات العامة وتحقيق الصالح العام، ومن دون ذلك لا يمكن عدّها نفقات عامة؛ فالأفراد جميعاً متساوون بإزاء الخضوع للضريبة لذلك يجب أن يتساووا بالانتفاع من النفقات العامة.

ثانياً: قواعد النفقات العامة: تقتضي سلامة مالية الحكومة، والتزام مختلف الوحدات المكونة لها عند قيامها بالإنفاق العام، احترام القواعد التي ينص عليها قانون الموازنة العامة والالتزام بها، وهذه القواعد هي:

١- **قاعدة المنفعة:** وتعني ألا توجه النفقة العامة لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو الجهات أو الفئات، بل لتحقيق مصالح عامة أو جماعية، كما هو الحال للشرائح الفقيرة لتحقيق أكبر قدر من المنفعة الاجتماعية.

٢- **قاعدة الاقتصاد في الإنفاق:** بمعنى أن تحقق النفقة العامة أقصى منفعة (اشباع) للمجتمع، بأقل نفقات ممكنة، وينبغي للهيئات العامة تجنب التبذير والاسراف.

٣- **قاعدة الترخيص:** إن عملية الانفاق يجب أن تستند إلى القوانين النافذة، ولا سيّما قانون الموازنة السنوي، وأن تأذن (تجيز) السلطة التشريعية والرقابية (البرلمان) للحكومة القيام بالإنفاق العام.

ثالثاً: الرقابة على الإنفاق العام: تتضمن عملية الرقابة على الإنفاق العام ثلاثة أشكال هي:

١- **رقابة إدارية:** وهي رقابة تقوم بها وزارة المالية على مختلف الوزارات والهيئات العامة، إذ لا تسمح بصرف أي مبلغ، إلا إذا كان وارداً في الموازنة وبالمقدار المقرر له.

٢- **رقابة محاسبية مستقلة:** مهمتها التأكد من أن جميع عمليات الإنفاق قد تمت على الوجه القانوني والقواعد المالية والمحاسبية المعتمدة.

٣- **رقابة برلمانية:** وتتولاها السلطة التشريعية (البرلمان)، التي لها حق التحقيق والاستجواب للوزير أو الحكومة ممثلة برئيس الوزراء عند مراجعة الحسابات الختامية.

المطلب الثالث: تقسيمات النفقات العامة

تقسم النفقات العامة على اقسام عديدة يمكن إجمالها على النحو الآتي:

أولاً: بحسب الوظائف الأساسية التي تقوم بها الحكومة وتشمل:

١ـ **النفقات الإدارية:** وهي النفقات المتعلقة بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الحكومة بواجباتها، وتشتمل على نفقات الإدارة العامة والدفاع والأمن والعدالة والتمثيل السياسي (السفارات).

٢ـ **النفقات الاجتماعية:** وهي التي تنصرف إلى تحقيق آثار اجتماعية معينة بين الأفراد، مثل نشر الثقافة وإشاعة التعليم وتوفير الرعاية الصحية.

٣ـ **النفقات الاقتصادية:** وهي النفقات التي تقوم بها الحكومة لتحفيز النشاط الاقتصادي، مثل انشاء الطرق والجسور، ومحطات توليد الطاقة الكهربائية، ومشروعات الري والصرف الصحي، وتقديم الإعانات الاقتصادية للمشروعات العامة والخاصة بهدف حماية المنتوج الوطني ودعم الشرائح الضعيفة.

ثانياً: التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة، وتشمل نوعين هما:

١ـ **النفقات الحقيقية أو الفعلية:** وهي النفقات التي تنفقها الحكومة للحصول على سلع وخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية (أجهزة، مكائن)، لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية.

٢ـ **النفقات التحويلية أو الناقلة:** وتتمثل بقيام الحكومة بتحويل جزء من الدخل القومي من فئات اجتماعية (الاغنياء)، إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل (الفقراء).

ثالثاً: تقسيم النفقات العامة بحسب مدى انتظامها في الموازنة العامة:

١ـ **النفقات الاعتيادية والنفقات غير الاعتيادية:** ويقصد بالنفقات الاعتيادية التي تتكرر كل سنة بصفة منتظمة في الموازنة العامة، مثل رواتب الموظفين، وتكاليف صيانة المباني والجسور والمدارس والمستشفيات والطرق ... الخ. أما غير الاعتيادية فهي النفقات التي لا تتكرر كل سنة في الموازنة العامة، وتظهر عند الحاجة إليها في ظروف الحرب والكوارث الطبيعية (الزلازل والاعاصير).

٢ـ **تقسيم النفقات العامة بحسب معيار نطاق سريان النفقات العامة:** تقسم النفقات العامة على نفقات قومية على مستوى الدولة كله مثل نفقة الدفاع والعدالة والأمن، ونفقات محلية على مستوى (محافظات)، وتخدم بالأساس الأنفاق على توصيل مياه الشرب والكهرباء والطرق...الخ.

المبحث الثاني

الإيرادات العامة

المطلب الأول: مفهوم الايرادات وتقسيمها

أولاً: مفهوم الإيرادات العامة: هي مجموع الأموال التي تجبيها الحكومة من مختلف المصادر والجهات لتمويل النفقات العامة والإيفاء بالحاجات العامة.

ثانياً: تقسيم الإيرادات العامة، بحسب الآتي:

١ـ من حيث مصدر الإيرادات: تقسم على:

أـ إيرادات أصلية: ويقصد بالإيرادات الأصلية تلك التي تحصل عليها الحكومة من ممتلكاتها.

ب- إيرادات مشتقة: فهي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة عن طريق اقتطاع جزء من ثروة الآخرين مثل الضرائب.

٢ـ من حيث سلطة الحكومة في الحصول على الإيرادات: قسمت على إيرادات تستند إلى الاجبار وإيرادات لا تستند إليه، كما يأتي:

أ ـ الإيرادات المستندة إلى الإكراه (الاجبار): تحصل عليها الحكومة استناداً إلى سيادتها وتشمل: الضرائب، الغرامات، الرسوم، التعويضات، والقروض الإجبارية.

ب- الإيرادات التي لا تستند إلى الإجبار: وتحصل عليها الحكومة من تأجير الأراضي الزراعية التي تمتلكها، أو من سلعة أو خدمة تبيعها، أو الاقتراض من الجمهور (المواطنين).

٣ـ من حيث دورية الإيرادات العامة واستثنائيتها: وهي ايرادات اعتيادية ذات طابع دوري (سنوي) منتظم، ايجار ممتلكات الحكومة، والضرائب والرسوم، أما غير الاعتيادية (الاستثنائية)، فتحصل عليها عندما تلجأ إلى الاقتراض أو بيع جزء من ممتلكاتها.

المطلب الثاني: الإيرادات الاقتصادية

أولاً: إيرادات أملاك الحكومة (الدومين):

١- **الدومين العقاري:** ويشمل ممتلكات الحكومة من الثروات الطبيعية (النفط، الكبريت... الخ)، والأراضي الزراعية والغابات والمناجم.

٢- **الدومين الصناعي والتجاري:** ويضم المشروعات الصناعية والتجارية التي تديرها الحكومة، وتحصل على إيرادات مالية.

٣- **الدومين المالي:** ويقصد به الأوراق المالية كالأسهم والسندات المملوكة للحكومة، التي تحصل منها على إيراد مالي (أرباح وفوائد).

ثانياً: الإيرادات السيادية، هي تلك الإيرادات التي تحصل عليها الحكومة جبراً من الأفراد بما تملكه من حق السيادة، وتتمثل بالآتي:

١- **الرسوم:** تُعدّ الرسوم من الإيرادات العامة التي تأخذ شكلاً دورياً ومنتظماً، تحصل عليها الحكومة مقابل الخدمات التي تؤديها مرافقها العامة للأفراد.

٢- **الضرائب:** هي فريضة نقدية يدفعها الفرد جبراً إلى الحكومة بصفة نهائية، وهي تمثل مشاركة الفرد في تحمل تكاليف اعباء النفقات العامة التي توجه لإشباع الحاجات العامة.

ثالثاً: القروض العامة: وهي اموال تحصل عليها الحكومة من السوق المالية المحلية، أو الدولية وتتعهد بسدادها مع الفائدة المترتبة عليها ودفع فائدة عنه، وفقاً لشروط معينة وخلال مدة معينة. والقروض العامة على انواع هي:

١- **القروض الداخلية (المحلية):** هي القروض التي تحصل عليها الحكومة من الافراد أو المؤسسات المالية المحلية (المصارف التجارية أو الحكومية).

٢- **القروض الخارجية (الدولية):** هي القروض التي تحصل عليها الحكومة من المؤسسات المالية خارج الدولة (خاصة، حكومية)، أو تقترض من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، البنك الاوربي).

المطلب الثالث: الموازنة العامة

١- **مفهوم الموازنة العامة:** هي خطة تتضمن تقديراً لنفقات الحكومة وايراداتها خلال حقبة زمنية قادمة، غالباً ما تكون سنة واحدة، ويتم هذا التقدير في ضوء الاهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية وتصدر بقانون يسمى قانون الموازنة.

ويتم اجازة الموازنة التي تتقدم بها السلطة التنفيذية من قبل السلطة التشريعية أو المخولة بالتشريع (البرلمان)، الذي يقرّها، وهذه الاجازة القانونية تسمح للسلطة التنفيذية (الحكومة) القيام بالنفقات وتحصيل الايرادات.

٢ـ مبادئ الموازنة العامة

هناك مجموعة من المبادئ التي يجب أن تراعيها الموازنة العامة للدولة لكي تؤدي الغرض المطلوب منها، هذه المبادئ باختصار هي:

أـ سنوية الموازنة: عادة ما يتم إعداد الموازنة العامة للدولة على أساس مدة سنة واحدة، ولكن هذا لا يمنع من إمكانية إعداد الموازنة العامة لزمن أقل من سنة واحدة، أو لأكثر من سنة واحدة، كما في الخطط الخمسية والخطط طويلة الأجل.

بـ شمول الموازنة: أي إن الموازنة العامة يجب أن تشمل جميع إيرادات الحكومة ونفقاتها، فلا يتم مصروف للحكومة خارج الموازنة العامة، ولا يتحقق أي إيراد لها إلا ويدرج من ضمن الموازنة. ويتطلب ذلك الإفصاح والشفافية من قبل الأجهزة الحكومية.

تـ عمومية الموازنة: أي لا يجوز تخصيص إيراد معين للإنفاق على خدمة معينة أو لنشاط بالذات، ويجب أن تدرج جميع الإيرادات العامة في جانب والمصروفات العامة في جانب آخر.

ثـ وحدة الموازنة: أي أن تكون للدولة موازنة واحدة تحتوي على النفقات كافة والإيرادات كافة، وهذا لا يعني عدم إمكانية وجود موازنات متعددة من ضمن الدولة الواحدة، إلا أنه يعني وجوب وجود موازنة واحدة تجمع كل الموازنات المتعددة إن وجدت.

ج ـ وضوح الموازنة: أي أن تتسم الموازنة بالوضوح الكافي الذي يمكن من فهم محتوياتها، سواء بالنسبة لممثلي الشعب أو للقائمين بتنفيذها أو غيرهم من المهتمين بدراستها.

ح ـ دقة الموازنة: أي أن تتسم تقديرات الموارد والاستعمالات بالدقة الكبيرة والواقعية من المجالات كافة.

خ ـ مرونة الموازنة: أي السهولة في تنفيذها ومراعاة الاحتمالات خلال السنة المالية وإمكانية مواجهة الظروف الطارئة.

د ـ توازن الموازنة: ويعني أن الأساس هو أن تكون نفقات الحكومة مساوية تماماً لإيراداتها، إلا أنه من الصعب جداً الالتزام بهذا المبدأ، إذ إنه غالباً ما يكون هناك إما عجز في الموازنة ناتج عن زيادة النفقات على الإيرادات أو فائض ناتج عن زيادة الإيرادات على النفقات.

المبحث الثالث

النقود والسياسة النقدية

المطلب الأول: النقود أنواعها وجهة اصدارها

أولاً: النقود ووظيفتها

١- **تعريف النقود:** هي شيء يلقى قبولاً عاماً بين أفراد المجتمع، بوصفه أداة لسداد أثمان السلع والخدمات التي يقوم الأفراد بشرائها، ولسداد الديون والالتزامات وتسوية المعاملات الاقتصادية. وتؤدي النقود الوظائف الآتية:

أ - النقود وسيط للتبادل (المعاملات).

ب- النقود مقياس لقيمة السلع والخدمات.

ت- النقود مخزن للقيم؛ إذ تستعمل النقود كأداة لخزن القيم ووسيلة للادخار.

ث- النقود أداة لتسوية الديون والمدفوعات الآجلة.

ثانياً: أنواع النقود، تطورت النقود عبر الزمن إلى أنواع عدة هي:

١- **النقود السلعية:** استعملت المجتمعات البشرية في الماضي النقود السلعية لتسهيل عمليات تبادل السلع؛ إذ استعمل الإغريق الماشية، وعند الصينيين الشاي والسكاكين، والتبغ عند الهنود الحمر، وعند البابليين الشعير، وفي مصر القمح، ثم بعد ذلك اكتشف الذهب والمعادن لتكون أداة للتبادل.

٢- **النقود الورقية:** وتمثل مرحلة متقدمة من أنواع العملة، ويصدرها البنك المركزي بقوة القانون لتكون أساساً في التبادل التجاري والاقتصادي، وهو المسؤول عن الحفاظ على قيمتها، لذلك تأتي ثقة الافراد في قبولها وتداولها، من الثقة بالبنك المركزي (جهة الاصدار).

٣- **النقود المصرفية أو نقود الودائع:** وهي التي تتمثل في الحسابات التي يحتفظ بها الافراد لدى المصارف، التي باتت تحتل أهمية كبيرة في المجتمعات المتقدمة نتيجة ارتفاع الوعي المصرفي بين الأفراد.

نشاط ١٤ اكتب تقريراً عن تطور النقود.

٤- **النقود الالكترونية:** أمثلتها بطاقة الائتمان Credit card بأنواعها المختلفة، مثل بطاقات الصرف الآلي وبطاقات الفيزا كارد، إذ إن تطور التقنيات الرقمية ونظم المعلومات مكنت الافراد في مختلف بقاع الارض من تسديد المبالغ بشكل الكتروني مثل التحويلات المالية والشيكات.

بطاقة الصراف الآلي:

بطاقة الصراف الآلي (المعروفة تحت عدد من الأسماء) هي بطاقة صادرة عن مؤسسة مالية يمكن استعمالها في ماكنة الصراف الآلي (ATM) للمعاملات مثل: الإيداعات والسحوبات النقدية، والحصول على معلومات الحساب، وغيرها من أنواع المعاملات.



طريقة استعمال الصراف الآلي (للاطلاع)

توجه إلى آلة الصراف الآلي (١)

أدخل البطاقة (٢)

اختر اللغة (٣)

أدخل الرقم السري (٤)

اختر المبلغ (٥)

اسحب البطاقة (٦)

خذ النقود والايصال (٧)

نشاط ١٥ أكتب بحثاً عن آلية ظهور النقود الورقية وتطورها بالاستعانة بمكتبة المدرسة.

نشاط ١٦ اكتب أمام كل دولة من الدول التالية أسم العملة التي تستعملها.

اسم الدولة	اسم العملة
العراق	
لبنان	
الولايات المتحدة الامريكية	
الأتحاد الاوربي	
الامارات العربية المتحدة	
الصين	

المطلب الثاني: البنك المركزي والسياسة النقدية

أولاً: البنك المركزي، يعد البنك المركزي الجهة المسؤولة عن النظام النقدي وعمود الجهاز المصرفي.

١ـ **تعريف البنك المركزي:** هو مؤسسة حكومية تعنى بإدارة السياسة النقدية، وتنظيم عمل الجهاز المصرفي، من أجل تحقيق أهداف اقتصادية عدة منها: الاستقرار الاقتصادي، والحفاظ على مستويات الاسعار (التضخم)، وسعر صرف العملة، وادارة المدفوعات الدولية. ومراقبة التطورات المالية الدولية.

٢ـ **وظائف البنك المركزي:** يؤدي البنك المركزي الوظائف التقليدية الآتية:

أ ـ **إصدار العملة:** الجهة الوحيدة التي لها حق اصدار العملة المحلية هو البنك المركزي، وهو المسؤول عن توفير الغطاء النقدي لها من الذهب والعملات الاجنبية والسندات الاجنبية والمحلية.

ب ـ **بنك البنوك:** يُعَدّ الملجأ الأخير الذي تلجأ اليه المصارف عندما تواجه انخفاضاً بنسبة الودائع وزيادة عمليات السحب غير المتوقعة، ليقف بجانبها في توفير السيولة اللازمة لعملياتها الجارية، كما أنه يمارس الرقابة عليها والتحكم باحتياطاتها النقدية.

ت ـ **الوكيل المالي للحكومة:** يعمل البنك المركزي كوكيل مالي للحكومة، وذلك كونه يحتفظ بالودائع الحكومية، وينقل الاموال الحكومية داخل الدولة وخارجها، وتسويق السندات الحكومية ودفعها عند الاستحقاق. وادارة الدين العام.

نشاط ١٧ قم بزيارة لموقع البنك المركزي العراقي الالكتروني، ثم لخص المعلومات الجديدة واعرضها أمام زملائك في الصف.

www.cbi.iq

ثانياً: السياسة النقدية: هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي يتخذها البنك المركزي للتأثير في نسبة السيولة النقدية في التداول (عرض النقد)، وبما يتناسب مع حالة النشاط الاقتصادي.

وتعبر السياسة النقدية عن مدى قدرة البنك المركزي على التأثير في عرض النقد (السيولة النقدية أو كمية النقود المعروضة) في الاقتصاد الوطني، من خلال مجموعة ادوات السياسة النقدية المتمثلة بالآتي:

١ـ **سعر الفائدة:** إن البنك المركزي هو السلطة الوحيدة القادرة على تحديد سعر الفائدة في الاقتصاد، وإلزام الجهاز المصرفي بالعمل بها.

٢ـ **سعر الخصم:** وهو السعر الذي يحكم العلاقة بين البنك المركزي و المصارف التجارية في مجال خصم الودائع.

٣ـ **نسبة الاحتياطي القانوني:** وهي نسبة يحددها البنك المركزي، والتي يجب أن يحتفظ بها المصرف التجاري من الودائع على شكل سيولة نقدية، يقوم بإيداعها لدى البنك المركزي كاحتياطي قانوني.

٤ـ **عمليات السوق المفتوحة:** وهي أداة يعتمدها البنك المركزي عن طريق شراء السندات الحكومية من المصارف التجارية، وهو ما يؤدي الى زيادة السيولة النقدية (عرض النقد) لديها، ومن ثَمَّ تزداد قدرتها على اقراض الافراد والمؤسسات، وفي حالة بيع البنك للسندات يحدث العكس تماماً.

نشاط ١٨ ضع عبارة (صح) أمام العبارة الصحيحة وعبارة (خطأ) أمام العبارة الخاطئة في كل مما يأتي:

١ـ يستطيع أي بنك في وطننا العراق إصدار أوراق النقد والمسكوكات.

٢ـ يعد البنك المركزي الملجأ الأخير الذي تلجأ إليه المصارف الأخرى عندما تواجه انخفاضاً بنسبة الودائع.

٣ـ من وظائف البنك المركزي مراقبة البنوك الأخرى.

المطلب الثالث: المصارف التجارية والاسواق المالية

أولاً: معنى (المصرف) التجاري: هو مؤسسة مالية هادفة للربح تقبل الودائع وتمنح القروض والسلف، وتقدم مجموعة متنوعة من الخدمات المصرفية.

١ـ وظيفة المصرف التجاري: تمارس المصارف التجارية الوظائف الآتية:

أ ـ قبول الودائع.

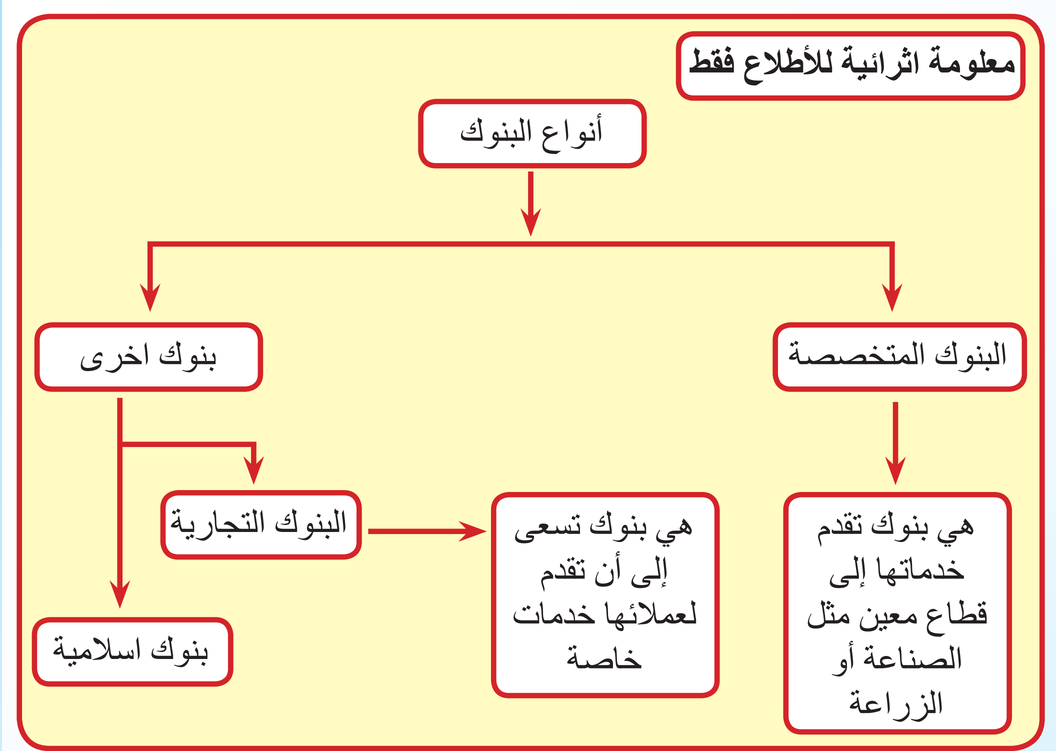
ب- خصم الاوراق التجارية (الكمبيالات).

ت- الاستثمار في الاوراق المالية الاسهم والسندات.

ث- اقراض الاموال للغير ومنح التسهيلات الائتمانية.

ج- خلق النقود المصرفية (نقود الودائع).

٢ـ مصادر أموال المصارف التجارية: تشكل الودائع بأنواعها (الودائع الجارية، الودائع الثابتة، ودائع التوفير) أهم مصادر تمويل البنوك والمصارف التجارية.



نشاط ١٩ يكتب الطلبة ورقة عما تقدمه المصارف التجارية في محافظاتهم من خدمات للمتعاملين معها.

ثانياً: الأسواق المالية: هي السوق التي تنظم تدفق الاوراق المالية بين المدخرين والمستثمرين، من خلال عمليات تداول الاوراق المالية. وهي سوق منظمة تنظيماً دقيقاً لتداول الأسهم والسندات.

١- خصائص الاسواق المالية

أ - تعد إحدى الاسواق الرئيسة التي يقوم عليها أي نشاط اقتصادي في المجتمع.

ب- تعد إحدى مكونات القطاع المالي الحديث.

ت- تمثل وسائل لتمويل الاستثمارات من خلال طرح اسهم و سندات المشروعات.

٢- وظائف الاسواق المالية

أ - تعمل الاسواق المالية على توفير التكاليف للمقترض والمقرض، بشكل منظم ومتسم بدرجة عالية من الأمانة والثقة في التعامل.

ب- تقدم الاسواق المالية معلومات دقيقة وصحيحة للمستثمرين عن الوضع المالي للشركات صاحبة الأسهم والسندات. مما يسهل معرفة العائد والمخاطرة.

ت- ضمان سيولة عالية للأصول المالية.

ث- يتم تحديد سعر الاوراق المالية من خلال آلية عرض الاسهم والسندات والطلب عليها.

٣: أنواع الاسواق المالية

من حيث المعنى:

أ - **الاسواق الأولية (الرئيسة):** هي الاسواق التي تطرح فيها جميع الاصدارات الجديدة من الاسهم والسندات .

ب- **الاسواق الثانوية:** هي الاسواق التي يتم فيها بيع وشراء الادوات المالية التي تم طرحها.

من حيث المكان:

أ - **الاسواق المنظمة (البورصة):** وهي هيئة رسمية يتم فيها بيع وشراء الاسهم والسندات، وتوجد قوانين تحكم عمل هذه الاسواق.

ب- **الاسواق غير المنظمة:** وهي لا تمثل مكاناً معيناً، ويقوم المتعاملون مع السوق المنظمة (البورصة) بتداول الاسهم والسندات خارجها.

نشاط ٢٠ **يكلف الطلبة بمناقشة دور سوق بغداد للأوراق المالية.**

أسئلة الفصل الرابع

س١: عرف خمساً مما يأتي:
الحاجات الخاصة (الفردية) - الموازنة العامة - النفقة العامة - البنك - الضريبة
النقود - السوق المالية - الاسواق المالية المنظمة (البورصة)

س٢: أجب عن اثنين من الآتي:
أ- بيِّن دور الحكومة في إشباع الحاجات العامة معززاً ذلك بمخطط.
ب- وضح كيفية تقسيم الايرادات العامة.
ت- ما القواعد الأساسية للنفقات العامة.

س٣: ما وظائف أربعة من الآتي:
أ- البنك المركزي. ب- النقود. ت- الحكومة باستخدام النفقات العامة.
ث- المصرف التجاري. ج- الاسواق المالية

س ٤: أجب عن فرعين:
أ- ما أهمية الايرادات الاقتصادية للحكومة من اجل القيام بدورها.
ب- هناك مبادئ أساسية متفق عليها في إعداد الموازنة العامة للحكومة، عدد خمسة منها واشرح واحدة.
ت- هناك أدوات رئيسة تعتمدها السياسة النقدية للتأثير في عرض النقد (السيولة النقدية)، وضِّحها.

س ٥: أملأ الفراغات الآتية بما يناسبها:
أ- الرقابة البرلمانية (التشريعية) لها الحق في التحقيق واستجواب ..... أو ...... عند مراجعة الحسابات الختامية.
ب- اذا كانت الايرادات العامة أكبر من النفقات العامة فأن الموازنة تكون في حالة ....
ت- لا يسمح للحكومة بتنفيذ الموازنة إلا بعد اجازتها من قبل السلطة ...... (البرلمان).
ث- بطاقة الصراف الآلي هي بطاقة صادرة عن مؤسسة مالية يمكن استعمالها في ماكنة الصراف الآلي (......).
ج- استخدمت المجتمعات القديمة النقود السلعية مثل (.......) عند البابليين، و(.......) عند المصريين.

س ٦: علل ما يأتي:
أ- يعد البنك المركزي وكيلاً مالياً للحكومة.
ب- يصعب على وزارة المالية اعداد موازنة متوازنة.
ت- ترتبط النفقات العامة بتحقيق نفع عام للمجتمع ومن دونه لاتعد نفقات عامة.
ث- يتوافر الهدف الاجتماعي ضمن اهداف المالية العامة.
ج- لا يمكن الاستغناء عن المصارف التجارية في عالمنا المعاصر.

الفصل الخامس

التخلف والتنمية الاقتصادية، والتنمية البشرية

أهداف الفصل

في نهاية الفصل يكون الطالب قادراً على أن:

١- يفهم ماهية التخلف ومؤشراته ؟
٢- يتعرف إلى مفهومي التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية؟.
٣- يقارن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وهدف كل منهما.
٤- يعدد أهم النظريات التي اهتمت بالتنمية الاقتصادية.
٥- يعدد مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية .
٦- يبين أسس التنمية البشرية المستدامة وأبعادها.
٧- يتعرف إلى الاقتصاد الحديث القائم على اقتصاد المعرفة.

المبحث الأول

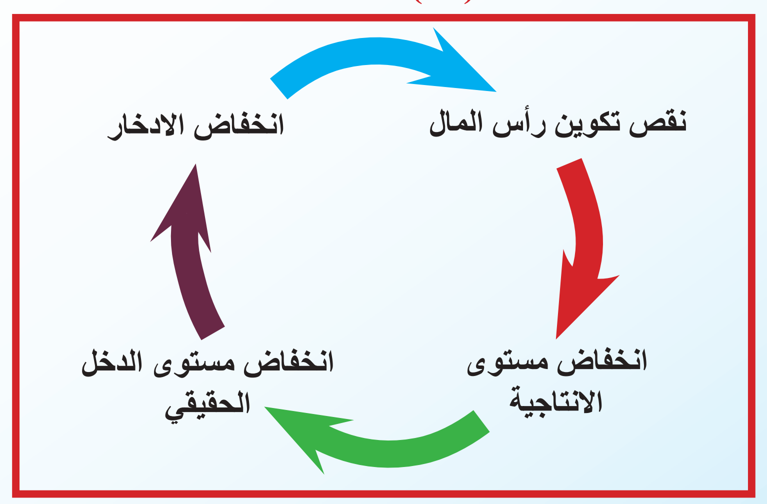
التخلف والتنمية الإقتصادية

المطلب الأول: مفهوم التخلف ومؤشراته

أولاً: مفهوم التخلف، تنتشر ظاهرة التخلف في دول عدة وفي قارات مختلفة، تختلف ظروف تطورها وأوضاعها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك إمكاناتها المادية والطبيعية، وعلى الرغم من تلك الاختلافات إلا إنها تشترك جميعها ببعض من السمات التي تصفها بأنها دول متخلفة، وهذه تعد مظاهر للتخلف، ولكون مشكلة التخلف تعد معقدة ومركبة وذات بعد تاريخي، وتتصل بعوامل تشابكت فيما بينها من اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية، لذلك يصعب إعطاء تعريف يحظى بالقبول العام، إذ توجد تعاريف عديدة كل منها ينظر إلى المشكلة من زاوية الاهتمام، ولكن يمكن التعبير عن التخلف بالآتي: (هي حالة المجتمع الذي تتمازج فيه مظاهر عدة، تتوزع ما بين اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية، من شأنها أن تعمل على إعاقة وكبح فرص تطوره الاقتصادي والاجتماعي)، لذلك يمكن وصف المجتمع المتخلف اقتصادياً بالآتي:

عدم الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة - ضعف انتاجية الفرد - انخفاض متوسط دخل الفرد الحقيقي- البطالة المقنعة، وتعمل هذه العوامل بشكل دائري يسميها البعض بالحلقة المفرغة للتخلف، والشكل الآتي يوضح احدى حلقات التخلف:

شكل (١٧) الحلقة الدائرية



والتخلف ليست حالة دائمة أو حتمية، أو هي مرحلة تاريخية لابد من المرور بها، كما تزعم بعض الآراء والأفكار، بل هي حالة تعبر عن ظروف تاريخية معينة، وهي حالة نسبية ولم تكن حالة مطلقة، نتجت عن ظروف تاريخية ترافقت مع ظاهرة الاستعمار، وعليه يمكن تجاوز ظاهرة التخلف، كما هو حاصل في العديد من الدول من مثل: الصين- ماليزيا- البرازيل– تركيا- ايران- كوريا الجنوبية ... الخ.

ثانياً: مؤشرات التخلف، يمكن تحديد بعض المؤشرات المعتمدة لوصف المجتمع بالتخلف وهي كالآتي:

١- **قلة رؤوس الاموال وانخفاض التكوين الرأسمالي:** تعاني الدول النامية من قلة في رؤوس الأموال اللازمة لتمويل التنمية، نتيجة لضعف الادخارات أو نتيجة لغياب السياسات التي توطن رؤوس الاموال المحلية للاستثمار في قطاعات الاقتصاد، لهذا ظل التكوين الرأسمالي في الدول المتخلفة يتسم بالانخفاض الشديد، ويتضح ذلك من خلال انخفاض حجم القطاع الصناعي والبنى التحتية في الاقتصاد.

٢- **غلبة طرق الإنتاج البدائية:** يلاحظ على الكثير من الدول المتخلفة استعمالها لأساليب إنتاج بسيطة وبدائية، مما أدى إلى عدم إمكانية النهوض بقطاعاتها، وأحداث زيادات ملموسة في الناتج القومي ورفع مستويات الدخول لأفراد، باتجاه تحسين مستويات معيشتهم.

٣- **انتشار البطالة:** تشهد الدول المتخلفة شيوع ظاهرة البطالة، التي تنتج عن ضعف الاقتصاد المحلي في توفير فرص عمل بصورة مستمرة ومتناسبة مع النمو السكاني، فضلاً عن مستويات البطالة المقنعة، وبخاصة في القطاعات الرسمية والقطاع الزراعي، واجمالاً تعد البطالة في الدول المتخلفة مشكلة هيكلية (بنيوية).

٤- **ارتفاع معدلات نمو السكان:** يعد ارتفاع معدل المواليد المؤدي إلى تزايد أعداد السكان، أحد خصائص البلدان المتخلفة، بحيث يصبح معدل نمو السكان السنوي أكبر من معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقد شارك التحسن في مستوى الخدمات الصحية وانخفاض معدلات الوفيات، إلى أن يكون معدل النمو السكاني في أغلب البلدان المتخلفة ما بين (٢-٣٪) سنوياً، بينما لا يتجاوز في البلدان المتقدمة (١٪)، وهو ما ينعكس في ارتفاع أعداد الأسر في البلدان المتخلفة.

٥- **نقص المهارات الفنية والادارية:** نتيجة انخفاض مستويات التعليم بكل أشكاله، فأن البلدان المتخلفة تعاني نقصاً في الملاكات الفنية والعلمية والادارية وبخاصة في طبقة (المنظمين)، والتي تعد أخطر العوامل المعيقة للتطور، مما يتطلب كسر حدة هذه

الحلقة عن طريق توسيع قاعدة التعليم وتنويعه، مع التركيز في بناء القدرات الفنية والادارية.

٦- **الفقر:** تتصف البلدان المتخلفة بارتفاع مستويات الفقر، وهي الأعلى عالمياً، وأبرز مناطق العالم التي تسجل نسباً مرتفعة للفقر هي عدد من الدول الاسيوية، ودول أفريقيا جنوب الصحراء، وغالباً ما تتركز نسباً الفقر في الارياف نتيجة ارتفاع مستويات البطالة وانخفاض الدخول، وهو ما يترك آثاره بوضوح في تدني عدد المتعلمين وتدهور مستويات الصحة العامة. وأصبح الفقر ظاهرة عالمية تهتم بها دول العالم كافة وتنعقد المؤتمرات للتخفيف من حدتها.

المطلب الثاني: مفهوم التنمية الاقتصادية ومقوماتها

طرحت قضية التنمية نفسها على شعوب العالم المتخلف منذ حصولها على استقلالها السياسي، في أطار مهمة بناء اقتصاداتها التي كانت ترزح تحت ظل الاستعمار السياسي والاقتصادي، والذي استمر لسنين طويلة، ترتب عليه استنزاف مواردها لصالح اقتصادات الدول الاستعمارية، وجعلها سوقاً لتصريف منتجاته ونهب خيراتها.

وظلت قضية التنمية الاقتصادية إحدى أهم الخيارات للتحرر من التخلف الاقتصادي، وتقليل الفوارق التي تفصل شعوب هذه البلدان عن الشعوب المتقدمة، في ميادين تراكم الثروة والمعرفة والحرية والتقدم الاقتصادي.

أولاً: مفهوم التنمية الاقتصادية (Economic Development): تعرف التنمية الاقتصادية على أنها: مجموع السياسات التي يتخذها مجتمع معين لإحداث تغيرات شاملة في مختلف المجالات منها: الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والبيئية ... الخ، بما يؤدي إلى الارتقاء بمستوى رفاهية المجتمع وتحقيق قدر من العدالة الاجتماعية.

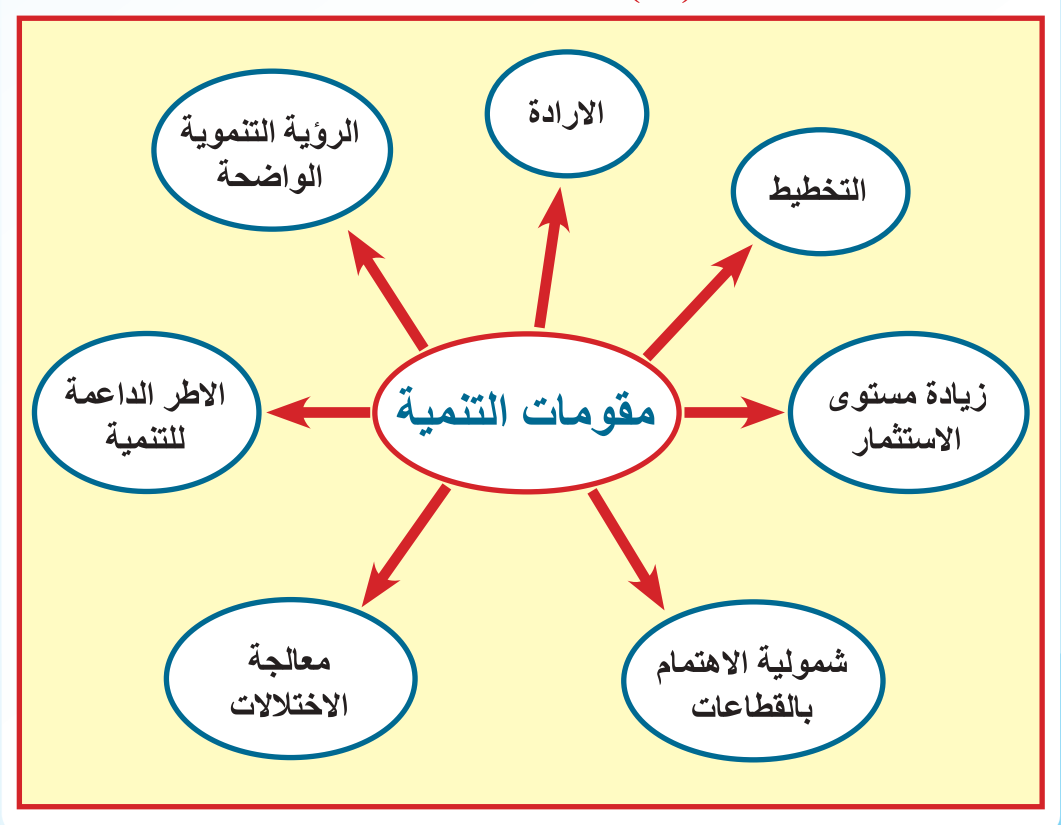
ثانياً: النمو الاقتصادي: هو معيار كمي يعبر عن الزيادة الكمية المستمرة في الانتاج سنوياً، بما يفوق معدل النمو السكاني، ومتضمناً حصول زيادة في معدل متوسط الدخل الفردي السنوي. وعليه فأن هناك فرقاً كبيراً بين مفهومي النمو والتنمية الاقتصادية، وهو ما يعبر عنه جدول (٩) الآتي:

جدول (٩) الفرق بين النمو والتنمية

ت	التنمية الاقتصادية	النمو الاقتصادي
١	فعل مقصود لإحداث التغيير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.	فعل تلقائي لحدوث التغير ويأتي طبيعياً، ولا يكون شاملاً.
٢	تعتمد تدخل الدولة في حشد الإمكانات والموارد	يعتمد على جهد القطاع الخاص ولا يحتاج إلى التدخل
٣	يحدث التغيير خلال مدة زمنية طويلة نسبياً	يحدث التغيير على مدد زمنية قصيرة نسبياً
٤	الهدف من التنمية الاقتصادية (هدف كلي) يشمل قطاعات الاقتصاد كافة	يحدث النمو جزئياً في قطاعات أو صناعات معينة

ثالثاً: مقومات التنمية الاقتصادية: إن من أهم المقومات الواجب توفرها للدول التي تسعى إلى تحقيق التنمية الآتي:

شكل (١٨) مقومات التنمية الاقتصادية



١- **الارادة:** وتشمل الارادة السياسية والمجتمعية للنهوض بأوضاع المجتمع وفي مقدمتها الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

٢- **الرؤية التنموية الواضحة:** ضرورة توافر الرؤية الواضحة لإدارة عملية التنمية وكيفية الوصول إلى أهدافها.

٣- **التخطيط:** يعد ركناً مهماً في عملية التنمية، لا سيّما في أطار حشد الموارد المادية والبشرية صوب مجالات التنمية المختلفة وأن لا تترك قضايا الاقتصاد للمصادفة.

٤- **الأطر الداعمة للتنمية:** تحتاج التنمية الى أطر تنظيمية وبيئة مساندة تتصل بالسيطرة الوطنية على القرار السياسي، وكذلك الاقتصادي الذي يترتب عليه السيطرة على الموارد المتاحة للمجتمع، وتوجيه الفائض الاقتصادي المتحقق نحو القطاعات الاقتصادية، بدلاً من تسربه إلى خارج البلد.

٥- **معالجة الاختلالات:** يعاني الاقتصاد المتخلف غلبة القطاعات الأولية (الزراعة- الرعي... الخ)، وهو ما يمثل اختلالاً هيكلياً، لذلك لابد من رفع درجة التصنيع عن طريق إقامة المشروعات الصناعية الذي من شأنه ينعكس على ارتفاع الانتاجية وزيادة الدخول، وعلى باقي مفاصل الاقتصاد القومي.

٦- **زيادة مستوى الاستثمارات:** لكي يتم انطلاق الاقتصاد في مسار التنمية، يتطلب الأمر زيادة حجم الاستثمارات في القطاعات المنتجة وفي البنى التحتية (الطرق– الجسور- محطات الكهرباء- مشروعات المياه– المدارس... الخ)، والتي من شأنها تدعيم نجاح وتحفيز التنمية.

٧- **شمولية الاهتمام بالقطاعات:** يجب أن يتوزع الجهد التنموي ويشمل كل القطاعات الاقتصادية، القطاع الزراعي– الصناعي– التجاري– المالي– الخدمي، وهو ما يجعل القطاعات تغذي بعضها بعضاً كما يجب أن تشمل التنمية المناطق الحضرية والريفية كافة لضمان تنمية متوازنة.

المطلب الثالث: نظريات التنمية الاقتصادية ومصادر التمويل

أولاً: نماذج من نظريات التنمية الاقتصادية، لمعالجة أوضاع البلدان التي نالت استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، ظهرت العديد من النظريات التي استهدفت الانتقال بأوضاع اقتصاداتها من حالة التخلف الاقتصادي إلى التنمية الاقتصادية، وقد تباينت هذه النظريات في اهتماماتها وطبيعة القطاعات التي تركز فيها، كما أن البلدان النامية هي

الأخرى اختلفت في اعتماد هذا الانموذج التنموي عن ذاك، تبعاً لظروفها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم النظريات هي:

١) **نظرية الدفعة القوية:** انصب اهتمام هذه النظرية حول كيفية تخلص المجتمع التقليدي من مشكلة التخلف، عن طريق الدفعة القوية لرفع المستوى الاقتصادي القومي فوق مستوى الكفاف، بدرجة تسمح بالانطلاق في مسار النمو الذاتي، وهذا يتم عن طريق استيراد رأس المال والمعرفة التكنولوجية من الخارج، والاستعانة بالقروض والمساعدات الأجنبية، والعمل على الحد من الزيادات السكانية.

٢) **نظرية النمو المتوازن:** تؤكد هذه النظرية أهمية الاستثمار في إحداث التنمية، وأن يتوافر حد أدنى من الموارد الرأسمالية لأغراض التنمية، والسبيل أمام البلدان النامية هو في إقامة العديد من الأنشطة الاقتصادية، وإقامة مشروعات (صناعية) متعددة في وقت واحد، وهذا يتطلب موارد مالية كبيرة، ربما لن يكون البلد النامي قادراً على توفيرها لجميع القطاعات الاقتصادية بوقت واحد.

٣) **نظرية النمو غير المتوازن:** ترى هذه النظرية أن التنمية تقوم بوساطة تركيز الموارد في عدد محدود من الأنشطة والقطاعات، بحيث يؤدي التقدم فيها، إلى تحفيز القطاعات الاقتصادية الأخرى على النمو والتطور، هذه النظرية لا تؤمن بنمو قطاعات الاقتصاد بشكل متدرج، بل تعتمد النمو بقفزات عن طريق اختيار قطاع معين سمته (القطاع القائد- Leading Sector)، ويتم تركيز الإمكانات المتاحة له. لكي يكون هو القاطرة التي تجر عربات القطار (القطاعات الاقتصادية الأخرى).

٤) **نظرية مراحل النمو:** هذه النظرية ترى أن عملية التنمية هي عبارة عن مسار تاريخي حتمي، على المجتمعات المرور بمراحلها لتحقيق التنمية الاقتصادية الاجتماعية، وهذه المراحل هي:

١. مرحلة المجتمع التقليدي

٢. مرحلة المجتمع الانتقالي (الشرط المسبق للانطلاق).

٣. مرحلة الانطلاق

٤. مرحلة السير نحو النضوج

٥. مرحلة الاستهلاك الواسع

وتركز هذه النظرية في جانبين مهمين هما وجود (الدفعة القوية)، للخروج من الاقتصاد التقليدي (المتخلف)، بجانب أن هذا النمو يجب ألاّ يكون متوازناً فيما بين القطاعات، وتستند إلى ثلاثة فروض أساسية، هي:

١. إن مشكلة النمو مشكلة تاريخية، يمكن التعامل معها على أساس تعاقب زمني.

٢. إن عملية النمو الاقتصادي لا تسيرُ سيراً سلساً ومتدرجاً، بل بقفزات متتابعة.

٣. إن عملية النمو لا تتم على أساس نمو متوازن، بل على أساس نمو غير متوازن, وإن يتوافر قطاع قائد يقوم بالدور القيادي في تنمية بقية القطاعات.

ثانياً: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية

تعد قضية تمويل التنمية قضية مجتمعية، وهي شغل شاغل للحكومات في البلدان المتخلفة، إذ يقع النصيب الأكبر في تحمل عبء التنمية على الدول نفسها، نظراً لطبيعة اقتصاداتها من جهة، ولكون القطاع الخاص في هذه البلدان، يوصف بأنه قطاع ضعيف ومتخلف، بجانب أن مجتمعات الدول المتخلفة تتسم بضعف الادخارات الوطنية، نظراً لضعف مستويات الدخول فيها، مما يجعل مسألة تمويل الجهود التنموية، أمراً في غاية الصعوبة، وتتوزع مصادر تمويل التنمية على الآتي:

١- **المصادر الوطنية (المحلية):** يتفق معظم الاقتصاديين على أن الادخارات المحلية (عامة أو خاصة)، هي المصدر الأساسي لتوسيع الاستثمارات في الاقتصادات المتخلفة، لذلك تسعى الدول إلى تعبئة جميع المدخرات المحلية عن طريق الجهاز المالي، لكي تجد طريقها نحو الاستثمار، إذ لا يمكن القيام بتنمية حقيقية وشاملة من دون حشد الادخارات المحلية، ويتطلب هذا الأمر توافر وسائل أهمها:

أ - تطوير الجهاز المالي والاسواق المالية لكي تكون قادرة على تعبئة مدخرات المجتمع وتعزيز الثقة بالجهاز المصرفي.

ب- تشجيع السكان على الحد من الاستهلاك غير الضروري.

ت- رفع اسعار الفائدة لغرض جذب المدخرين والحد من ظاهرة الاحتفاظ بالنقود (الاكتناز) خارج المصارف.

ث- دعم القطاع الخاص المحلي عن طريق التشريعات والقوانين.

نشاط ٢١ **حاولْ وضع مخطط بحسب رأيك لأفضل الحلول لتمويل التنمية في العراق.**

٢ـ المصادر الخارجية (الأجنبية):

أ . **الدَّين (الاقتراض)**، ويحدث بسبب عدم كفاية الموارد المحلية لسداد التزامات الحكومة، أو لإقامة مشروعات لا تتوافر موارد مالية لدى الحكومة لإقامتها، من مثل مشروعات البنية التحتية الآن في العراق، وهو آخر الحلول لمعالجة نقص الموارد المحلية، ويتم من جهات مختلفة، هي:

. الاقتراض من حكومات أجنبية.

. الاقتراض من مؤسسات دولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).

. الاقتراض من بنوك ومصارف أجنبية.

. الاقتراض من صناديق تنموية أجنبية.

ب . **المنح والهبات:** تستطيع أي دولة تبعاً لنشاط السياسة الخارجية لها، الحصول على المنح والهبات الدولية لتمويل جزء من مشروعاتها التنموية، سواء أكانت مشروعات انتاجية أم تدريبية أم استشارية. وهناك دول عديدة تتلقى هبات ومنحاً منها الاردن ومصر ولبنان واليمن.

نشاط ٢٢ **يتم تقسيم الطلبة على مجموعات وتتولى كل مجموعة كتابة ورقة بحثية عن الآتي:**

١ ـ المظاهر التي يرصدها الطالب في محيطه ويعدها من مظاهر التخلف.

٢ ـ ما المعالجات لظاهرة التخلف التي رصدت.

نشاط ٢٣ **في أي مرحلة تضع العراق بحسب نظرية المراحل لروستو؟**

المبحث الثاني

التنمية البشرية والتنمية المستدامة واقتصاد المعرفة

المطلب الأول: التنمية البشرية: المعايير والقيم

مع مطلع التسعينيات من القرن الماضي طرح مفهوم جديد للتنمية هو (التنمية البشرية)، باعتماد شعار (التنمية: توسيع خيارات الناس)، من خلال ثلاثة معايير أساسية هي:

١ـ دخل الفرد

٢ـ العمر المتوقع للشخص عند الولادة.

٣ـ المستوى التعليمي.

واعتمدت الأمم المتحدة تصنيف الدول على أساس هذه المعايير، وهو ما جعل الاهتمام كبيراً بالبشر ورأس المال البشري، الذي يمكن بناؤه من خلال التعليم والتدريب والتأهيل والصحة، وعليه يمكن تعريف التنمية البشرية بأنها: (صناعة الفرد المنتج والقادر على تحقيق مستويات متقدمة من الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، من خلال توفير المأكل والملبس والمسكن والتعليم والصحة وخلق فرص العمل)، و**القيم الجوهرية التي تحكم التنمية البشرية جرى التعبير عنها بمجموعة مؤشرات مثل:** (نسبة الأميين بين أفراد المجتمع، وسوء توزيع الدخل، مستويات البطالة بين القوى العاملة... الخ)، لهذا طرحت التنمية البشرية قيماً جوهرية تتمثل بالآتي:

١ـ القدرة على العيش.

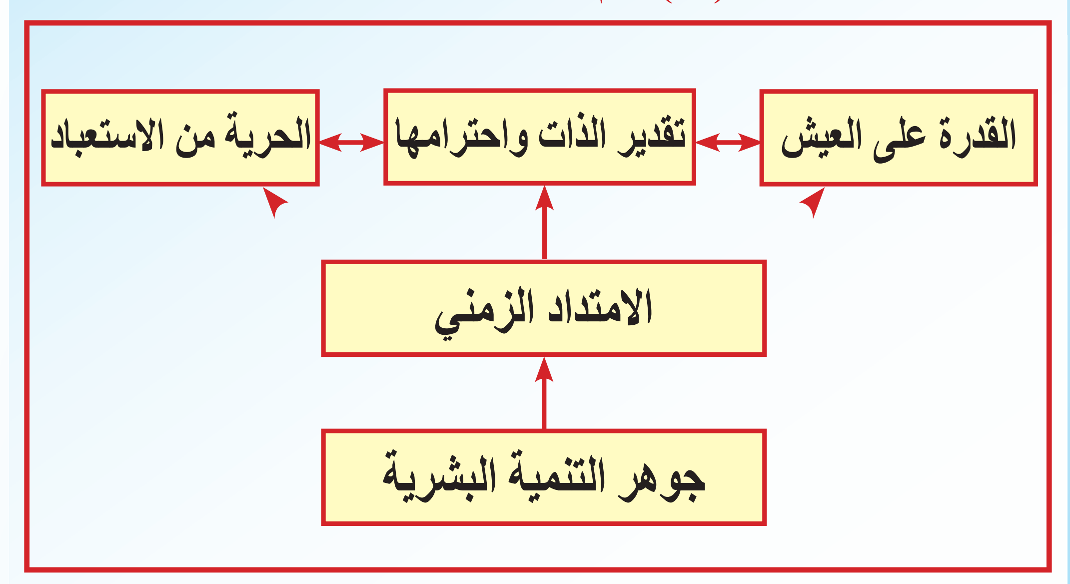
٢ـ تقدير الذات الإنسانية واحترامها وجعل الافراد يمتلكون الثقة بأنفسهم.

٣ـ توفير الحرية للإفراد بما يكفل حقهم في الاختيار.

٤ـ ضمان الإستدامة والامتداد الزمني.

ويعبر الشكل (١٩) عن القيم الجوهرية والحقيقية للتنمية البشرية .

شكل (١٩) القيم الجوهرية للتنمية البشرية



المطلب الثاني: مفهوم التنمية المستدامة وابعادها

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة: هو مفهوم ذو بُعْد اقتصادي اجتماعي وأيكولوجي (بيئي)، يعنى بالاستعمال الأمثل للموارد الطبيعية والبيئة، من خلال تطوير أساليب إنتاج تكنلوجية، من شأنها ألّا تؤدي إلى استنزاف الموارد أو احداث المزيد من التلوث في بيئة الارض، وبما يكفل حق الاجيال القادمة في الحصول على نصيبها من الموارد، وفي بيئة خالية من التلوث.

ثانياً: أبعاد التنمية المستدامة، هناك أبعاد عدة للتنمية المستدامة يعبر عنها الشكل (٢٠) أبرزها:

١- **البعد الاقتصادي:** ويتمثل هذا البعد في اتخاذ اجراءات وسياسات وتدابير تستهدف الآتي:

أ- تغيير بنية الاقتصاد، مثلاً خفض اعتمادية الاقتصاد العراقي على النفط.

ب- تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد.

ت- تقليل التفاوت في الدخول بين السكان.

ث- تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات.

٢- **البعد البشري:** الحد من النمو المطرد للسكان، إذ إن النمو السريع للسكان يفرض ضغوطاً حادة على الموارد الطبيعية، وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات وهو ما يؤثر في جهود التنمية.

٣- **البعد الاجتماعي:** ويهتم هذا البعد في الآتي:

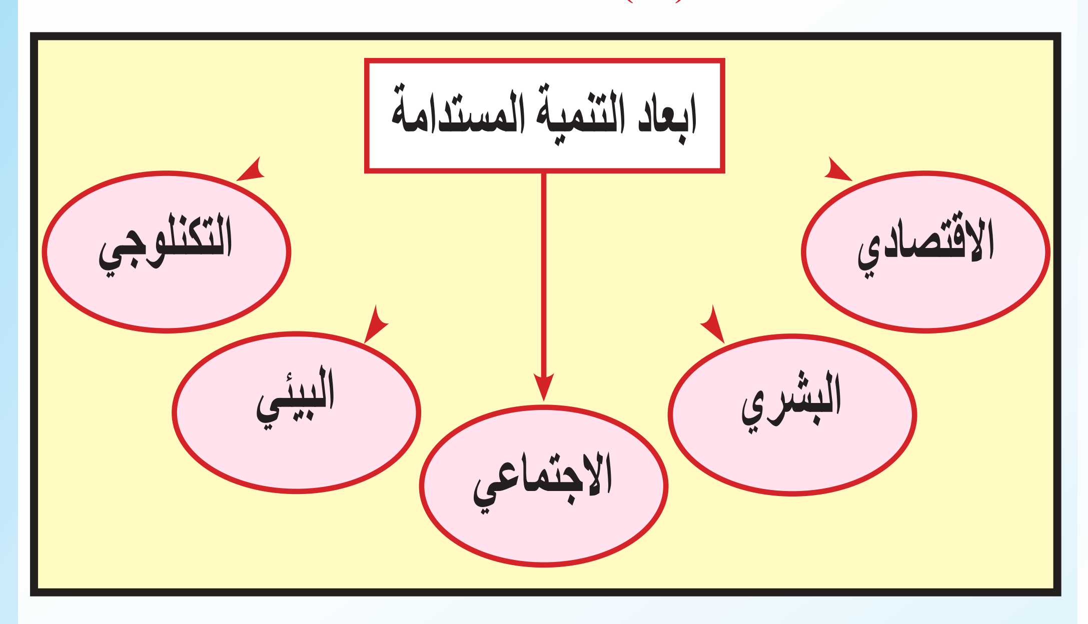
أ- تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية والمشاركة الشعبية الواسعة.

ب- تنمية الجوانب الثقافية والحضارية وإحياء روح التفاؤل والثقة بين أبناء المجتمع.

٤- **البعد التكنولوجي:** ويهدف هذا البعد للتحول نحو تكنولوجيات أنظف وأكفأ، تقلل من استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية حتى يمكن ضمان حق الاجيال القادمة منها.

٥- **البعد البيئي:** يتمثل في حماية البيئة والمحافظة عليها وعلى مواردها من أخطار التلوث، من خلال خفض الانبعاثات الملوثة للبيئة ومعالجتها.

شكل (٢٠) أبعاد التنمية المستدامة



نشاط ٢٤ كيف تفكر بإيجابية التنمية البشرية المستدامة لضمان حق الجيل الحالي وأجيال المستقبل؟

المطلب الثالث: طبيعة اقتصاد المعرفة وخصائصه

يعد تحقيق التنمية البشرية والاهتمام في الاستثمار في رأس المال البشري، محطة أساسية لبلوغ اقتصاد المعرفة، والمعرفة هي خليط من التعلم والخبرة المتراكمة والفهم والإدراك البشري، وهذه المعرفة هي التي ستحدد موقع كل بلد في المستقبل، كونها باتت مكوناً ترتكز عليه اقتصادات البلدان المتقدمة من الآن، وتحضيراً للمستقبل، وسيصبح النمو رهناً بزيادة مكون المعرفة في كل مجتمع، وينطلق اقتصاد المعرفة من منصة تكنلوجيا المعلومات والاتصال، ومعتمداً على برامج تطوير التعليم إلى جانب البحث والتطوير والإبداع والتطور التكنولوجي والتدريب.

إذن، هو نمط جديد يختلف في كثير من سماته عن الاقتصاد التقليدي، وهو يعني في جوهره تحول المعلومات إلى أهم سلعة في المجتمع، بحيث يتم تحويل المعارف العلمية إلى الشكل الرقمي، ويصبح تنظيم المعلومات وخدمات المعلومات من أهم العناصر الأساسية في الاقتصاد المعرفي، لكي تتحول المعرفة إلى مورد أساسي من الموارد الاقتصادية.

و يمكن القول إن الاقتصاد الجديد يتطلب التركيز في التعليم والتدريب على الصناعات المعرفية والخدمات الجديدة، لكون هذه الصناعات تشكل مصدراً لخلق الوظائف وتوسيع النشاطات الاقتصادية بنحو هائل.

ويعد الاستثمار في رأس المال البشري من أهم المرتكزات التي يقوم عليها اقتصاد المعرفة، وذلك لكون الموارد البشرية عالية التأهيل والكفاية والخبرة والقادرة على التطوير والابتكار، أهم مقومات الاقتصادات مستقبلاً، وليس الموارد الطبيعية أو الصناعية التقليدية.

ويمكن تلخيص سمات اقتصاد المعرفة وخصائصه (شكل ٢١)، على النحو الآتي:

١- يتسم اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد وفرة أكثر من كونه اقتصاد ندرة.

٢- هو اقتصاد لا ينضب مثلما هو النفط أو الغاز أو الكبريت أو أي معدن طبيعي أخر.

٣- يوصف اقتصاد المعرفة بأن سلعته الرئيسة هي المعرفة، وليست السلع الحالية.

٤- لا يمكن نقل ملكية المعرفة من طرف إلى أخر على عكس عناصر الانتاج الأخرى.

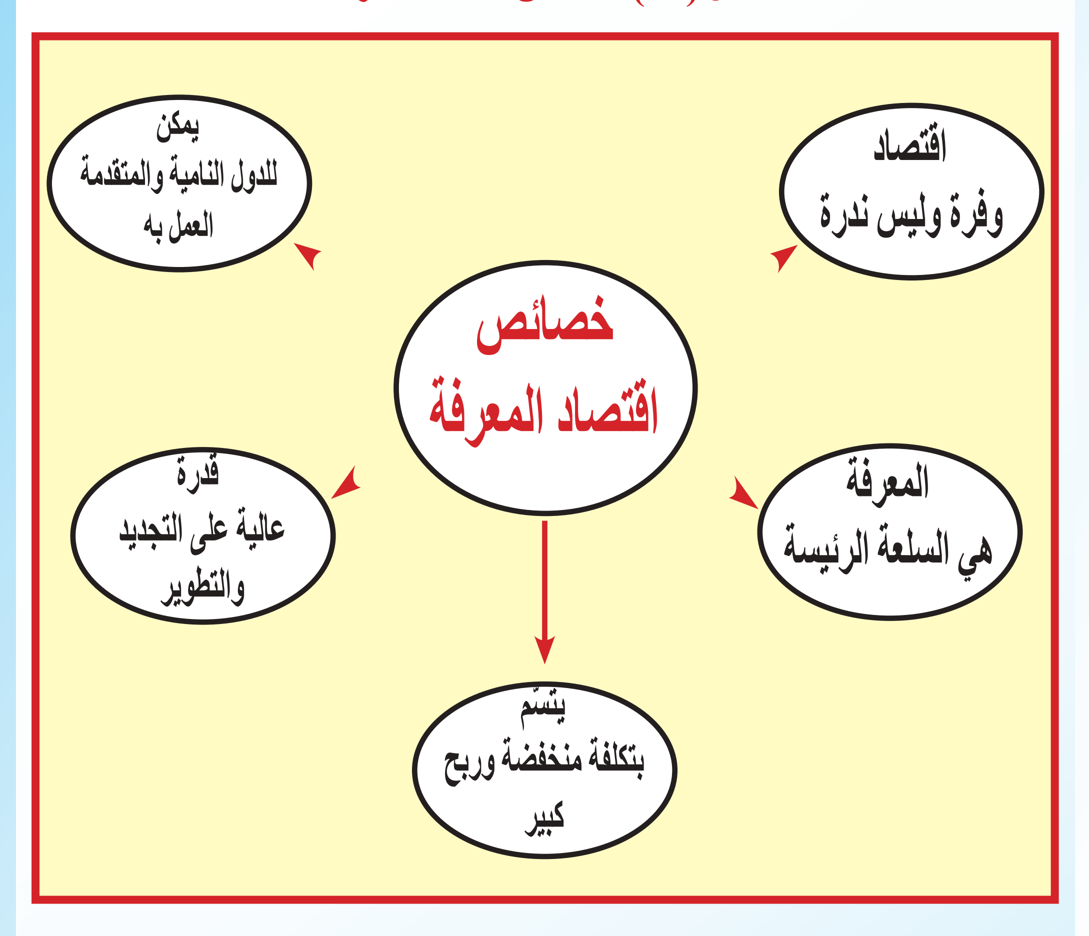
٥- سمحت التطورات في تكنولوجيا الاتصال بخلق أسواق ومنشآت افتراضية، تلغي

قيود الزمان والمكان من خلال التجارة الإلكترونية، مما يساعد على خفض التكاليف وزيادة الكفاية.

٦- في اقتصاد المعرفة يصعب تطبيق القوانين والقيود والضرائب على أساس قومي، لذلك تصبح مساحة اقتصاد المعرفة العالم كله.

٧- يؤدي اقتصاد المعرفة إلى نشوء مجتمع المعرفة وثقافة المعرفة.

شكل (٢١) خصائص اقتصاد المعرفة



اعلم عزيزي الطالب / ـة

إنَّ الوعي المالي لا يمكن أنْ يكون حكراً على العاملين في ألمصارف والبنوك أو حتى الاغنياء، فهو جزء لا يتجزأ من حياتك اليومية فاحرص على الاطلاع على الثقافة المالية.

نشـــاط يمكن لمجموعات مختارة من الطلبة ومن خلال أوراق عمل بيان الإمكانات المتاحة في مدينتهم للنهوض بالتنمية سواء كانت مادية أو بشرية.

اعلم عزيزي الطالب / ـة

إنَّ قراراتك المالية تنعكس على حياتك بشكل أو بآخر لذا لا بد أن تدرك كيفية إدارة المال الشخصي.



أسئلة الفصل الخامس

س١ : عرف خمساً مما يأتي:

التخلف - التنمية الاقتصادية - القطاع القائد - التنمية المستدامة - النمو الاقتصادي
اقتصاد المعرفة.

س٢: أجب عن الآتي:

أ- ما أبعاد التنمية المستدامة؟ عددها مع مخطط لها واشرح أحد أبعادها.
ب- عدِّد مقومات التنمية الاقتصادية ووضحها بمخطط مع شرح واحدة منها.
ت- يتسم اقتصاد المعرفة بخصائص عدة، أذكر خمساً منها مع رسم مخطط توضيحي.

س٣: أجب عن فرعين من الآتي:

أ- قارن بين النمو والتنمية.
ب- عدد خمساً من مؤشرات التخلف موضحاً أحدها.
ت- ما هي المراحل التي تفترضها نظرية مراحل النمو؟ وما هي فرضياتها الأساسية ؟

س ٤: عدد نظريات التنمية الاقتصادية واشرح واحدة منها.

س ٥: أملاء الفراغات الآتية بما يناسبها:

أ- تتضمن معايير التنمية البشرية ثلاثة معايير اساسية هي ...... و .... و....... .
ب- تتطلب التنمية رفع اسعار الفائدة للحد من ظاهرة الاحتفاظ بالنقود (.....) خارج ......
ت- تشترط التنمية الاقتصادية أن يتوزع الجهد التنموي ويشمل كل القطاعات الاقتصادية (.....، و ...... و......).
ث- تغيير بنية الاقتصاد يتطلب خفض اعتمادية الاقتصاد العراقي على ....
ج- يعد اقتصاد المعرفة بأنه اقتصاد .... لا اقتصاد ....

س ٦: علل ما يأتي:

١- تتضمن التنمية بعداً بيئياً (ايكولوجياً) أصبح موضع اهتمام العالم.
٢- لابد من توفر مستوى معين من الادخارات الوطنية للقيام بالتنمية الاقتصادية.
٣- يعد التخلف ظاهرة نسبية وغير حتمية.
٤- يزداد النمو السكاني خاصة في الدول المتخلفة ويشكل قيداً على تنميتها.
٥- تهتم التنمية البشرية بالتعليم والتدريب والتأهيل للفرد (الإنسان) بالدرجة الأولى.

الفصل السادس

التجارة الخارجية والمنظمات الاقتصادية الدولية

أهداف الفصل

في نهاية الفصل يكون الطالب قادراً على أن:

١- يميز أهمية التجارة الخارجية في حياة البشرية على مرِّ التاريخ .
٢- يفهم أسباب قيام التجارة الدولية بين مختلف الدول .
٣- يستوعب الفروق الاساسية بين التجارة داخل البلد وخارجه.
٤- يتعرف إلى أهم النظريات الكلاسيكية والحديثة التي تهتم بالتجارة بين الدول.
٥- يتعرف إلى أهم المنظمات الاقتصادية الدولية التي تعنى بالشأن الاقتصادي.
٦- يعدد أبرز التكتلات الاقتصادية التي اقيمت في مختلف قارات العالم.
٧- يفهم الدور الذي تضطلع به منظمة التجارة العالمية.



المبحث الأول

أهمية التجارة الخارجية والنظريات المفسرة لها

المطلب الأول: أهمية التجارة الدولية وأسباب قيامها

أولاً: أهمية التجارة (الخارجية) الدولية، عرف الإنسان التجارة منذ زمن بعيد، وبمرور الوقت أصبحت من أهم الأنشطة الاقتصادية في سائر المجتمعات، ويعتمد عليها في رفع المستوى الاقتصادي وتوفير فرص العمل، من خلال تصدير الفائض من السلع والخدمات المنتجة محلياً، وفي الغالب يتم ذلك التبادل بين دولتين كل واحدة منها تمتلك من السلع والخدمات، ما تفتقر إليه الأخرى، مما يجعلها تلجأ لاستيرادها من دول الفائض.

ومما ساعد على انتشار مفهوم التجارة الدولية هو الثورة الصناعية والتطور الكبير الذي حدث في وسائل النقل والمواصلات، وفي ظل عصر العولمة وثورة الاتصالات، أخذت التجارة الدولية بعداً أكبر للمجتمعات كافة التي انتظمت في منظمة التجارة العالمية (WTO) التي باتت مسؤولة عن تنظيم العمل التجاري العالمي. وتتبلور أهميتها في الآتي:

١- ربط الدول والمجتمعات بعضها ببعض، لزيادة تصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.

٢- المساهمة في تعديل الموازين التجارية للدول بالاعتماد على رفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية.

٣- تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو أنتجت محلياً.

٤- التخصص والتقسيم الدولي للعمل.

٥- نقل التكنولوجيات والمعارف وفنون الانتاج التي تشارك في تعزيز عملية التنمية الشاملة.

٦- إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى على أساس المصالح المشتركة.

ثانياً: الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية: هناك فروق أساسية بين التجارة الداخلية والخارجية وهي:

١- التجارة الداخلية تتم داخل حدود الدولة الجغرافية أو السياسية، في حين تكون مساحة التجارة الخارجية على مستوى العالم.

٢- التجارة الخارجية تتم مع نظم اقتصادية وسياسية مختلفة، في حين أن التجارة الداخلية تقوم في ظل نظام اقتصادي وسياسي واحد.

٣- تتم التجارة الداخلية بالعملة المحلية الواحدة، في حين تتعامل التجارة الخارجية بعملات دولية.

٤- اختلاف ظروف السوق والعوامل المؤثرة فيه في حالة التجارة الخارجية عنها في حالة التجارة الداخلية.

٥- سهولة انتقال عوامل الإنتاج داخل الدولة الواحدة، في حين يصعب ذلك على المستوى الخارجي.

٦- اختلاف الاذواق ومتطلبات السوق المحلية عما هو مطلوب في الأسواق الخارجية.

ثالثاً: أسباب قيام التجارة الخارجية: يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول إلى جذور المشكلة الاقتصادية، أو ما يسميه الاقتصاديون بمشكلة الندرة النسبية، ومدى توافر الموارد الاقتصادية والطبيعية في الدولة، وتتمثل أهم هذه الأسباب في:

١- ليس لكل الدول الإمكانيات نفسها التي تكفي لإنتاج كل السلع والخدمات التي يحتاج اليها افرادها، مما يتطلب استيرادها من دول أخرى.

٢- اختلاف تكاليف إنتاج السلع بين الدول المختلفة، نظراً لاختلاف درجة توافر عناصر الانتاج فيما بينها.

٣- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى.

٤- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي لأي دولة نتيجة وجود نقص في انتاج بعض السلع وفائض في الاخرى.

٥- الحصول على أرباح من التجارة الخارجية وهو ما يعزز النمو الاقتصادي، ويزيد في الدخل القومي ويجعل الميزان التجاري موافقاً.

نشاط ٢٦ **اكتبْ مقالة حول التمييز بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية.**

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية

حاول كثير من الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وضع النظريات التي تفسر اسباب قيام التجارة الخارجية، وبيان منافع قيامها على جميع الدول التي تشترك فيها، لا سيّما وأن الرأسمالية تظل دائما تبحث عن الاسواق لتصريف بضائعها، ونشأت هذه النظريات ردة فعل على أفكار الرأسمالية التجارية، التي كانت تشجع الصادرات وتضع القيود على الواردات، من أجل الحصول على أكبر كميـة من المعادن النفيسة (الذهب والفضة)، التي كانت تُعد أحد مؤشرات قوة الدولة آنذاك، وسعت مختلف النظريات سواء الكلاسيكية منها أم الحديثة، إلى توضيح السبب الأساسي لقيام التجارة الدولية، وهذه النظريات هي:

أولاً: نظرية التكاليف المطلقة لآدم سميث Absolute Advantage Theory، يعد آدم سميث أول اقتصادي كلاسيكي حاول تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول، في كتابه (ثروة الأمم) الذي صدر عام ١٧٧٦، مستعملاً مفهوم الفرق المطلق في تكاليف الانتاج بين الدول، أو ما أصبح يعرف بـالميزة المطلقـة. وقد افترض أن كل دولة يمكن أن تنتج سلعة واحدة في الأقل، أو مجموعة من السلع بكلفة حقيقية أقل مما تستطيع بقية الدول، ومن ثَمَّ فأن كل دولة ستكسب أكثر، فيما إذا تخصصت في تلك السلعة (التي تتمتع فيها بميزة مطلقة)، ومن ثم تقوم بتصدير الفائض منها وتستورد السلع الأخرى، معتبراً أن كلفة السلعة تقاس بمقدار وقت العمل اللازم لإنتاجها.

ولإيضاح نظرية التكاليف المطلقة، نفترض أن دولتين مثل انجلترا والبرتغال ينتجان سلعتين هما القماش والقمح، وأن ثمن هاتين السلعتين قبل قيام التجارة الخارجية بينهما كان على النحو الموضح في الجدول (١١):

جدول (١١) تكلفة إنتاج القماش والقمح في إنجلترا والبرتغال

الدولة	القماش	القمح
إنجلترا	٣ دولارات للوحدة	٤ دولارات للوحدة
البرتغال	٦ دولارات للوحدة	٢ دولار للوحدة

يبدو من هذا المثال أن ثمن القماش في إنجلترا أقل منه في البرتغال، الأمر الذي يجعل من مصلحة البرتغال استيراده من انكلترا بدلاً من انتاجه، فيما تنتج البرتغال القمح بتكاليف

أقل من منتجيه في انجلترا، مما يعني أن مصلحة انكلترا استيراد القمح من البرتغال بدلاً من انتاجه محلياً، والشيء المهم هو أن تتخلى انجلترا عن انتاج القمح وتتخصص بالقماش، وبالمقابل تتخلى البرتغال عن انتاج القماش وتتخصص بإنتاج القمح، ومن خلال التخصص بانتاج السلعة التي يتميز فيها سيستفيد الجميع.

والسؤال الذي أُثير هو: ما موقف الدولة التي ليس لديها ميزة مطلقة في إنتاج سلعة ما؟ ألا تشترك بالعلاقات الاقتصادية مع دول أخرى؟ لهذا فشلت نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث في توضيح ذلك؟ لتفتح الباب لنظرية الميزة النسبية لريكاردو.

ثانياً: نظرية التكاليف النسبية لريكاردو Comparative Advantage Theory،

في كتابه المشهور (الاقتصاد السياسي والضرائب) نجح الاقتصادي الإنجليزي ديفيد ريكاردو بنسف نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث، وقدم نظرية التكاليف النسبية لتفسير قيام التجارة الدولية، ولفهم هذه النظرية بشكل بسيط نفترض أن يؤجر مدرس بستانياً لرعاية حديقته المنزلية، مع أن هذا المدرس أفضل من البستاني بأمور الفلاحة، إلا أنه لا يمتلك الوقت الكافي للقيام بذلك، فالسؤال: لماذا استعمل المدرس ذلك البستاني؟ السبب هو أن يكون عمل المدرس ذا قيمة عندما يحصل على دخله من خلال مهنة التدريس، يستعمل شخصاً آخر في حديقته، وهذا هو جوهر نظرية الميزة النسبية.

يمكننا الآن توضيح نظرية «ريكاردو» عن طريق المثال الآتي:

بافتراض وجود دولتين فقط هما إنجلترا والبرتغال، كل منهما يقوم بإنتاج سلعتين فقط هما المنسوجات والاخشاب:

جدول (١٢) تكلفة إنتاج المنسوجات والاخشاب في إنجلترا والبرتغال

(وحدة كل ساعة عمل)

الدولة	وحدة المنسوجات (س)	وحدة اخشاب (ص)
أ - إنجلترا	١٠٠	١٢٠
ب - البرتغال	٩٠	٨٠

يتضح منه أن البرتغال لديها ميزة مطلقة في إنتاج السلعتين؛ إذ يمكنها إنتاج السلعتين بتكلفة مطلقة أقل، نظراً لأن تكلفة الوحدة المنتجة من السلعتين (مقدرة بساعات العمل) في

البرتغال أقل، وإنجلترا أسوأ في إنتاج السلعتين، ولكي تقوم التجارة بينهما على وفق الميزة النسبية: وبافتراض وجود دولتين هما (أ، ب) وسلعتين هما (س، ص)، فإنه يمكننا حساب التكلفة النسبية وفقاً للصيغة الآتية:

$$\text{التكلفة النسبية لإنتاج السلعة س في الدولة أ} = \frac{\text{(تكلفة انتاج السلعة س في الدولة أ)}}{\text{(تكلفة انتاج السلعة ص في الدولة ب)}}$$

وبحساب الميزة النسبية لإنتاج المنسوجات مقارنة بالأخشاب في انجلترا نلحظ:

$$\textbf{التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في إنجلترا} = \frac{\text{(تكلفة إنتاج وحدة المنسوجات في إنجلترا)}}{\text{(تكلفة إنتاج وحدة الأخشاب في إنجلترا)}} = \frac{١٠٠}{١٢٠} = ٠{,}٨٣$$

ويلاحظ أن تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات في إنجلترا تعادل (٨٣٪) من تكلفة الوحدة.

وبحساب الميزة النسبية لإنتاج المنسوجات مقارنة بالاخشاب في البرتغال نلحظ:

$$\textbf{التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات في البرتغال} = \frac{\text{(تكلفة إنتاج وحدة المنسوجات في البرتغال)}}{\text{(تكلفة إنتاج وحدة الاخشاب في البرتغال)}} = \frac{٩٠}{٨٠} = ١{,}١٢$$

يظهر أن التكلفة النسبية لإنتاج المنسوجات كانت في انجلترا (٠,٨٣) من تكلفة انتاج الوحدة المنتجة من الاخشاب، بينما تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات في البرتغال تعادل (١,١٢٪) من تكلفة الوحدة من الاخشاب، وهذا يعني أن المنسوجات أرخص نسبياً في إنجلترا، أي إنها تنتجها بتكلفة أقل نسبياً من البرتغال، ولذا فإن إنجلترا تتمتع بميزة نسبية في إنتاج المنسوجات، إذ تنتجها بتكلفة أقل نسبياً. ولحساب الميزة النسبية للأخشاب في انجلترا يتضح:

التكلفة النسبية لإنتاج الأخشاب في إنجلترا = (تكلفة إنتاج وحدة الأخشاب في إنجلترا) / (تكلفة إنتاج وحدة المنسوجات في إنجلترا) = ١٢٠ / ١٠٠ = ١,٢

فيما يمكن حساب التكلفة النسبية لإنتاج الاخشاب في البرتغال على وفق الآتي:

التكلفة النسبية لإنتاج الأخشاب في البرتغال = (تكلفة إنتاج وحدة الأخشاب في البرتغال) / (تكلفة إنتاج وحدة المنسوجات في البرتغال) = ٨٠ / ٩٠ = ٠,٨٩

نلحظ من المعادلات في أعلاه أن تكلفة الوحدة المنتجة من الاخشاب في إنجلترا تعادل (١٢٠٪) من تكلفة الوحدة المنتجة من المنسوجات، بينما تكلفة الوحدة المنتجة من الاخشاب في البرتغال تعادل (٨٩٪) من مثيلتها من المنسوجات، وهذا يعني أن الاخشاب تنتج في البرتغال بتكلفة أقل مما يجعل اسعارها أرخص نسبياً في البرتغال، وهو ما يجعلها تتمتع بميزة نسبية في إنتاج الاخشاب.

وهكذا نجد وجود اختلاف في المزايا النسبية بين الدولتين مما يشجع على قيام التجارة بينهما، ويتم تبادل وحدة الخشب بوحدة المنسوجات، وهو ما يحقق مكاسب لكلا البلدين.

ثالثاً: نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل Terms of Trade Theory: حاول جون ستيوارت ميل تطوير نظرية ديفيد ريكاردو الميزة النسبية، مبيناً أن سبب قيام التجارة الدولية هو اختلاف معدلات التبادل الداخلية، وهو ما ينعكس على معدلات التبادل الدولي، بافتراض أن كميات انتاج العنب والذرة في كل من بلجيكا وبريطانيا كانت كما في الجدول (١٣) الآتي:

جدول (١٣) انتاج محصولي العنب والذرة في بلجيكا وبريطانيا

الدولة	العنب	الذرة
بلجيكا	١٠	١٥
بريطانيا	١٠	٢٠

وهنا معدل التبادل الداخلي للعنب في بلجيكا (١: ١,٥)، بينما معدل التبادل الداخلي للعنب في بريطانيا (١:٢)، أي إن انتاج وحدة واحدة من العنب في بلجيكا، سيكلف (١,٥) وحدة من الذرة، وأن انتاج وحدة واحدة من العنب في بريطانيا سيكلف (٢) وحدة من الذرة، وبذلك فأن العنب في بلجيكا أرخص منه في بريطانيا، لذا فأن على بلجيكا أن تتخصص في تصدير العنب، بينما تتخصص بريطانيا بتصدير الذرة.

رابعاً: النظرية النيوكلاسيكية للتجارة الدولية (نظرية هكشر – أولين) - Heckscher - Ohlin Theory: قامت النظرية النيوكلاسيكية على أساس أن نظريات التجارة الكلاسيكية وضحت قيام التجارة الدولية، ولكنها لم تفسر لماذا تختلف التكاليف النسبية لإنتاج السلع بين مختلف البلدان، قدم كل من الاقتصاديين (هكشر) و(أولين) من السويد تفسيراً لهذا الاختلاف، لذا سميت بالنظرية السويدية، أو نظرية هكشر – أولين Heckscher - Ohlin›s Theory، وترجع هذه النظرية سبب اختلاف النفقات النسبية إلى اختلاف الوفرة أو الندرة النسبية لعناصر الإنتاج، نظراً لأن عناصر الإنتاج لا تتوافر بالدرجة نفسها في جميع الدول، ويترتب على تفاوت درجة توافر عناصر الإنتاج بين الدول، اختلاف أسعارها من دولة إلى أخرى وهو ما يوجد الاختلاف في التكاليف النسبية لها، وتقاس درجة الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر إنتاجي ما بالمعادلة الآتية :

$$\text{الوفرة أو الندرة النسبية لعنصر الإنتاج} = \frac{\text{(عرض هذا العنصر)}}{\text{(عرض عناصر الانتاج)}}$$

وبهذا فأن كل بلد يتمتع بميزة نسبية عندما ينتج ويصدر السلعة التي تحتاج إلى عامل الإنتاج الأكثر وفرة نسبية فيها وبالمقابل لن يقدم على انتاج السلعة التي لا يتمتع بوفرة عناصر انتاجها، فيقوم باستيرادها من الدول الأخرى التي فيها وفرة. وهو ما يؤدي إلى قيام التجارة الدولية. للحصول على السلعة من الخارج بتكلفة أقل مما لو تم إنتاجها محلياً.

نشاط ٢٧ اعملْ جدولاً للمقارنة بين نظريات التجارة الدولية.

المبحث الثاني

المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية

تشكل المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية ما يُعرّف النظام التجاري الدولي بأنه مجموعة من المبادئ والاحكام والمعايير والنظم التي تحكم العلاقات التجارية بين الدول المختلفة من تبادل تجاري للسلع والخدمات وحركة عوامل الانتاج من عمل ورأس المال، والتي تعد أساساً لتسيير التجارة الدولية بين الدول الداخلة في هذه التنظيمات.

المطلب الأول: المنظمات الاقتصادية الدولية

أولاً: منظمة التجارة العالمية (WTO) (World Trade Organization): نشأت منظمة التجارة العالمية على أنقاض اتفاقية الجات (GATT) في ١ كانون الثاني من عام ١٩٩٥، بعد توقيع أكثر من مائة دولة على نتائج جولة (الاوروغواي) اتفاقية الجات (GATT) - (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفة الكمركية)، عام ١٩٤٧، التي كانت مقتصرة على وضع مجموعة من المبادئ والتدابير المتعلقة بتجارة بعض السلع، فيما جاءت منظمة التجارة العالمية (WTO) لتعمل في نطاق أكثر شمولية لتغطي مجمل التجارة العالمية من سلع وخدمات وحقوق الملكية الفكرية، عدا النفط. وتتلخص اهداف منظمة التجارة العالمية في الآتي:

١- اقامة نظام اقتصادي عالمي قائم على الرخاء والسلام لتحقيق الاعتماد المتبادل بين مختلف البلدان.
٢- ضمان أن تظل الاسواق الدولية مفتوحة بشكل دائم ومن دون عوائق، لضمان مصالح المنتجين والمصدرين.
٣- خفض الخلافات والنزاعات السياسية والعسكرية ما بين مختلف البلدان.
٤- ضمان حل المنازعات التجارية بين الدول، وفقاً لآلية فض المنازعات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية.
٥- إيجاد وضع تنافسي دولي للتجارة يعتمد على الكفاية الاقتصادية في تخصيص الموارد.
٦- منح الدول المنضوية مدة سماح لترتيب أوضاعها بهدف إلغاء القيود والسياسات كافة التي تحد من تحرير التجارة.

نشاط ٢٨ **ناقشْ مع استاذ المادة مدى استفادة العراق من الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.**

وعلى الرغم من الترويج الكبير لدور منظمة التجارة العالمية، في اتاحة فرصة وصول سلع البلدان النامية إلى الاسواق العالمية، وهو ما يرفع من مستويات الدخل القومي وحفز اقتصاداتها، يرى الكثير من الاقتصاديين في البلدان النامية أن تحرير التجارة العالمية هو لمصلحة الاقتصادات المتقدمة وشركاتها متعددة الجنسية، التي هي المستفيد الأول من منافعها، فيما تعد منافع البلدان النامية وما تحصل عليه هامشياً وقليلاً مقارنة بالدول المتقدمة.

ثانياً: البنك الدولي (WB)

World Bank: بسبب النتائج التي ترتبت على الحرب العالمية الثانية وما آلت إليه الاوضاع الاقتصادية في أوربا، وما لحق بها من تدمير وانهيار للقاعدة الصناعية وتدهور قيمة عملاتها الوطنية، وفي المقابل خرجت الولايات المتحدة الأميركية من الحرب كأكبر قوة اقتصادية وعسكرية في العالم، لرسم ملامح النظام الدولي، من حيث الانتاج الصناعي والناتج المحلي الاجمالي، فقد دعت الولايات المتحدة مجموعة الدول الأوربية إلى اجتماع للتباحث حول إعادة النظر بأسس النظم النقدية والمالية الدولية، وإنشاء مؤسسات دولية تتولى الاشراف ومساعدة البلدان التي تحتاج إلى إعادة إعمار ما دمرته الحرب العالمية الثانية، لذلك أُسِّس البنك الدولي للإنشاء والتعمير بموجب اتفاقية بريتون وودز، التي وقعها في واشنطن ممثلو (٤٤) دولة عام ١٩٤٤م، وبدء ممارسة أعماله عام ١٩٤٦، وتتلخص أهداف البنك في الآتي:

١- تشجيع استثمار رؤوس أموال الاعضاء فيه في مشروعات لأغراض التعمير والتنمية.

٢- المساعدة في إنشاء المشروعات الاقتصادية الكبيرة، التي ليس بمقدور الدول توفير الموارد لها.

٣- مساعدة البلدان التي تواجه عجزاً دائماً في موازين مدفوعاتها، أما عن طريق الاقراض المباشر أو عن طريق طرح سندات قروض للاكتتاب الدولي.

٤- تقديم الضمانات فيما يخص حاجة الدول إلى الاقتراض من دول أخرى أو من السوق الدولية.

ثالثاً: صندوق النقد الدولي International Monetary Fund - (IMF)

جرى التوافق على انشاء صندوق النقد الدولي في اتفاقية بريتون وودز بالولايات المتحدة الأميركية في المدة من ١-٢٢ تموز ١٩٤٤، وباشر أعماله في أذار عام ١٩٤٧، بعدما وقعت ٢٩ دولة على ميثاق الصندوق، واختيرت واشنطنDC مقراً له، والهدف المعلن للصندوق بوصفه المؤسسة المركزية في النظام النقدي الدولي، هو السعي لبناء نظام اقتصادي أكثر استقراراً، وتجاوزاً للنظام النقدي السابق الذي ترتب على أدائه الكثير من المشكلات والازمات، لهذا أريد لصندوق النقد الدولي الإتيان بنظام مدفوعات دولية جديد، وبنظام اسعار لصرف العملات بغية تيسير وتسهيل إجراء المعاملات الدولية المختلفة، ومن الطبيعي أن يكون الدولار الأميركي هو العملة الدولية، استناداً إلى القوة الاقتصادية للولايات المتحدة الأميركية، ليزيح عملة التسويات الدولية السابقة (الجنيه الاسترليني)، وينقل المركز المالي العالمي من لندن إلى واشنطن.

ويهدف الصندوق إلى تشجيع البلدان المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية تقوم على الحرية الاقتصادية وتشجيع القطاع الخاص، واجراء التصحيح المنظم لاختلالات موازين المدفوعات التي تتعرض لها مختلف البلدان، ويسعى الصندوق إلى جملة أهداف هي:

١- تحقيق التعاون الدولي فيما يخص القيود على الصرف لتستقر أسعار الصرف، من خلال قبول عملات الدول الاعضاء للقيام بالمدفوعات فيما بينها.

٢- إلتزام كل دولة من الدول الأعضاء بسعر صرف محدد لعملتها.

٣- إن يكون سعر الصرف لعملات الدولة محدداً بالدولار الأميركي.

٤- يجب على كل دولة عضو في الصندوق أن تأخذ موافقة الصندوق قبل خفض أو رفع قيمة عملتها.

٥- أن تتوزع حصة كل عضو في أموال الصندوق بواقع (٢٥٪) ذهب و(٧٥٪) في صورة نقد من عملة الدولة نفسها.

٦- تحدد إمكانية الاقتراض وحقوق التصويت تبعاً إلى حصة الدولة في أموال الصندوق.

المطلب الثاني: التكتلات الاقتصادية الدولية

أولاً: الاتحاد الأوروبي European Union

تعود المبادرة الأولى لنشأة الاتحاد الأوروبي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إلى أفكار بعض الأوروبيين حول وضع إطار إنشاء منظمات إقليمية تؤمن للشعوب الأوروبية التعاون والتكامل فيما بينها، بما يكفل لها الأمن والسلام والتعاون ويحقق لشعوب القارة الأوروبية قدراً أفضل من الرفاهية، وأُسِّس الاتحاد الأوروبي بناء على معاهدة معروفة باسم (معاهدة ماسترخت) الموقعة في٧ شباط ١٩٩٢ من قبل (١٢) دولة أوروبية، ثم أصبحت (٢٧) دولة والتي تنص على إقامة وحدة أوربية (قبل انسحاب بريطانيا)، وتهدف إلى:

١- تحقيق وحدة اقتصادية يتم فيها انتقال السلع والخدمات بحرية فيما بين الدول.

٢- تحقيق وحدة نقدية عن طريق اعتماد عملة موحدة (اليورو)، يتم التعامل فيها في كل بلدان الاتحاد الأوربي، فضلاً عن التعاملات الدولية بجانب الدولار الأميركي.

٣- العمل على تأسيس مواطنة أوروبية.

٤- اعتماد سياسة خارجية واحدة ودفاع مشترك عن كل بلدان الاتحاد والقارة.

٥- التعاون الأمني والقضائي.

٦- تأسيس برلمان أوربي موحد.

ويُعد الاتحاد الأوروبي قوة اقتصادية وسياسية مهمة في الاقتصاد العالمي، إذ يشكل سوقاً كبيرة يبلغ عدد سكانها أكثر من (٥٠٠) مليون نسمة، ويبلغ الناتج القومي الاجمالي لدول الاتحاد الأوروبي (١٩) ترليون دولار بحسب تقديرات عام ٢٠١٦، ونصيبه من التجارة العالمية بلغ نسبة (٢٠٪).

ثانياً: اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (نافتا) NAFTA

وقعت الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك في عام ١٩٩٢، اتفاقية تهدف إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة فيما بينها لتشمل قارة أمريكا الشمالية بكاملها، وبناءً على هذه الاتفاقية تزال الحواجز كافة أمام التجارة والاستثمار بين الدول الثلاث، خلال أمد زمني يمتد نحو ١٥ عاماً من تاريخ سريان الاتفاقية، والذي بدأ في الأول من كانون الثاني عام ١٩٩٤، مما يؤدي إلى تكوين أكبر منطقة استهلاكية في العالم تتمتع بحرية التجارة الداخلية.

تكتسب هذه الاتفاقية أهمية خاصة ولا يقتصر السبب في ذلك على كونها تشمل في عضويتها دولتين صناعيتين رئيستين هما الولايات المتحدة الأمريكية وكندا ودولة نامية هي المكسيك فحسب، بل لكونها تُعد أكبر تكتل تجاري في العالم، يوازي الاتحاد الاوروبي. وتنص الاتفاقية على الآتي:

١- إلغاء الرسوم الجمركية وغير الجمركية بين الدول الثلاث لنحو تسعة آلاف سلّة سلعية خلال ١٥ عاماً.

٢- زيادة التبادل التجاري عبر الحدود وتسهيل الاستثمارات المختلفة.

٣- إلغاء معظم التعريفات الجمركية بشكل تدريجي ووضع نظام تخلصاً من العوائق الإجرائية أمام حركة التبادل التجارية بين الدول الثلاث.

٤- مساعدة أصحاب المشاريع التجارية الصغيرة، وذلك عبر تخفيض التكاليف وتسهيل عمليات البيع والشراء.

نشاط ٢٩ **هل أنت مع اقامة التكتلات الاقتصادية الدولية؟ وهل هذه التكتلات تراعي ظروف الدول الفقيرة؟**

ثالثاً: رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ASEAN:

وهي منظمة اقتصادية تضم ١٠ دول في جنوب شرق آسيا، أُسِّست عام ١٩٦٧ في بانكوك، وترتكز هذه الرابطة على النجاحات التي حققها ما يسمى بالنمور الآسيوية (تايوان وهونغ كونغ، وكوريا الجنوبية وسنغافورة)، تهدف إلى تحقيق تكامل اقتصادي يتناسب مع متطلبات وتحديات القرن الواحد والعشرين. وتتمثل أهداف رابطة الأسيان في تحقيق الآتي:

١- تجنب الصراعات الإقليمية واشاعة السلام عن طريق اعتماد العدل وسيادة القانون في العلاقـات بـين دول الإقليم.

٢- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والثقافي في جنوب شرق آسيا، من خلال التعاون والتكافؤ ومشاركة جميع دول الرابطة.

٣- تشجيع التعاون النـشط والمعونة المتبادلة في التعليم والبحث والتدريب.

٤- توسيع التجارة السلعية بين اقتصادات رابطة دول اسيان، وتحسين النقل والاتصالات.

٥- إقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة.

رابعاً: مجموعة بريكس (BRICS) هي مجموعة دولية تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنضوية تحت لوائه، إذ بدأ التفاوض لتشكيل المجموعة عام ٢٠٠٦، وعقدت أول قمة بين رؤساء الدول الأربع في روسيا عام ٢٠٠٩، وكانت تسمى مجموعة (بريك) قبل انضمام جنوب أفريقيا عام ٢٠١٠، ثم أصبح اسمها (بريكس)، وهو اختصار للحروف الأولى من أسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي بالعالم، وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا. ويشكل سكان دول البريكس ما نسبته (٤٣٪) من أجمالي سكان العالم، وتشكل اقتصادات الدول الخمس نحو (٢٠٪) من إجمالي الناتج المحلي العالمي، أما مساحة دول البريكس فتشكل ربع مساحة العالم تقريباً، ومن المتوقع أن تنافس اقتصادات هذه الدول اقتصادات أغنى الدول في العالم، وتعد مجموعة البريكس واحدة من أسرع الاقتصادات نمواً في العالم، وتؤلف سوقاً كبيرة استناداً إلى عدد سكانها وقوتها الشرائية.

أهداف مجموعة البريكس:

١- المشاركة في إدارة الاقتصاد العالمي بجانب المجموعات الاقتصادية الأخرى.

- إدخال إصلاحات جوهرية على المنظمات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) فضلاً عن الأمم المتحدة.

- تأسيس مصرف إنمائي برأسمال قدرهُ (١٠٠) مليار دولار للاستثمار في مشاريع البنية التحتية في الدول النامية.

- اعتماد نظام عالميٍّ متعدد الاطراف، على النقيض من الانفراد الأميركي في الهيمنة على شؤونٍ العالم.



اعلم عزيزي الطالب / ـة

إنَّ اكتساب شيء من الثقافة المالية وتعليم الأسرة أسس ادارة الموارد المالية الشخصية سيكون البداية لتنمية دخلك وتحقيق الاهداف المرجوة.

أسئلة الفصل السادس

س١ : عرِّف خمساً مما يأتي:

الميزة المطلقة - بريكس - نافتا - معاهدة ماسترخت - بريتون وودز النظام التجاري الدولي.

س٢: بيِّن الفروق الأساسية بين كل من:

أ- التجارة الداخلية والتجارة الخارجية

ب- نظرية الميزة المطلقة والميزة النسبية

ت- مجموعة بريكس عن رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)

س٣: أجب عن فرعين من الآتي:

١- عدَّد نظريات التجارة الدولية واشرح نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل.

٢- يتسم الاتحاد الأوربي بمكانة متميزة ما بين التكتلات الاقتصادية الدولية، تبعاً للأهداف التي حددها.

س ٤: أملأ خمسة من الفراغات الآتية بما يناسبها:

أ- يهدف صندوق النقد الدولي إلى تشجيع الدول المختلفة على اعتماد سياسات اقتصادية تقوم على .... الاقتصادية وتشجيع القطاع ....

ب- تعد اقتصادات مجموعة دول بريكس من .... الاقتصادات نمواً في العالم.

ت- نشأت منظمة التجارة العالمية على انقاض .... (GATT).

ث- نجح الاقتصادي الانجليزي (................) في نسف نظرية الميزة المطلقة لادم سميث.

ج- يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية بين الدول الى جذور .... الاقتصادية.

ح- حاول جون ستيورات ميل في نظرية القيم الدولية تطوير نظرية ريكاردو (.....................).

أسئلة الفصل السادس

س ٥: بيِّن أبرز الاهداف لكل من المنظمات الدولية الآتية:

أ- البنك الدولي

ب- صندوق النقد الدولي

س٦ : بافتراض وجود دولتين فقط هما العراق ومصر، كل منهما يقوم بإنتاج سلعتين فقط هما التمور والقطن وبحسب الجدول الآتي:

الدولة	وحدة قطن	وحدة تمور
العراق	١٥٠	١٦٠
مصر	١٠٠	١٢٠

أ - احسب الميزة النسبية للتمور في كلتا الدولتين؟

ب - احسب الميزة النسبية للقطن في كلتا الدولتين؟

جـ - بماذا تتخصص كل دولة من الدولتين وفقاً لنظرية الميزة النسبية؟





تم بحمده تعالى